



0096987



0096987



Bibliotheca Alexandrina

قصة مدينة

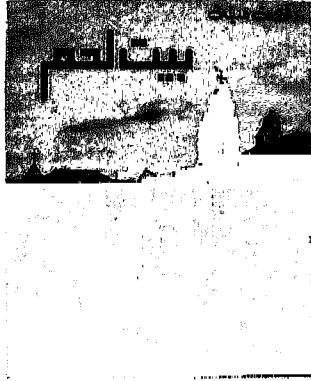
بيت لحم

تأليف

الدكتور وليد مصطفى

سلسلة المدن الفلسطينية (٩)

تصدرت : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية



بيت لحم
بريشة وليد علي

سكرتير التحرير ومنسق المشروع
حسين العودات

حقوق الطبع محفوظة للتأشيرين

المحتويات

ص	الفصل الأول :
٧	لمحة تاريخية
	الفصل الثاني :
٢١	المظاهر الطبيعية لبيت لحم
	الفصل الثالث :
٣٣	السكان في بيت لحم
	الفصل الرابع :
٤٥	الحياة الاقتصادية
	الفصل الخامس :
٧٣	السياحة والمعالم السياحية
	الفصل السادس :
٨٥	أزمة المياه في بيت لحم
	الفصل السابع :
٨٩	الخدمات الاجتماعية
	الفصل الثامن :
١٠١	التعليم
	الفصل التاسع :
١١٣	الأثار المباشرة للاحتلال على المدينة ومنطقتها

تصدير

اهتمت المؤتمرات الثقافية والندوات على مستوى الوزراء والمسؤولين والخبراء العرب، بالحفاظ على الثقافة العربية الفلسطينية والتراث الفلسطيني، وتجديدهما وتعريف الأجيال الناشئة بهما، وبمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني، واعتمد المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلسها التنفيذي، مخططاً متعدد الجوانب، متنوع الأساليب، للوصول إلى هذا الهدف. وقد تمت تهيئة الشروط المناسبة، لتنفيذ هذا المخطط، الذي يشمل اصدار دراسات علمية في اطار مشروع (سلسلة المدن الفلسطينية)، بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ودائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف اعطاء فكرة جامعة عن هذه المدن، تتضمن واقعها الجغرافي، وتطورها العمراني عبر العصور، وتاريخها، وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورصد التاريخ النضالي لسكانها، ليستفيد منها الطالب والعامل، والمثقف والمختص على حد سواء، ولتبقى وثيقة حية في ذاكرة الامة العربية.

وإن هذا المشروع، الذي يعتبر عملاً قومياً وثقافياً، يمثل جانباً من نشاط المنظمة في المجال الفلسطيني، ومساهمة في بناء الثقافة الفلسطينية، وتقوية عرى العلاقة بين الفلسطينيين ووطنهم. وإني أشيد هنا بالجهود الطيبة التي تبذلها دائرة الثقافة بمنظمة التحرير، وبالعامل العلمي المسؤول الذي تقوم عليه هيئة التحرير لإصدار كتب هذه السلسلة القومية.

ومن الله التوفيق

الدكتور محي الدين صابر

المدير العام

للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



خارطة فلسطين

الفصل الأول

لمحة تاريخية

١ - الموقع والحدود:

تنتشر مدينة بيت لحم على هضبتين يصل ارتفاع أعلاهما إلى ٧٥٠ م عن سطح البحر. وتمتد الهضبة الأولى من الشرق إلى الغرب وتقع عليها كنيسة المهد والبلدة القديمة، أما الهضبة الثانية التي تمتد من الشمال إلى الجنوب فقد أقيمت عليها بيت لحم الجديدة منذ مطلع القرن العشرين.

وهذه الهضاب جزء من (الانتيكليينال) الضخم سلسلة الجبال الفلسطينية الوسطى والجنوبية المؤلفة من جبال نابلس ورام الله والخليل، الذي يساير البحر الميت ونهر الأردن من جهة الغرب باتجاه شمال جنوب، كما هو حال بنية تضاريس فلسطين والأردن.

وموقع بيت لحم على هذا (الانتيكليينال) يكون على خط تقسيم المياه لجبال الخليل وشأنها بذلك شأن مدينتي القدس والخليل.

أما عن موقعها على خطوط الطول والعرض فهي توجد على نقطة تقاطع خط طول ١٢ ٣٥ مع خط عرض ٤٢ ، ٣١ ، وموقع المدينة بالنسبة للمدن المحيطة بها كما يلي:

تقع على بعد ١٠ كيلومترا جنوب بيت المقدس، أما بالنسبة لبيت جالا وبيت ساحور فتقع الأولى على بعد ٣ كم شمال غربي المدينة، والثانية على بعد ٢ كم جنوب شرقي المدينة، وتقع الخليل على بعد ٣٠ كم جنوب المدينة.

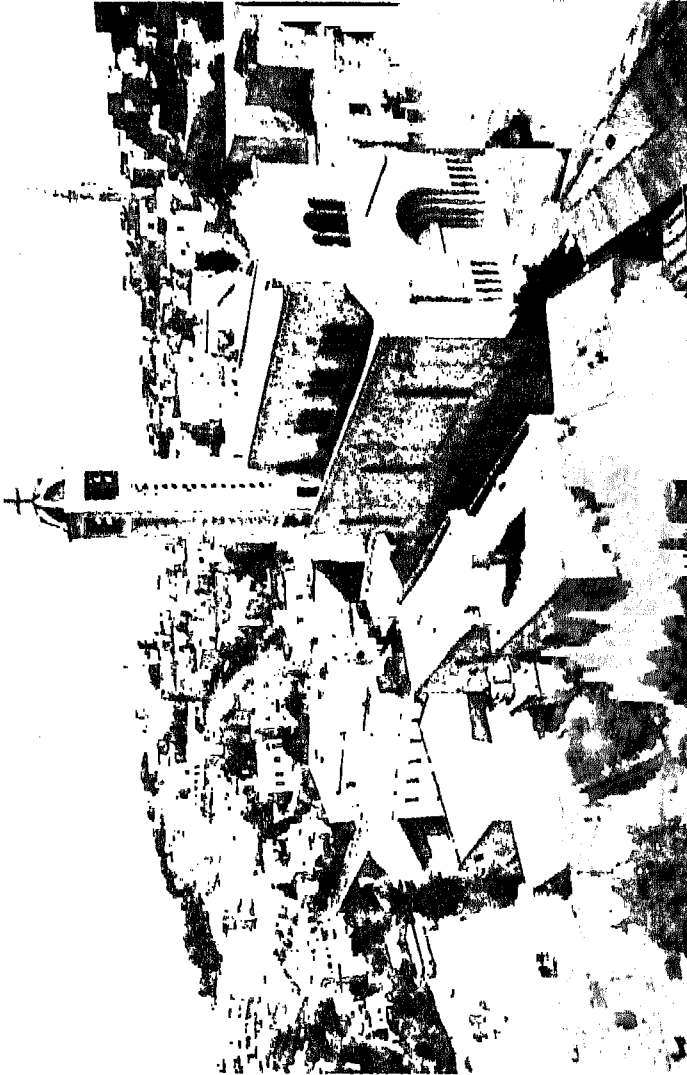
أما حدود أراضي البلدية، فهي من الشرق أراضي مدينة بيت ساحور ومن الغرب أراضي بيت جالا ومن الشمال أراضي قرية صورباهر ومن الجنوب أراضي قرية أرطاس.

بيت لحم مركز لقضاء يحمل اسمها ويضم كلاً من مدن بيت جالا وبيت ساحور والقرى العربية التالية:

أرطاس، وبيت فجار، وأدى فوكين، حوسان، الخضرا، نحالين، وقرية السدير، ومراج رباح، زعتره، وادي رسال، خربة التتش، وادي العرايس، أم طلع، وعلار التي هدمتها السلطات الصهيونية عام ١٩٤٨. وتقتن منطقة بيت لحم ثلاث قبائل بدوية هي السواخرة والتعامرة والعميدية.

لعبت ظروف عدة منذ زمن بعيد جداً بإنشاء وإسكان هذه المدينة، فمن الناحية الطبيعية، إن وجودها على قمة جبل يجعل منها بلداً محصناً وصحياً في الوقت نفسه، كما وأن خصبها وخصب المنطقة المحيطة بها في السابق - والذي أعطاها اسم - أفراتا - أي الخصب كان لها الأثر الكبير أيضاً في إسكان البلدة، حيث أصبحت سوقاً للبدو المنتشرين في المناطق المحيطة وخصوصاً صحراء البحر الميت.

بالإضافة إلى الناحية الطبيعية كانت هناك الناحية الدينية، حيث كانت مسقط رأس داوود والسيد المسيح، وقد أعطاها كونها مهداً للسيد المسيح أهمية كبيرة، خصوصاً منذ القرن السابع الميلادي، أي بعد الاعتراف بالمسيحية زمن الامبراطور قسطنطين واعتبارها الديانة الرسمية للامبراطورية الرومانية. وتأتي الأهمية من أنها أصبحت قبلة الحجاج وبالتالي ظهرت في المدينة صناعة السياحة وقطاعات خدمة السياحة مما أدى إلى ازدهارها.



منظر عام

٢ - لمحة تاريخية :

مقدمة :

كانت تقطن فلسطين في التاريخ القديم قبائل وتجمعات سكانية ، مختلفة في معتقداتها الروحية ، وكانت غالباً في حالة صراع وتناحر فيما بينها . ومنها قبائل اعتنقت الديانة اليهودية . وتحاول الصهيونية اليوم استغلال ذلك الصراع ، لتؤكد أن هذه القبائل هي أجداد معتنقي الديانة اليهودية في العصر الحاضر . وبالتالي فلهؤلاء حق تاريخي في فلسطين .

إلا أن الواقع يختلف عن ذلك تماماً ، لأنه ليس هنا ما يربط بين الصهيونية في الوقت المعاصر ومعتنقوا العقيدة اليهودية في فلسطين القديمة ، فالشعوب والأمم تشكلت في مراحل متأخرة من التاريخ البشري ، بعد قيام الدول ورسم الحدود ، وتطور النمو الاقتصادي والاجتماعي الخاص في كل دولة ، وبرز اللغة المشتركة والجيش والقوانين . . . الخ ، ومن ثم فإن إدعاء الحركة الصهيونية بأن رجالاً كباراً في التاريخ الفلسطيني كسليمان وداود ويعقوب وإبراهيم وغيرهم هم جزء من تاريخها هو أمر مغلوط وإسقاط تاريخي لا أساس له من الصحة .

فهؤلاء هم جزء من تاريخ فلسطين القديم والحق في انتماهم يعود للسكان الحقيقيين لفلسطين ، الذين عاشوا فوق ترابها عشرات المئات من السنين وجبلوا ترابها بدمائهم دفاعاً عنها وتطويراً لها .

ولا يعود بأي حال من الأحوال حق انتماء هؤلاء (كبار رجالات تاريخ فلسطين) للإنكليزي أو الفرنسي أو الألماني أو الأمريكي الذي اعتنق اليهودية وهاجر إلى فلسطين محتلاً ومغتصباً ، فاليهودية مثلها مثل البوذية والمسيحية والإسلام معتقد روحي يعتنقه الهندي والعربي والباكستاني والإيطالي وغيرهم بغض النظر عن انتماهم القومي .

والمعتد الروحي لم يكن في يوم من الأيام ولن يكون من مقومات الانتماء القومي .

لذلك ونحن نستعرض تاريخ بيت لحم ، كجزء من تاريخ فلسطين القديم

والحديث، وعندما نتطرق لأسماء برزت في فلسطين بما فيها كبار عقائدي اليهودية، لا نتعامل معها كجزء من تاريخ الصهيونية ولا الديانة اليهودية في الوقت الحاضر، بل نتناولها كجزء من تراث وتاريخ شعبنا الفلسطيني.

بيت لحم قبل اعتراف الامبراطورية الرومانية بالديانة المسيحية :

كان أول من سكن بيت لحم قبيلة كنعانية حوالي عام ألفين قبل الميلاد (٢٠٠٠ ق.م) وقد نسبت المدينة إلى الاله لحاما فسميت بيت لحاما وأصبحت بيت لحم فيما بعد، وقد أقيم في مكان كنيسة المهدي معبد تقدم فيه القرابين، كما أقامت القبائل الكنعانية معبداً آخر في الجليل، يحمل الآن نفس الاسم حيث تطور المعبد ليصبح مدينة بيت لحم أخرى أيضاً.

وورد في العهد القديم اسم آخر لبيت لحم هو - أفراتا - أي الخصب وذلك تعبيراً عن المنطقة الخصبة المحيطة بذلك الموقع.

يعود إسكان بيت لحم إذن إلى ألفي سنة قبل الميلاد، وقد ذكرت لأول مرة تحت إسم أفراتا، حين جاءها النبي يعقوب في القرن الثاني عشر قبل الميلاد بعد خروجه من بلدة بيتين، بطريقه إلى الخليل، حيث قبور أبيه اسحق وجدّه ابراهيم ونسائهم، وقد اضطر للتوقف فيها لأن المخاض فاجأ زوجته راحيل بالقرب منها، حيث تعسرت ولادتها وماتت بعد أن ولدت بنيامين، الابن الاصغر ليعقوب، ولقد قام بدفنها ونصب عاموداً على قبرها ثم واصل سيره إلى الخليل، ويقع قبرها الآن في المدخل الشمالي للمدينة قرب الطريق الذهاب إلى الخليل وقد شيد أيام السلطان العثماني سليمان القانوني.

ثم يظهر اسم بيت لحم مرة أخرى في الحرب بين أهلها والملك شاؤول في نهاية القرن الحادي عشر قبل الميلاد، عندما دمروا فيها شاؤول وقتلوه، كما وأن بيت لحم كانت مسرحاً لقصة راعوث عندما أتت مع أم زوجها العائدة إلى مسقط رأسها بيت لحم، بعد وفاة زوجها ولديها، فهنا أحببت راعوث أحد أقاربها وتزوجت وأنجبت جد النبي داوود، وتقول الأحاديث أن راعوث رأت جبال مؤاب من بيت لحم فتذكرت موطنها وبكت. . . والجددير بالذكر أن جبال مؤاب ترى بشكل واضح من مدينة بيت لحم.

وفي بيت لحم ولد داوود، ولا يزال فيها بئر يسمى بئر النبي داوود إلى الآن، ويقول المصادر أن داوود عسكر بالقرب من بيت لحم قبل أن يحتلها، وأرسل ثلاثة من جنوده كي يحضروا له ماءً من هذا البئر لشرب، وعندما استلم سليمان الحكيم السلطة بعد داوود وبعد أن استطاع أن يكسب ود جميع الملوك المجاورين له بمصاهرتهم ساد على المنطقة السلام، والتفت سليمان إلى التجارة والبناء خصوصاً بناء القصور لزوجاته، وبنى سليمان البرك المعروفة باسمه جنوب بيت لحم، وجلب لها الماء من العروب (على طريق الخليل وعلى بعد عشرة كيلومترات من بيت لحم) ليرسلها إلى القدس وإلى جناته المعلقة الممتدة على طول الوادي بين هذه البرك وقرية أرتاس حالياً.

والجدير بالذكر أن سليمان كان يتخذ بيت لحم مصيفاً له يأتي إليها من عاصمته القدس، ولجأ إلى بيت لحم من بعده ابنه ريجام الذي حوصر فيها عام ٩٣٧ ق.م.

وورد اسم بيت لحم عندما بنى هيرودوس حاكم القدس الروماني (٣٧ ق.م) قلعة يلجأ إليها زمن الحرب، شرقي بيت لحم بعشرة كيلومترات، فوق تل صناعي ضخم، يخاله الإنسان بركناً.

أما الحدث الأهم في تلك الحقبة من تاريخ المدينة فكان مولد السيد المسيح، حيث غادرت السيدة مريم العذراء ويوسف النجار مدينة الناصرة إلى بيت لحم، ليسجلا إسميهما في مسقط رأسيهما في الاحصاء العام، الذي أمر بإجرائه أغسطس قيصر ذلك الوقت، ولما كان حالها حال العديد من السكان، وعند وصولها إلى خان المدينة ليلاً، لم يجدوا فراغاً في الخان، فاضطروا للجوء إلى مغارة قريبة ولد فيها السيد المسيح.

بعد ذلك بقرن أي في عام ١٠٣ ميلادي مر الإمبراطور هادريان بمدينة بيت لحم، عندما جاء لضرب الثورة القائمة في القدس، وأمر ببناء معبد للآلة أدونيس عاشق فينوس فوق كهف السيد المسيح، ويقال أن الإمبراطور هادريان فعل ذلك لأنه اعتنق المسيحية سراً، وخشي أن يعفي الزمن على الكهف ويندثر. وقبل أن يتم الاعتراف بالديانة المسيحية كديانة رسمية للدولة زمن قسطنطين الأول في بداية القرن الرابع الميلادي، كان أهل المدينة يقودون الحجاج سراً إلى

كهف المسيح، وبقي الحال على هذا الحال، حتى جاء الإمبراطور قسطنطين وأمر بحرية العبادة والأديان، مما ساهم في ازدهار بلدة بيت لحم وتحولها إلى مجمع للمؤمنين، وكان ذلك في عام ٣١٤ م.

بيت لحم في ظل الإمبراطورية الرومانية بعد الاعتراف بالديانة المسيحية :
وبعد الاعتراف جاءت الإمبراطورية هيلانة، أم الإمبراطور قسطنطين الأول، عام ٣٢٥م إلى القدس وبيت لحم للحج، وأمرت بناء على طلب ابنها ببناء كنيسة في القدس هي كنيسة القيامة وأخرى في بيت لحم هي كنيسة المهد، وبقيت هذه الأخيرة حتى عام ٥٥٩ م حيث هدمها الساموريون عندما ثاروا على الدولة الرومانية، فأعاد الإمبراطور جوستينيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥ م) بناءها بعد أن قضى على الثورة، ويقال أنه طلب من المهندس الذي قام ببنائها أن يصفها له وعندما فعل ثار جوستينيان وقال : أخذتم النقود وسرقتموها وبنيتم كنيسة مظلمة سيئة التصميم، ولم تنبؤوا كما أردت ولم تعاملوني كما عاملتكم، وأمر بقتل المهندس .
والجدير بالذكر أن جوستينيان كان قد أمر أيضا ببناء سور حول المدينة، وقد بقي هذا السور حتى عام ١٤٩٩ م، حيث أمر بهدمه السلطان المملوكي، أما كنيسة المهد فقد بقيت كما هي، والكنيسة التي تشاهد اليوم هي الكنيسة التي بنيت زمن جوستينيان مع بعض الترميمات البسيطة.

عندما غزا الفرس البلاد المقدسة عام ٦١٤ م لم يهدموا كنيسة المهد، وذلك على غير عاداتهم، حيث أنهم كانوا يدمرون كل بيوت العبادة كما فعلوا مع كنيسة القيامة، ويعود السبب في ذلك إلى رؤيتهم للصورة المصنوعة من الفسيفساء في واجهة الكنيسة، والتي تمثل سجود المجوس للسيد المسيح، وكان من بين هؤلاء المجوس رجل يلبس لباس أجداد الفرس فاحتراما للباس تركوا الكنيسة وأعفوها من الدمار.

بيت لحم في ظل الفتوحات العربية الإسلامية :

بعد ذلك بحوالي عشرين عاما وبالتحديد عام ٦٤٨ م جاء عمر بن الخطاب إلى الديار المقدسة، وفي بيت المقدس كتب الخليفة عمر بن الخطاب مرسوم عهد

وميثاق لبطريق القدس صفردينوس بالامان ورد فيه (ليكون عليهم الأمان وعلى كنائسهم وأديرتهم وهي القيامة وبيت لحم مولد سيدنا عيسى عليه السلام).
في اليوم التالي لزيارة عمر بن الخطاب للقدس ذهب بصحبة البطريرك صفردينوس إلى بيت لحم وزار الكنيسة وحضر الصلاة فيها، فوصل داخل الكنيسة عند الحنية القبليّة المنقوشة بالفسيفساء، وكتب للبطريك سجلاً أن لا يصلّى في هذا الموضع من المسلمين إلا رجل واحد بعد واحد ولا يجمع فيها صلاة ولا يؤذّن فيه ولا يغير فيه شيء.

وقد كان حال بيت لحم هو حال المدن الفلسطينية ومدن بلاد الشام الأخرى في هذه الحقبة التي عاش فيها أبناء الديانة المسيحية والإسلامية بشكل عام في ظل الإخاء، والحفاظ على حق معتنقي الديانة المسيحية بممارسة شعائهم الدينية وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية بحرية، بالرغم من أن الأمر لم يخل من فترات مد وجزر حسب الحكم القائم، وقد كان أكثر هذه العهود ازدهاراً بالنسبة لبيت لحم هو زمن هارون الرشيد (٧٨٦ - ٨٠٩م) والدولة الفاطمية (٩٥٢ - ١٠٩٤م) حيث راجت التجارة وتيسرت الحرية والأمن وترميم الكنائس وأماكن العبادة.

بيت لحم إبان حروب الفرنجة

بدأت حملة الممالك الأوروبية على الشرق في نهاية القرن الحادي عشر تحت شعارات مختلفة، إلا أن الهدف الأساسي لها كان الهيمنة على الشرق ونهب ثرواته، وهذا ما يثبت أثناء حكم الفرنجة للشرق ككل ولفلسطين خاصة فقد تعرضت للنهب الشديد والاستغلال، وقد حاول هؤلاء فرض لغاتهم على السكان المحليين إلا أن العرب تمسكوا بلغتهم ودافعوا عنها كدفاعهم عن بلادهم ضد غزو المحتلين الأوروبيين الهمجي.

بتاريخ ١٠٩٩/٦/٦م دخل جيش غودفري دويويون الأمير الفرنسي بقيادة تانكرد بيت لحم، ومع دخوله نشبت الحرائق في البلدة ودمرتها، ولم ينج من

بيت لحم حينها إلا كنيسة المهدي، وقد دار فيها بعد صراع شديد بين تانكرد، الذي ادعى ملكية بيت لحم لأنه احتلها، وبين رجال الدين الذين رفضوا أن تكون الأماكن المقدسة ملكا للسلطة الزمنية، وفي عام ١١٠٠ توج في كنيسة المهدي ملكان على القدس هما غودفري، وبعد وفاته وفي نفس العام بولودين الأول الذي حكم ما بين (١١٠٠ - ١١١٨ م).

دام الحكم الأول للفرنجة لبيت لحم حتى عام ١١٨٧ م عندما انتصر صلاح الدين الأيوبي على الفرنجة، فعادت بيت لحم لأصحابها، ثم عادت مرة أخرى لحكم الفرنجة من جديد عام ١٢٢٩ م بموجب الاتفاقية التي وقعت بين ممثلي الخليفة الأيوبي الكامل فخر الدين وأمير أربل صلاح الدين وبين ممثلي الامبراطور فريدريك وملكة (١٥) سنة حتى استطاع الصالح نجم الدين عام ١٢٤٤ م تحريرها من الفرنجة نهائياً، وقد قام الظاهر بيبرس في إحدى حملاته عام ١٢٦٣ م بعد دخول بيت لحم بتدمير أبراجها وهدم أسوارها.



بيت لحم في ظل الحكم العثماني

بدخول العثمانيين إلى بلاد الشام وفلسطين عام ١٥١٧م بدأ عهد جديد تميز بالتخلف وتصعيد النعرات الطائفية، وسيادة الأمية والجهل وانتشار الإرهاب التركي وجبي الضرائب وتحكم الولاة العثمانيين، وقد عانت بيت لحم أسوة بغيرها من المدن الفلسطينية أيام الحكم العثماني أشد المعاناة.

إبان هذه الفترة، ونتيجة تطور وسائل النقل بين أوروبا والشرق، أخذت بيت لحم تتحول بالتدريج إلى مركز جذب هام للحجاج القادمين من أوروبا. وترك هذا أثره على طبيعة الحياة في المدينة التي أخذت تتطور فيها مجالات تأمين الخدمات للحجاج الأوروبيين، كما ظهرت وتطورت هنا صناعة الأراضي المقدسة من صدف وخزف وغيرها.

إلا أن الظاهرة الأكثر بروزاً في هذه الفترة وخصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي هجرة أعداد متزايدة، من سكان بيت لحم نتيجة الظروف الصعبة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العهد العثماني.

في عام ١٨٣٤ احتل ابراهيم باشا بيت لحم وحررها من العثمانيين، وأجبر القسم الأعظم من سكانها المسلمين على مغادرتها، وبعد عودة العثمانيين من جديد عادت الأمور إلى وضعها السابق.

استقرت في الزمن العثماني في بيت لحم عدة إرساليات أجنبية كان من بين نشاطاتها نشر التعليم والمعرفة بين السكان المحليين، مما ميز بيت لحم عن غيرها من المدن الفلسطينية بحيث كان مستوى الأمية فيها أقل من غيره في المدن الأخرى.

بيت لحم في القرن العشرين

بدأ مع احتلال الاستعمار البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧م أخطر العهود التي مرت بفلسطين وبيت لحم، فقد دخلت بلادنا فلسطين في مجالات نفوذ الاستعمار البريطاني ومن بعده الامبريالية الامريكية، وبدأ انتشار السرطان الصهيوني في فلسطين.

وقد تميزت هذه الفترة ولا زالت من تاريخ فلسطين الحديث، بالارتباط الوثيق بين الصهيونية والإمبريالية، بحيث تشكل الصهيونية الأداة الرئيسية في حماية المصالح الإمبريالية في المنطقة، وبحيث التقت الأطماع الصهيونية التوسعية مع المصالح الإمبريالية في السيطرة والهيمنة على المنطقة.

كلف هذا التحالف الأسود الشعب الفلسطيني ثمناً غالياً لا يعلوه ثمن، فقد وضعت الحركة الصهيونية يدها على كامل التراب الفلسطيني، وشردت أهله، حيث يعيش الآن في الشتات ما يزيد عن ٢,٥ مليون فلسطيني.

كانت المهمة الأساسية لسلطات الانتداب البريطاني، الذي دام ما بين ١٩١٧ - ١٩٤٨، هي إنجاح مشروع «الوطن القومي الصهيوني» في فلسطين، وبالتالي كانت مهمة الشعب الفلسطيني أبان الانتداب البريطاني، التصدي لهذه المخططات والدفاع عن الحقوق القومية بالأرض والوطن، وكان هذا حال سكان بيت لحم والقضاء كجزء من أبناء هذا الشعب، والعمل على التصدي للصهاينة والانجليز، ومن ثم فقد كان مركز شرطة الانكليز في بيت لحم هدفاً مستمراً لضربات الثوار الفلسطينيين.

معركة الدهيشة :

قامت في موقع نخيم الدهيشة الحالي في ٢٧/٣/١٩٤٨ وقبل انسحاب الانجليز من فلسطين، معركة بين الثوار الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة الاستعماريين، حيث كمن الثوار لقافلة صهيونية عائدة من مستعمرة كفار عتسيون، وكانت القافلة مؤلفة من ٢٥٠ عسكرياً صهيونياً و٥٤ سيارة محرسها أربع مصفحات. لغم الثوار الفلسطينيين طريق القافلة وأعدوا قوة قرب بيت فجار للحيلولة دون وصول النجندات إليها، وعند نشوب المعركة استطاع الثوار توجيه ضربة قاصمة للقافلة، التي استنجدت بالانجليز. إلا أن الثوار حالوا دون وصول الإمدادات مما أجبر عسكر القافلة على الاستسلام بعد حصار دام (٣٦) ساعة وكانت حصيلة المعركة ١٥ قتيلاً من عسكر القافلة و٥٠ جريحاً وغنيمة ٣ مصفحات و٨ باصات و٣٠ سيارة شحن و١٧٠ بندقية وعدد كبير من الأعتدة.

وعند خروج القوات الإنجليزية من فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن مهدت لإنشاء الوطن القومي الصهيوني، شنت القوات العسكرية الصهيونية حرباً توسعية بشعة دمرت خلالها ٤٦٨ قرية فلسطينية وهجرت ما يقارب مليون إنسان فلسطيني، بعد مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم واحتلال القسم الأكبر من فلسطين بما في ذلك أراضي من منطقة بيت لحم.

وقد لجأ من المهاجرين الفلسطينيين قرابة ٥ آلاف إلى منطقة بيت لحم استقروا في ثلاثة مخيمات هي الدهيشة وعابدة والعزة.

بعد توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ بين الكيان الصهيوني والدول العربية مصر والأردن ولبنان وسوريا، ضمت الضفة الغربية إلى الأردن وارتبط تطور المدينة مع تطور الأحداث في الأردن ككل حتى عام ١٩٦٧، حيث شنت قوات العدوان الصهيوني من جديد عدواناً واسعاً ضد الدول العربية المجاورة أكملت فيه احتلال كامل التراب الفلسطيني، وبعض الأجزاء من الدول العربية المجاورة.

وموضوع كتابنا هذا يعالج بالأساس الفترة المعاصرة من حياة بيت لحم، معاناتها وألمها، كفاح أهلها وجددهم واجتهادهم في الدفاع عن وجودهم، وفي تطوير مدينتهم وفي التصدي لكافة المخاطر التي أحاطت وتحيط بهم، ومقارعة الاحتلال الصهيوني البغيض بهدف إزالته والتمتع بالاستقلال والحرية في ظل الدولة الفلسطينية المستقلة المقامة على التراب الوطني الفلسطيني.

الفصل الثاني

المظاهر الطبيعية لبيت لحم

التضاريس والجيولوجيا:

بيت لحم وهضابها جزء من سلسلة الجبال الفلسطينية الجنوبية التي تشكل أحد الأشكال التضاريسية الرئيسية لفلسطين (السهل الساحلي والهضاب والغور والسلاسل الجبلية) والبنية التضاريسية لجبال فلسطين الجنوبية، ذات التواءات خفيفة، تشكل تحديداً بسيطاً يمتد بمجمله من الشمال إلى الجنوب ويكون انحدار هذا التحدب إلى الغرب خفيفاً بحيث يتصل بالهضاب والساحل بلطف . أما من الشرق وعلى الأغوار، فيكون الانحدار شديداً ومتدرجاً بواسطة صدوع متتالية مقطعة أحياناً بوديان وخواتم عميقة جداً (وادي القلت)، ويجدر الذكر أن الانحدار الشرقي في سلسلة جبال فلسطين الجنوبية يتم عبر مسافة قصيرة نسبياً من الغرب إلى الشرق (من محور السلسلة حتى الغور)، وهذه المسافة لا تزيد عن ٣ كم تنخفض فيها التضاريس من ارتفاع ١٠٠٠ م فوق سطح البحر إلى - ٣٩٤ م تحت سطح البحر أي بمعدل انخفاض يعادل ٦,٦ م لكل ١٠٠ م . إن التضاريس المحيطة ببيت لحم هي تضاريس لا طئة، بلغت مرحلة النضج وتخطتها أحياناً إلى الهرم، فأخذت الوديان شكل U (يوبالانجليزية)

وزرعت سررها بأشجار الكرمة والزيتون، والتلال مدوره محاطة من كل الجهات، ذلك أن تضاريس فلسطين في معظمها تضاريس قديمة وعمل الحت فيها دورته الكاملة.

وطبقات بيت لحم الجيولوجية هي جزء من الطبقة الأكثر انتشاراً في فلسطين، وهي أراضي الدور الكريتاسي من الزمن الجيولوجي الثاني التي تشكلت قبل مايزيد عن ٦٠ مليون سنة. وتعود هذه الطبقات إلى الدور الكريتاسي الأوسط والأعلى وهي مكونة من سبع تشكيلات مختلفة، بعضها صواني والآخر حواري والآخر صخور كلسية متكثلة (مزي حلو) تستخدم في البناء وغيرها.



وتؤثر طبيعة الصخور الكلسية والحوارية السائدة على تشكل التربة، التي تحللت متأثرة بالمناخ الرطب نسبياً الذي يسود في المنطقة، ومن ثم فإن التربة كلسية في هذه المنطقة ذات لون أحمر نتيجة تواجد عروق حديدية (نسبتها متواضعة في المادة الخام) تتحول إلى بنية مع اختلاطها بالماء، وفي الطبقات الحوارية يكون سمك التربة كبيرة وخصوصاً في الأراضي التي تعود للسينوماني الأعلى من الكريتاسي الأوسط التي تلقب جيولوجياً بتشكيلات بيت لحم.

المناخ

مناخ فلسطين يتبع لمناخ البحر الأبيض المتوسط الجاف والحار صيفاً البارد والرطب شتاءً، وفي نفس الوقت فان طبيعة التضاريس في فلسطين تؤثر موضعياً على المناخ بحيث يمكن تمييز ٤ مناطق مناخية:

ساحلية، وجبلية، وصحراوية وشبه مدارية (في الأغوار).

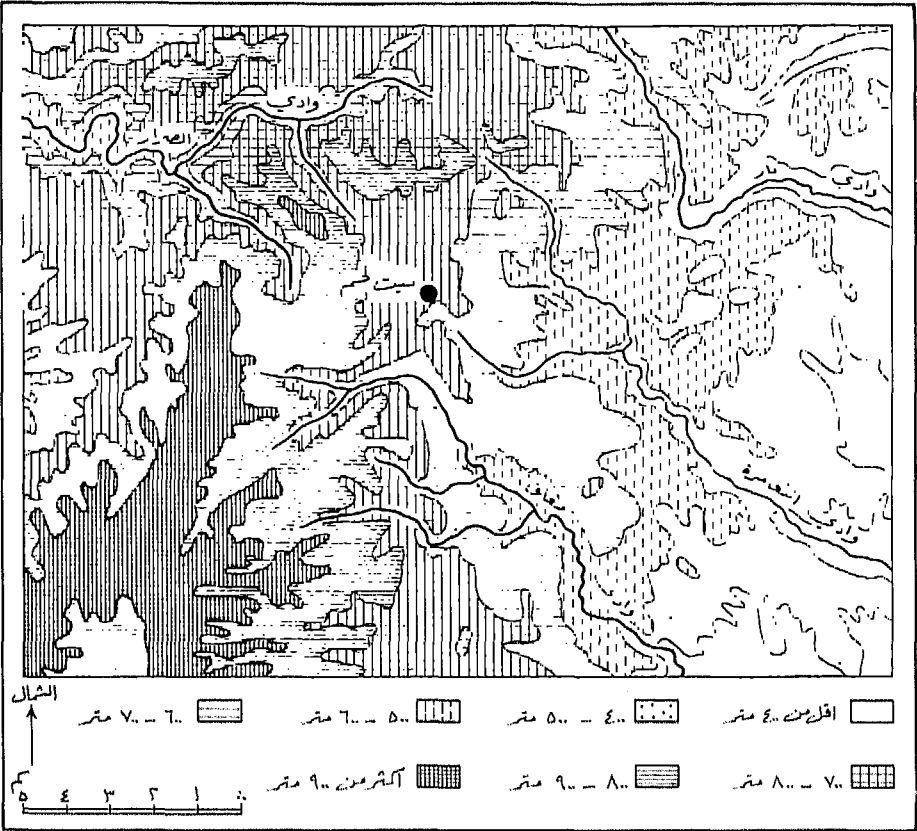
ومناخ بيت لحم في هذا المجال يتبع مناخ المنطقة الجبلية، الذي يتميز بالجفاف والاعتدال صيفاً وبالبرودة، والرطوبة شتاءً، مع الاعتدال في الربيع والخريف، مما جعل هذه الجبال مركزاً للتجمعات السكانية وخاصة المدن. فعلى سلاسل جبال فلسطين الوسطى والجنوبية قامت مدن نابلس ورام الله والبيرة، والقدس وبيت لحم والخليل وغيرها.

درجات الحرارة:

تختلف بالطبع درجة الحرارة في بيت لحم باختلاف الفصل والشهر، بحيث سجلت أعلى درجات الحرارة في شهر آب (اغسطس) وأقلها في شهر كانون الثاني (يناير)، وكان معدل درجات الحرارة العظمى والصغرى في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٢. في محطة العروب التي تقع على بعد ١٥ كم جنوب مدينة بيت لحم كما يلي: لفصل الشتاء العظمى ١٢,٧°م والصغرى ٦,٦°م، ولفصل الربيع كانت العظمى ٢٥,٩°م والصغرى ١٦,١°م، ولفصل الصيف كانت العظمى ٢٨,٦°م والصغرى ١٨,٣°م، ولفصل الخريف العظمى ٢٧,١°م والصغرى ١٣,٧°م.

في نفس الوقت ترتفع درجات الحرارة القصوى وتنخفض ولفترات قصيرة، حسب الظروف المناخية بحيث أن أقصى درجة حرارة سجلت في منطقة بيت لحم ٣٩ م وأقل درجة حرارة هي -٥ م.

وبشكل عام فإن درجات الحرارة في منطقة بيت لحم معتدلة وخاصة في أشهر الصيف والربيع والخريف، بالمقارنة مع المناطق الساحلية والصحراوية والأغوار في فلسطين، وهذا ما يفسر انتشار التجمعات السكانية في المنطقة وكثافتها.



التضاريس في منطقة بيت لحم

وفيما يلي جدول بدرجات الحرارة الصغرى والعظمى في محطة العروب
حسب الشهر للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٢ بالدرجات المثوية .

جدول رقم (١)

الشهر				
١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		
١١,٧ ٥,٤	١١,٦ ٥,٦	١٢,٢ ٥,٧	عظمى صغرى	كانون ثاني (يناير)
١٢,١ ٦,٣	١١,٧ ٦	١١,٨ ٦,٠	عظمى صغرى	شباط (فبراير)
١٤,١ ٧,٩	١٤,١ ٨	١٤,٩ ٨,٢	عظمى صغرى	آذار (مارس)
(ابريل)	٢٠,٩ ١٣,٥	٢٠,٤ ١٣,٢	عظمى ١١,٧ صغرى	نيسان
٢٥,٧ ١٦,٦	٢٥,٦ ١٦,٧	٢٤,٤ ١٦-	عظمى صغرى	ايار (مايو)
٢٨,٧ ٢٠,٧	٢٨,٧ ١٩,٣	٢٧,٣ ١٧,١	عظمى صغرى	حزيران (يونيو)
٣٠,٧ ١٩,٩	٣٠,٢ ١٩,٠	٢٨,٧ ١٨,١	عظمى صغرى	تموز (يوليو)
٢٩,٩ ٢٠,٦	٢٩,١ ١٩,٨	٢٨,١ ١٩-	عظمى صغرى	آب (أغسطس)
٢٦,٥ ١٧,٥	٢٧,٢ ١٧,١	٢٦,٥ ١٧,٢	عظمى صغرى	ايلول (سبتمبر)
٢٤,٦ ١٧,٦	٢٥,٤ ١٦,٧	٢٤,٥ ١٦,٢	عظمى صغرى	تشرين الأول (أكتوبر)
٢٠,٧ ١٤,٧	٢١,١ ١٤,٣	٢٠,٩ ١٣,٦	عظمى صغرى	تشرين الثاني (نوفمبر)
١٥,٢ ١٠,٤	١٤,٩ ٩,٩	١٥,٦ ٩,٥	عظمى صغرى	كانون الأول (ديسمبر)

الرطوبة النسبية :

تتراوح الرطوبة النسبية في منطقة بيت لحم ما بين ٧٥٪ شتاء و٥٠٪ صيفاً. وتختلف نسبة الرطوبة ما بين الليل والنهار أيضاً، حيث ترتفع أثناء الليل وتنخفض أثناء النهار.

وانخفاض نسبة الرطوبة في فصل الصيف بهذا المعدل يجعل من المنطقة مصيفاً لطيفاً، أما عندما تهب الرياح الخمسينية فإن الرطوبة تنخفض إلى ١٠٪ ولكن لفترات قصيرة.

وفيما يلي جدول بمعدل الرطوبة النسبية حسب الشهر لثلاث سنوات متتالية ١٩٨٠ - ١٩٨٢ كما سجلت في محطة العروب :

جدول رقم (٢)

الشهر	معدل الرطوبة % ١٩٨٢ - ١٩٨٠
كانون الثاني	٧٤,٦
شباط	٧٥,٨
اذار	٦٩,٠
نيسان	٥٦,٨
ايار	٤٧,٧
حزيران	٥٤,٨
تموز	٦٣,٩
اب	٦٢,٥
ايلول	٧٠,٥
تشرين الأول	٦٦,٣
تشرين الثاني	٥٥,٣
كانون الأول	٦٧,٣

الرياح :

الرياح السائدة في المنطقة هي الرياح الجنوبية الغربية والغربية، وتحمل هذه الرياح عادة الأمطار في فصل الشتاء وتفوم بتلطيف الجوفي فصلي الصيف والخريف، إلا أن هذا لا يمنع من هبوب رياح شمالية وشمالية شرقية لأيام معدودة، وتفاوت سرعة الرياح بشكل عام ما بين ٣ - ١٠ عقدة في الثانية. كما وتتعرض المنطقة للرياح الخمسينية.

سقوط الأمطار:

تحدد كميات الأمطار الساقطة في السنة طبيعة تلك السنة المعنية، أي إذا كان ذلك الموسم الزراعي في المنطقة سيكون حسناً أو متوسطاً أو رديئاً، فالمنطقة تعتمد بشكل أساسي ورئيسي في زراعتها على مياه الأمطار لضعف الينابيع المنتشرة في منطقة بيت لحم.

ومن ثم ولطبيعة المناخ في فلسطين فإن الأمطار تسقط فقط في فصل الشتاء والأيام الأخيرة من فصل الخريف والأولى من فصل الربيع.

وتؤثر طبيعة المنطقة الجبلية على كمية الأمطار، إلا أن هذه المنطقة من فلسطين ليست الأكثر تعرضاً لسقوط الأمطار، وتتراوح فيها كميات الأمطار الساقطة بين سنة وأخرى وذلك حسب طبيعة هبوب الرياح واتجاهات المنخفضات الجوية.

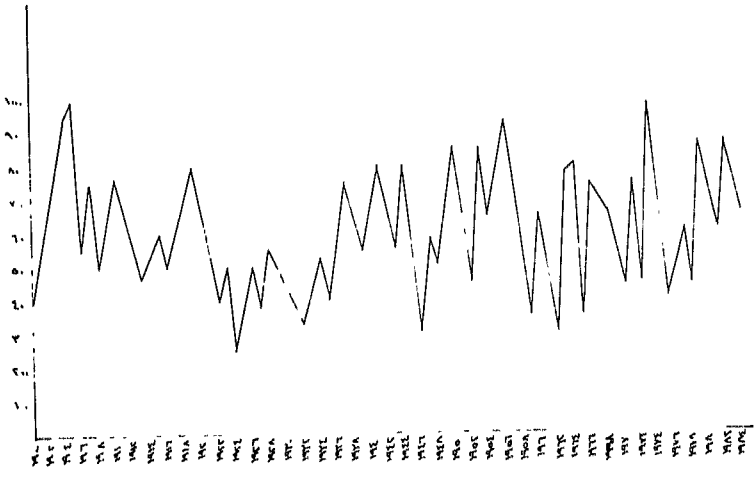
ويبين الجدول التالي معدل سقوط الأمطار عبر ٨٥ سنة ماضية منذ بداية القرن العشرين كما سجلت في محطة لقياس الأمطار في مدينة بيت جالا:

جدول رقم (٣)

السنة	مم	السنة	مم
١٩٠١/١٩٠٠	٤٠٤	١٩٦٣/١٩٦٢	٢٩٥
١٩٠٥/١٩٠٤	٩٤٧	/٩٧٠/١٩٦٩	٤٦٩
١٩٠٦/١٩٠٥	٩٩٠	١٩٧٣/١٩٧٢	٤٧٢
١٩٠٨/١٩٠٧	٧٤٥	١٩٧٤/١٩٧٣	٩٧٣
١٩١٣/١٩١٢	٥٣٢	١٩٧٧/١٩٧٦	٥٠٠
١٩٢٠/١٩١٩	٨٠٢	١٩٧٨/١٩٧٧	٦٠٣
١٩٢٥/١٩٢٤	٢٦٠	١٩٧٩/١٩٧٨	٤٣٦
١٩٣٠/١٩٢٩	٤٤٨	١٩٨٠/١٩٧٩	٨٧٥
١٩٣١/١٩٣٠	٣١٩	١٩٨١/١٩٨٠	٦٥٨
١٩٣٨/١٩٣٧	٧٥٤	١٩٨٢/١٩٨١	٦٠٥
١٩٤٢/١٩٤١	٨٠٠	١٩٨٣/١٩٨٢	٨٦٥
١٩٤٧/١٩٤٦	٢٨١	١٩٨٤/١٩٨٣	٧٥٠
١٩٥٠/١٩٤٩	٦٠٠	١٩٨٥/١٩٨٤	٦٥٠
١٩٥٤/١٩٥٣	٨٥٧		

معدل سقوط الأمطار في المنطقة الوسطى بيت جالا
في عدد من السنوات

يبين الجدول رقم (٣) والرسم البياني أن معدلات سقوط الأمطار في منطقة بيت لحم (كما هو الحال في فلسطين ككل) متذبذب، بحيث أن أقل المعدلات سقوطاً كانت ٢٦٠ ملم في السنة عام (١٩٢٤/١٩٢٥) وأعلىها وصل إلى ٩٧٣ ملم ١٩٧٣/١٩٧٤، وهذا التفاوت الكبير في معدلات سقوط الأمطار له أثره السلبي بالطبع على طبيعة الانتاج الزراعي واستخدام المياه في المنطقة. في كل الأحوال، إذا أخذنا مقياس أقل من ٤٠٠ ملم في السنة كمؤشر على ضعف موسم سقوط الأمطار، ومقياس ما بين ٥٥٠ - ٤٥٠ ملم كموسم متوسط، ومافوق ٥٠ ملم في السنة كموسم أمطار جيد، فإن السنوات الخمس والثمانين الماضية، تبين أن ١٢٪ من تلك السنوات كان موسم الأمطار فيها ضعيفاً، وأن ٣٣٪ من تلك السنوات كان موسم الأمطار فيها متوسطاً، وأن ٥٣٪ من السنوات الخمسة والثمانين كان الموسم فيها جيداً.



معدلات سقوط الأمطار في منطقة بيت لحم (١٩٠٠ - ١٩٨٥).

أما إذا أخذنا معدل سقوط الأمطار السنوي للسنوات الثلاثين الأولى من هذا القرن، فنجدها وصلت إلى ٥٦٦ ملم في السنة، والثلاثين سنة التي تلتها ارتفعت إلى ٦٠٠ ملم في السنة، أما في ربع القرن التالي فقد شهدنا انخفاضاً نسبياً في معدلات الأمطار حيث وصل المعدل إلى ٥١٠ ملم في السنة. يتراوح عدد الأيام الماطرة في السنة ما بين ٢٠ يوماً في السنة الضعيفة، و٥٤ يوماً في السنة الجيدة، أما توزيع سقوط الأمطار حسب الأشهر فسنأخذ السنوات الثلاث التالية ١٩٦٣/٦٢ كمثال على سنة ضعيفة الأمطار و١٩٧٣/٧٢ كمثال على سنة متوسطة سقوط الأمطار والعام ١٩٨٠/٧٩ كمثال على سنة جيدة الأمطار:

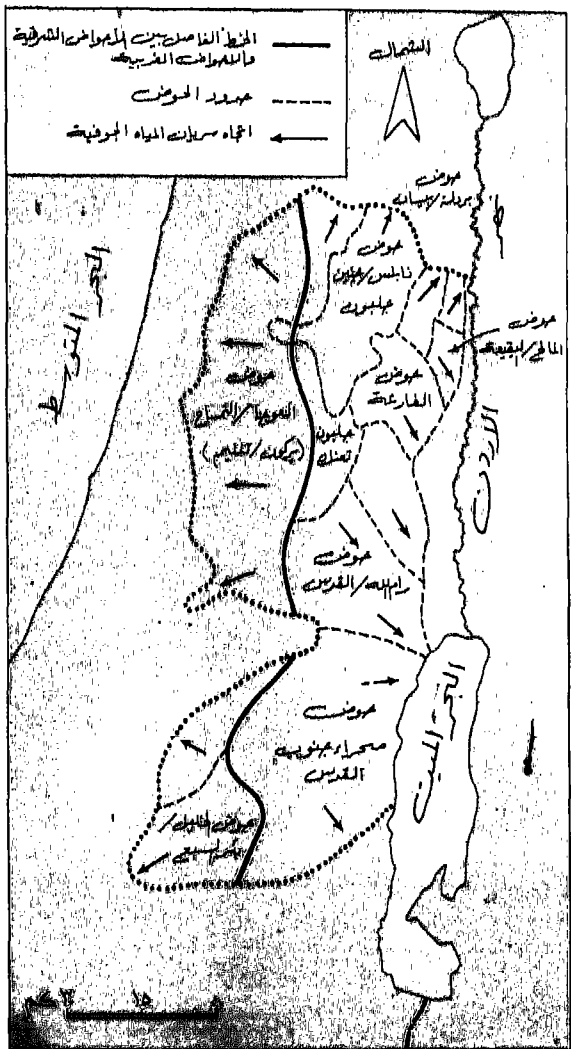
جدول رقم (٤)

كميات الأمطار الساقطة حسب الشهر

الشهر	١٩٦٣/٦٢ بالملم	١٩٧٣/٧٢ بالملم	١٩٨٠/٧٩ بالملم
ايلول	-	-	-
تشرين أول	-	-	٢١,١
تشرين الثاني	٢٥	٤٩	١٢,٦
كانون الأول	٣٥,٥	٤٩,٤	١٩٩,٨
كانون الثاني	١٢٥	١٩٥	٩٩,٩
شباط	٧٩,٣	٧٢,٤	١٥٩,٦
آذار	١٣,٦	١٠٢,٨	١٢٢,٩
نيسان	٩,٩	٤	٨٥,٢
أيار	٧,٥	-	-
المجموع	٢٩٥,٨	٤٧٢,٦	٧٠١,١

* في محطة بيت جالا

** في محطة المروب



أحواض المياه في الضفة الغربية

يمكن الإشارة بشكل عام أن أكثر الأشهر التي تسقط فيها الأمطار هي كانون الثاني وشباط وآذار، ويسقط فيها ما يزيد عن ٧٠٪ من الأمطار الساقطة في السنة، ويجدر بالذكر أيضاً أن سقوط الأمطار لا يتوزع على أيام الشهر بل تكون متفرقة بحيث لا يتعدى عدد أيام المطر في الأشهر الرئيسية الثلاثة ١٤ يوماً في الشهر تقريباً. أما في الأشهر الأخرى فالأمطار تسقط لأيام معدودة، هذا وإن الأمطار في معظم الأحيان تسقط على شكل زخات كثيفة في أيام معدودة قد يصل معدل سقوطها في يوم واحد إلى ١٠٠ ملم أو يزيد، وهذا التوزيع بالطبع يترك أثره السيء على الزراعة وعلى انجراف التربة.

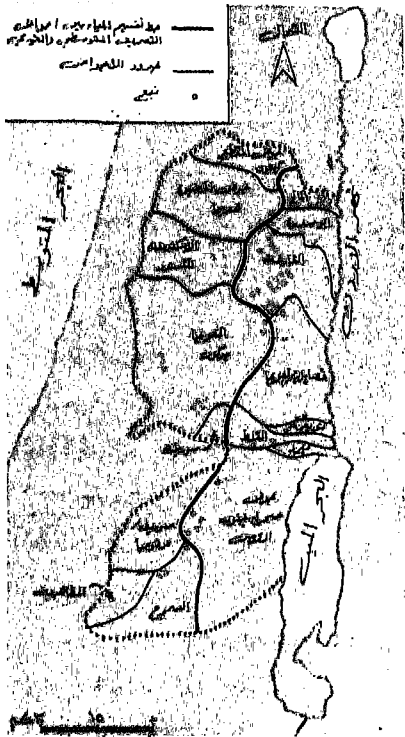
تساقط الثلوج أيضاً في منطقة بيت لحم مرة أو مرتين في السنة ولأيام معدودة فقط، وغالباً ما يكون تساقط الثلج في شهر كانون الثاني أو شباط.

تعتبر منطقة بيت لحم في معدل أمطارها السنوي من المناطق المتقدمة في فلسطين، بحيث لا يتفوق عليها إلا مناطق الجليل الأعلى شمال فلسطين، والتي يصل فيها معدل الأمطار السنوي إلى ٩٠٠ ملم، وتتساوى منطقة بيت لحم بمعدلها العام مع مناطق الساحل الفلسطيني الوسطى والسهول الداخلية وجبال القدس ونابلس، فيما أن مناطق فلسطين الأخرى هي أضعف من معدلات سقوط الأمطار السنوي فيها، بحيث لا يتعدى هذا المعدل في الأغوار ١٠٠ ملم سنوياً وفي بئر السبع ٢٢٠ ملم.

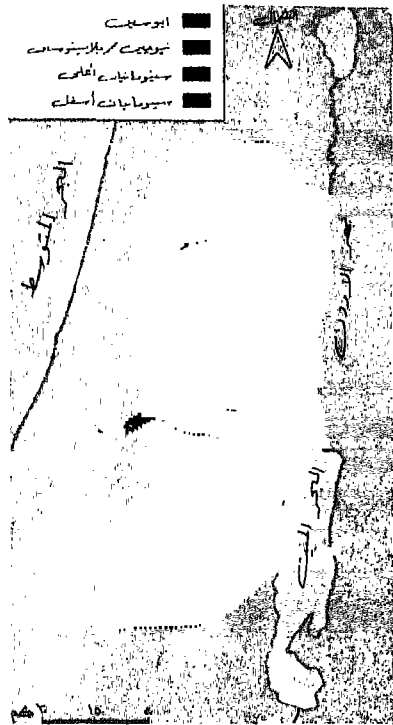
المياه الجوفية:

يقسم خط تقسيم المياه الوهمي في سلسلة جبال فلسطين الوسطى والجنوبية، والذي يمتد من جنين في الشمال إلى السموع في الجنوب، الأحواض الجوفية في سلسلة الجبال هذه، إلى حوضين رئيسيين: غربي تغذي مياهه الجزء الفلسطيني الغربي، وشرقي باتجاه نهر الأردن والبحر الميت، ويقسم هذا الخط الوهمي أحواض المياه الجوفية في منطقة بيت لحم إلى حوضين شرقي وغربي أيضاً.

ففي الحوض الغربي لدينا نبع بتير الذي يقدر معدل تصريفه بـ ٩,١ لتر/ثانية مما يعادل ٦٠ ألف م^٣ في السنة، وفي الحوض الشرقي يناهز أرتاس التي يصل معدل تصريفها ٧ لتر/ثانية أو ما يعادل ٢٢١ ألف م^٣ في السنة. وقد ساعد تركيب الصخور الكلسية التي تعود إلى السينومانيان الأعلى إلى تخزين المياه فيها.



أحواض الصرف في الضفة الغربية .



طبقات المخزون المائي في الضفة الغربية

الفصل الثالث

السكان في مدينة بيت لحم

النمو السكاني في القرن العشرين :

مع تطور الحياة في فلسطين، وظهور الطرق المعبدة، وتحول بيت لحم إلى مركز لقضاء، يتبعها مجموعة من القرى. ومع ظهور وتطور الإنتاج الحرفي والمدارس والمعاهد والمراكز الصحية والخدمات، وكما هو الحال في فلسطين ككل، فقد تحولت مدينة بيت لحم مثلها مثل المدن الفلسطينية الأخرى، إلى مركز جذب للهجرة من الريف، وبالتالي أخذ عدد سكانها يزداد باضطراد، خصوصاً بعد ازدياد الحركة السياحية إلى فلسطين مع تطور وسائل المواصلات العالمية ووصول آلاف الحجاج سنوياً إلى مهد السيد المسيح.

جدول رقم ٥

تطور عدد سكان بيت لحم في القرن العشرين

السنة	عدد السكان
١٩٢٢	١١٦٦٥٨
١٩٣١	١١٧٣٢٠
١٩٤٥	١١٨٨٢٠
١٩٤٨	١١٩٧٨٠
١٩٤٩	١١٤٨٦٠
١٩٥١	١١٥٩٢٠
١٩٦١	١١٢٢٤٥٣
١٩٦٦	١١٢٦٦٠٠
١٩٦٧	١١٢٣٨٧٥
١٩٨٢	١١٢٩٢٥٤

- ١ - احصائيات نفوس فلسطين ١٩٢٢ .
- ٢ - احصائيات نفوس فلسطين ١٩٣١ .
- ٣ - احصائيات القرى الفلسطينية / ١٩٤٥ - سامي حداوي/ بيروت ١٩٧٠ / م.ت.ف. باللغة الانجليزية .
- ٤ - تقدير .
- ٥ - بإضافة قرابة ٥ آلاف مهاجر .
- ٦ - تقدير .
- ٧ - احصاء النفوس العام الذي جرى في الأردن عام ١٩٦١ .
- ٨ - تقدير بحساب زيادة سنوية ٣,٥٪ وهي معدل الزيادة عند سكان الضفة الغربية في تلك الفترة .
- ٩ - احصاء عام ١٩٦٧ الذي أجرته سلطات الاحتلال الصهيوني في ايلول عام ١٩٦٧ .
- ١٠ - احصائيات بلدية بيت لحم .

يبين الجدول السابق والرسم البياني، طبيعة نمو عدد السكان في مدينة بيت لحم، وتظهر بشكل جلي القفزة الأولى في عدد السكان عام ١٩٤٩، حيث قدر عدد المهاجرين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم ولجأوا من المناطق القريبة إلى بيت لحم المدينة بحوالي ٥ آلاف فلسطيني، مما رفع عدد سكان مدينة بيت لحم بشكل مفاجئ، وبعد ذلك وما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٦ كان النمو السكاني في مدينة بيت لحم طبيعياً ونتاجاً عن الزيادة السنوية الطبيعية (التي قدرت في تلك الفترة بحوالي ٣,٥٪) وعن الهجرة من الريف إلى بيت لحم نتيجة تطور الخدمات الإدارية والإنتاج الصناعي والحرفي والتجاري في مدينة بيت لحم، وتحولها إلى مركز إداري وتعليمي هام في المنطقة، فوصل عدد سكان المدينة عام ١٩٦٦ إلى ٢٦٦٠٠، بما فيهم أبناء بيت لحم العاملين في الأردن والبلدان العربية المجاورة، والذين لم تأخذ هجرتهم إلى تلك المناطق طابع الهجرة الدائمة، بل المؤقتة في سبيل تأمين ظروف حياة أفضل لعائلاتهم.

كانت نقطة التحول الثانية في نمو عدد سكان بيت لحم عام ١٩٦٧ بعدما شنت القوات الصهيونية حربها العدوانية على الدول العربية المجاورة واحتلت الأجزاء الباقية من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضٍ عربية أخرى). انخفض عدد سكان بيت لحم قرابة (٣) ثلاثة آلاف في سنة واحدة، والحقيقة أن هذا الرقم الكبير في النقص لا يعود لهجرة السكان بسبب الاحتلال، فسكان الضفة والقطاع إبان حرب ١٩٦٧ تمسكوا بأرضهم بشكل عام ورفضوا تكرار مأساة ١٩٤٨، وإنما يعود هذا الانخفاض الشديد لإغلاق سلطات الاحتلال الجسور ومنع الحركة من وإلى الضفة الغربية، ثم إجراء إحصاء عام واعتبار كل من لم يكن متواجداً في الضفة والقطاع لحظة الإحصاء غير مواطن. وبذلك تم حرمان عشرات الآلاف من شباب الضفة والقطاع العامل في الأردن والدول العربية المجاورة والدول الأخرى من العودة إلى وطنهم والتواجد مع عائلاتهم، وهكذا حرم ما يقارب ثلاثة آلاف من سكان مدينة بيت لحم من العودة إلى ديارهم مرة واحدة، وهو أسلوب من أساليب متعددة تتبعها سلطات الاحتلال في سبيل تهجير أصحاب البلاد وتفريغ الأرض.

بعد ذلك وبالرغم من محاولات الصهاينة المستمرة في التجويع والتهجير،

كان سكان مدينة بيت لحم مثلهم في ذلك مثل سكان مدن وبقاع فلسطين الأخرى، أكثر التصاقاً بالأرض وأشد تمسكاً، لذلك نجد أن عدد سكان بيت لحم يتضاعف خلال سنوات الاحتلال، وجاءت هذه الزيادة نتيجة الزيادة الطبيعية السكانية والهجرة من الريف إلى المدينة، وأيضاً نتيجة الإصرار على التطور والنمو والدفاع عن البقاء، وبدعم الرعايا (التلحمية) في المهجر أولاً والشعوب العربية ثانياً. إن مدينة بيت لحم هي من أهم المدن الفلسطينية في الضفة والقطاع في الوقت الحاضر ويبين الجدول التالي موقعها بين أهم المدن:

جدول رقم (٦)

عدد السكان في أهم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٨٢

اسم المدينة	عدد السكان لعام ١٩٨٢ بالآلاف
القدس	٧٤,٥
غزة	١٦١,٢
رفح	٥٩,٧
خان يونس	٦٩,٩
نابلس	٨٤,١
الخليل	٥٨,١
جنين	٢٧,٦
طولكرم	٣٥,٣
بيت لحم	٢٩,٣
رام الله	١٧,٩
البيره	٢٢,٤
دير البلح	٢٢,٧
أريحا	٩

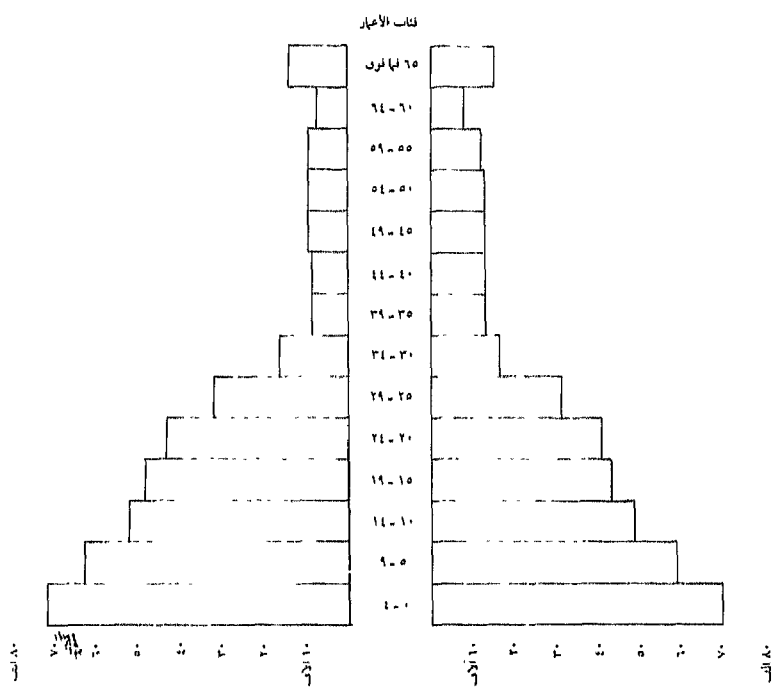
تصنيف السكان حسب العمر والجنس

لم تتوفر لدينا احصاءات منفردة بتقسيم السكان حسب العمر والجنس لمدينة بيت لحم، ولما كان التقسيم العام للسكان حسب العمر والجنس في الضفة الغربية في الاحصاء الحديث لا يختلف بمجمله عن نشاط سكان بيت لحم، فقد رأينا أن من المناسب أن نضع جدولاً يقسم السكان حسب العمر والجنس في الضفة الغربية لعام ١٩٨٤، ليمثل الميزات السكانية للمدينة في هذا المجال. وقد وضعنا بجانبه جدولاً لتقسيم سكان المدينة حسب العمر والجنس حسب الاحصاء العام الذي تم عام ١٩٦١.

جدول رقم (٧)

١٩٨٤			١٩٦١			فئة الأعمار
مجم	اناث	ذكور	مجم	اناث	ذكور	
١٧,٨	١٧,٥	١٨,٤	١٥,٤	١٥	١٥,٧	٤-١٠
١٥,٥	١٤,٨	١٦,١	١٣,٦	١٢,٦	١٤,٥	٩-٥
١٢,٨	١٢,٢	١٣,٣	١٤,٩	١٣,١	١٧,١	١٤-١٠
١١,٦	١١	١٢,٣	١٢,٢	١١,٤	١٢,٧	١٩-١٥
١٠,٧	١٠,٣	١١	٧,٣	٨,٢	٦,٣	٢٤-٢٠
٨,١	٧,٨	٨,٢	٥,٦	٦,٢	٥,٢	٢٩-٢٥
٦,٩	٧,٥	٦,٢	٩,٧	١٠,٥	٨,٤	٣٩-٣٥
٥,٥	٦,٥	٤,٤	٧,٣	٧,٧	٦,٦	٤٩-٤٥
٥,٥	٦,٤	٤,٥	٦,١	٦,١	٦,٤	٥٩-٥٥
١,٨	٢	١,٩	٢,٥	٢,٨	٣	٦٤-٦٥
٣,٨	٤	٣,٧	٥,٤	٦,٤	٤,١	٦٥ فما فوق
٨١٠٠	٨١٠٠	٨١٠٠	٨١٠٠	٨١٠٠	٨١٠٠	

* النشرة الاحصائية للواء القدس لعام ١٩٦١ / دائرة الاحصاءات العامة / الأردن .
 ** كتاب الاحصاء السنوي (الإسرائيلي) لعام ١٩٨٥ ، العدد ٣٦ دارة الاحصاء المركزية القدس / ١٩٨٥ - بالانجليزية .

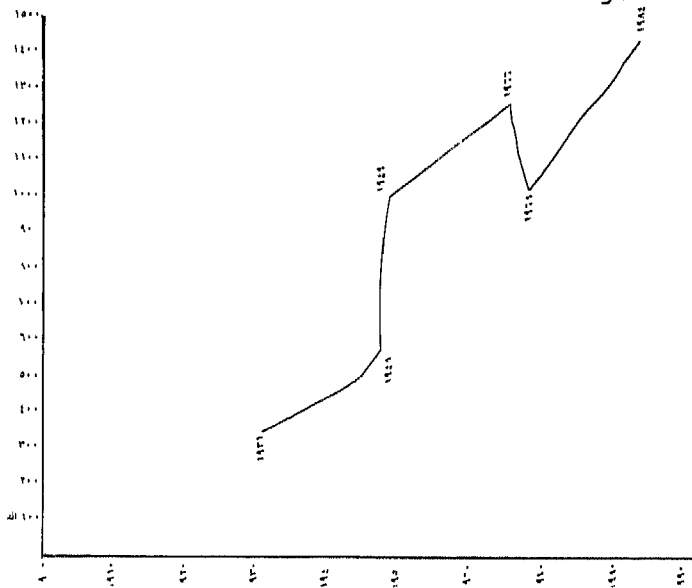


هرم أعمار سكان الضفة الغربية للعام ١٩٨٤

من الجدول السابق ومن هرم الأعمار، نلاحظ أن هذا الشعب ذو قاعدة عريضة، حيث تصل نسبة من هم دون سن ١٥ إلى ٤٦٪ وهذا دليل على ارتفاع نسبة الخصوبة عند الشعب الفلسطيني، وهو في ذلك لا يتميز عن غيره من الشعوب العربية وشعوب البلدان النامية.

والجددير بالذكر أن معدل الولادات في الضفة الغربية تراوح في النصف الأول من عقد الثمانينات ما بين ٤٢ بالألف - ١, ٣٩ بالألف وهو في قطاع غزة أعلى قليلاً، حيث تراوح ما بين ٤٧ - ٤٨, ٣ بالألف ومع أن ارتفاع معدل الولادات يعتبر عالياً بشكل عام إلا أن معدل الوفيات لا زال مرتفعاً، فهو يعادل ١٥ بالألف بشكل عام أما بين الأطفال الرضع فيرتفع إلى ٤٥ بالألف.

إن اتساع القاعدة بقدر ما يشكل علامة على حيوية شعب ما، فإنه يشكل أيضاً عبئاً على السكان أنفسهم فالأعمار دون سن ١٥ هي في سن الإعالة مما يزيد من أعباء رب الأسرة الاقتصادية، خصوصاً في ظل وضع اقتصادي خاضع للتبعية والهيمنة الإسرائيلية، مما يدفع بشكل أكبر إلى الهجرة بحثاً عن مصدر للرزق. ويعود اتساع القاعدة أيضاً إلى أن الفئة الوسطى من السكان (من سن ٣٠ - ٥٠) ذات نسبة متناقصة بسبب هجرة الشباب بشكل عام للخارج لإعالة ذويهم، وهذا ما يفسر أيضاً ارتفاع نسبة الإناث في هذه الفئة الوسطى على الذكور. فمثلاً كان عدد الإناث ما بين سن (٣٥ - ٣٩) عام ١٩٨٤ (١٣) ألفاً بينما هو عند الذكور ٨٢٠٠ وهكذا.



تطور عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدودها الحالية ١٩٣١ - ١٩٨٤

نلاحظ أيضاً من الهرم السابق أن نسبة من هم فوق سن ٦٥ لا تتجاوز ٣,٨٪ من نسبة السكان العام وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت مثلاً بإسرائيل التي تصل هذه النسبة فيها عند السكان اليهود إلى ١٠٪، ويعود انخفاض معدل العمرين بين السكان الفلسطينيين إلى انخفاض مستوى المعيشة وضعف العناية الصحية في ظل ظروف الاحتلال الصهيوني الصعبة والمعقدة.

الهجرة :

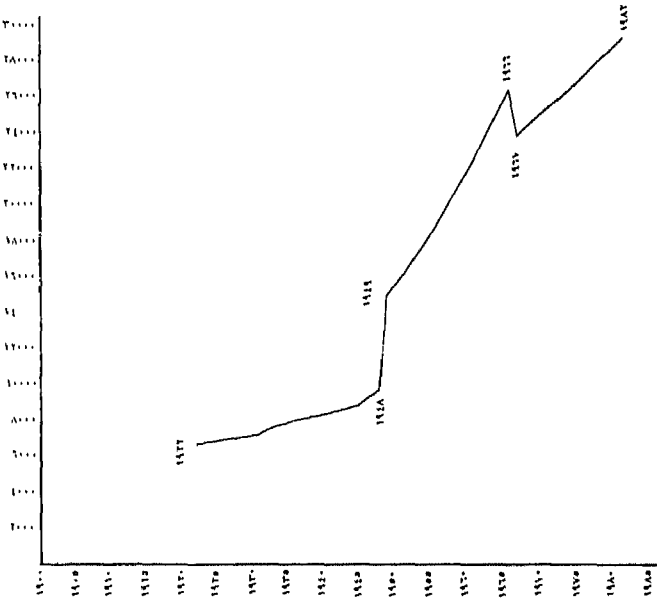
دفعت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المعقدة في القرن الماضي مع تحسين وسائل النقل العالمية، العديد من شباب بيت لحم للتوجه للهجرة إلى الأمريكيتين، ويقال بأن أول من بدأ هذه الهجرة ثلاثة أخوة من آل حنضل حيث غادروا مدينتهم بيت لحم في عام ١٨٥٤، ليعرضوا منتجاتهم من صناعات الأراضي المقدسة الصدفية والزيتونية والمطرزات في معرض واشنطن الدولي الذي أقيم في ذلك العام.

ولما وجد هؤلاء رواجاً لبضاعتهم، أخذوا بالتنقل بعد انتهاء المعرض بمعرضاتهم في مدن الولايات المتحدة وبيعها بأسعار مغرية، وهكذا فتحوا الطريق للهجرة إلى الأمريكيتين التي مازالت بشكل أو بآخر مستمرة حتى الآن. وتقدر الجالية التلحمية في الأمريكيتين اليوم بحوالي ٥٠ ألفاً أي قرابة ضعف سكان مدينة بيت لحم حالياً.

كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن احتلال السلطات الصهيونية لأجزاء واسعة من فلسطين عام ١٩٤٨، كان سبباً في طرد وتهجير العديد من سكانها العرب الذين لجأوا إلى المواقع القريبة، ومنها مدينة بيت لحم التي أتسربا إلى أن مايزيد عن ٥ آلاف منهم قد استقروا فيها في مخيمات ثلاث، أخذ البعض منهم مع تطور الأحداث وتفاعل السكان وحسب تطور الوضع المعيشي للفرد بالانتقال إلى مدينة بيت لحم والإقامة فيها.

شهدت الأعوام التي تلت عام ١٩٤٨ ظروفاً صعبة جداً، عاش فيها سكان الأردن والضفة الغربية، لعوامل متعددة، منها اسنمرار تحكّم الاستعمار البريطاني باقتصاديات الأردن وفرض التبعية عليها، وإعاقة التطور الداخلي ومنها تواجد

بعض الحكومات غير المعنية كثيرا بالتطور الداخلي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتنمية الموارد المحلية واطلاق يد السكان ومنحهم الحريات الديمقراطية الشاملة كل هذا كان عاما مساعدا أيضا في أن تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية في عقد الخمسينات من أصعب الظروف وأسوأها التي أضافت إلى مآسي التهجير من الأرض وفقدان الوطن مآسي جديدة، مما ساعد بالطبع على تشجيع الهجرة للبحث عن العمل، وقد توجهت بمعظمها في عقد الستينات وما تلاه إلى دول الخليج النفطية التي فتحت فيها آفاق عمل لليد العاملة العادية والفنية ولذوي الخبرات.



النمو السكاني لمدينة بيت لحم في القرن العشرين

الهجرة بعد احتلال ١٩٦٧ :

شهدت المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وكما يظهر ذلك بشكل واضح في الرسم البياني لتطور سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٣١ - ١٩٨٤)، انخفاضاً حاداً استمر عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، بحيث هجر قسراً عن هذه المناطق ما يقارب ٣٠٧ آلاف إنسان نتيجة الحرب التوسعية وإغلاق الحدود أمام عودة من كان قبل الحرب يعمل أو يدرس في الدول العربية المجاورة أو في دول العالم الأخرى، وقد رأينا أن بيت لحم كمدينة فقدت في هذا الحال ما يقارب ثلاثة آلاف من أبنائها اضطروا قسراً للبقاء خارج حدود وطنهم بسبب الاحتلال.

إلا أن ظروف الاحتلال الصعبة وبالذات ما فرصد من خنق على الاقتصاد الزراعي والصناعي والتجاري، وهو ما سنفصله بشكل أكبر عند الحديث عن الحياة الاقتصادية في بيت لحم، والتي كان من نتائجها فقدان فرص العمل وركود في الاقتصاد المحلي دفع السكان من جديد، وفي سبيل منع الاحتلال من تنفيذ أهدافه بإجبار السكان على الرحيل وتفريغ الأرض نهائياً، للبحث عن مصدر للرزق خارج المناطق المحتلة في الدول العربية المجاورة.

ونادراً ما تأخذ هجرة العمل هذه طابع الديمومة، حيث أن الهدف منها هو تأمين الدخل الثابت وإرساله للأهل في المناطق المحتلة للمساعدة في تثبيتهم على أرضهم، ولا مجال للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة أمام ضعف الإمكانيات المحلية ومضايقات الاحتلال وعدم توفر مشاريع كبيرة إنتاجية وعدم توفر سبل الدعم وتوجيهها بالشكل المفيد والملائم، إلا البحث عن وسيلة للعيش خارج حدود الوطن بإمكانياته المتواضعة.

إلا أن هذا التوجه يحمل في طياته أيضاً ملامح خطرة، بحيث أن معدلات الهجرة يمكن أن تتصاعد وتؤثر على الزيادة السكانية، وهذا ما حدث فعلاً ما بين

١٩٧٥ - ١٩٨٢، حيث أن قرابة (١٠٣) آلاف شاب فلسطيني غادروا الضفة الغربية بحثاً عن العمل في الدول العربية المجاورة، مما أتر بشكل كبير على معدلات الزيادة السنوية في الضفة الغربية، بحيث انخفضت لتصل في بعض هذه السنوات إلى ٠,٨٪ مما دفع إلى اتخاذ إجراءات لمنع الهجرة عبر الجسور بعد عام ١٩٨٢، مما حد بشكل كبير منها وأعاد معدل الزيادة السنوية ليصل إلى ٧,٢٪ عام ١٩٨٣ في الضفة الغربية، إلا أن هذا الاجراء لوحده لا يكفي، فإن كان سيحد من معدلات الهجرة فإنه رفع من نسبة البطالة في المناطق المحتلة، خصوصاً بين المثقفين في الضفة والقطاع الذين وصل عدد العاطلين منهم في نهاية ١٩٨٤ إلى (١٠٦٧٩) **، وبالتالي من أجل حل متوازن بين الهجرة والبطالة لا بد من إيجاد السبل الكفيلة بإيجاد فرص عمل داخل المناطق المحتلة تساعد في تثبيت المواطنين على تراب وطنهم.

* أرقام الهجرة ومعدلات الزيادة السنوية مأخوذة من كتاب الإحصاء (الاسرائيلي) عدد ٣٦ لعام ١٩٨٥ ص ٧٠٣.

** أوضاع الخريجين الجامعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة - مشكلات وحلول - دائرة شؤون الوطن المحتل، م. ت. ف، ١٩٨٦ - ص ٢٧.

الفصل الرابع

الحياة الاقتصادية

بدأ التطور الاقتصادي والعمراني في بيت لحم بالإتساع مع بداية القرن العشرين بسبب تحول المدينة إلى مركز إداري وتعليمي ومحطة سياحية هامة ، كما سبق وأشرنا ، كما وساهمت أحوال المغتربين أيضاً في هذه النهضة داخل بيت مدينة بيت لحم ، التي أخذت تتحول بالتدريج إلى إحدى المدن الهامة في فلسطين .

إلا أن الاندفاع الأهم في الحياة الاقتصادية والعمرانية للمدينة ، حدث بعد نكبة عام ١٩٤٨ وتحول الضفة الغربية بشكل رئيسي إلى مركز استقرار فيه جزء هام من اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة مدنهم وقراهم في الساحل والسهول الوسطى الفلسطينية ، فتطورت بشكل رئيسي هنا الصيغة الإدارية لبيت لحم التي أصبحت مركزاً لقضاء خاص بها ، يضم مدن بيت ساحور وبيت جالا المجاورتين ومجموعة من القرى المحيطة ، وغدت بيت لحم مركزاً تجارياً وإدارياً وصناعياً هاماً في المنطقة ، وتطورت بشكل خاص هنا الخدمات السياحية وما رافقها من فنادق ومطاعم وصناعات صدفية وخشب وزيتون وتطريز وغيرها من الخدمات

الخاصة بخدمة السياح، وتنمية الفروع التابعة لها، كما وظهرت في المدينة صناعة النسيج، ومعامل الصناعات الغذائية، وقلع حجارة البناء (في المناطق المجاورة) والموبيليا وحرف صنع الأحذية وصياغة الذهب والفضة وصناعة الأسرة والأثاث المعدني، كما تحولت بيت لحم إلى مركز تعليمي هام في المنطقة ومركز صحي متطور الخدمات الصحية نسبياً.

كما وأخذت تتطور في المنطقة أيضاً الزراعة وتحولت بيت لحم إلى مركز تصريف للإنتاج الزراعي في الجوار.

إلا أن هذه المسيرة تأثرت بشكل كبير بالاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، ولذلك رأينا من المناسب وكمدخل للحياة الاقتصادية والاجتماعية في بيت لحم، أن نتحدث عن أثر الاحتلال الصهيوني على الأوضاع الاقتصادية ككل، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه ينعكس بشكل مباشر وفعال على بيت لحم كمركز إنتاجي هام في الضفة الغربية، قبل البحث بشكل تفصيلي نسبياً في الإنتاج الصناعي والزراعي في بيت لحم وقبل التعرض لجوانب الحياة الأخرى في مسقط رأس رسول السلام السيد المسيح.

أثر الاحتلال الصهيوني على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة*:

تعرض المناطق المحتلة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ إلى مجموعة من الممارسات الصهيونية التي تهدف بمجملها إلى تحقيق الحلم الصهيوني بالتوسع وضم الأرض وتهجير الفلسطينيين.

وبالتالي مارس الاحتلال منذ دخوله مهماته كاحتلال استعماري استيطاني بكل معنى الكلمة، واتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العسكرية والاقتصادية، حولت اقتصاد المناطق المحتلة إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، يعاني مما يعانيه من أمراض مع وضع كافة العراقيل أمام فرص تطوره وفيما يلي أهم هذه الممارسات:

* الأرقام الاحصائية الواردة في هذا الموضوع مالم يشير إلى غير ذلك مأخوذة من كتاب الاحصاء السنوي (الإسرائيلي) لعام ١٩٨٥، العدد ٣٦.

١ - تحويل الأراضي المحتلة بسكانها إلى سوق استهلاك رئيسية للمنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية، وإحكام سيطرتها على التعامل التجاري في الضفة والقطاع، فكانت النتيجة أن تقلص حجم التداول التجاري بشكل كبير بين الدول العربية المجاورة وهذه المناطق المحتلة، وأصبح التعامل بشكل أساسي مع (إسرائيل)، ففي عام ١٩٨٤ مثلاً بلغت واردات الضفة والقطاع من (إسرائيل) ٩١٪ من مجمل وارداتها الكلية وهو ما يعادل (٦٢٨) مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٨, ٢٠٪ من قيمة صادرات (إسرائيل) للخارج، أما ٤, ٦٥٪ من قيمة صادرات الضفة والقطاع لعام ١٩٨٤ فقد ذهبت إلى (إسرائيل) أيضاً، وهذه الصادرات تتم بعقود خاصة وهي بصورة رئيسية إما مواد خام للصناعات الإسرائيلية، غذائية وبناء وغيرها، أو مواد نصف مصنعة يعاد تصديرها للصناعة الإسرائيلية التي تستغل الأيدي العاملة الرخيصة المحلية.

٢ - ضرب الإنتاج الفلسطيني الزراعي والصناعي بفرض الضرائب العالية، ووضع العراقيل أمام تصريف الانتاج للخارج، ومنع دخول الإنتاج المحلي للسوق الإسرائيلي، والحد من دخول الاستثمارات من الخارج، ومنع المؤسسات الأجنبية والعربية من دعم المؤسسات الإنتاجية مباشرة، حتى تسهل عملية المنافسة للبضائع والمنتجات الإسرائيلية التي تتمتع بالدعم الحكومي.

٣ - إصابة الإنتاج الوطني نتيجة المضايقات المستمرة بالركود تقريباً، حيث كان معدل الزيادة السنوية للإنتاج الوطني للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٨١، مع الأخذ بعين الاعتبار التضخم في قيمة العملة الإسرائيلية الذي عادل في نفس الفترة ٤٣٨٧,٧٪، لا يتجاوز ٦٢,٠٪ وفي نفس الوقت طرأ تغير جذري على بنية الاقتصاد الوطني في الضفة والقطاع في سنوات الاحتلال العجاف، بحيث انخفض نصيب الإنتاج الزراعي من مجمل الإنتاج الوطني في الضفة الغربية من ٣٤٪ قبل الاحتلال إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٨٤. وفي القطاع من ٣٤,٤٪ إلى ١٦٪ في نفس العام، وبالمقابل ارتفع نصيب التحويلات المالية من خارج الضفة والقطاع للعاملين من أهلها في الدول العربية المجاورة وإسرائيل ليصل عام ١٩٨٤ إلى ٢٦,٦٪ من مجمل الدخل القومي في الضفة و ٤٦٪ في قطاع غزة.

٤ - استغلال الأيدي العاملة العربية :

كما هو الحال في أي استعمار فإن الرأسمال الاحتلالي الصهيوني، عمل كل جهده من أجل استغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة، وتوجيهها للعمل في سوق العمل الإسرائيلي، وبشكل خاص في فروع العمل الشاق الذي لا يحتاج إلى خبرات فنية مسبقة، كالبنا الذي كان يعمل فيه عام ١٩٨٤ قرابة ٤٩٪ من العمال العرب العاملين في (إسرائيل) أوقف المحاصيل الزراعية أو قطاع النظافة والخدمات في المدن الكبرى .

وكان من نتيجة التضييق على الإنتاج الزراعي والصناعي والمحلي، وفتح سوق العمل الإسرائيلي، أن تقلص عدد الأيدي العاملة في المشاريع العربية ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٤ بنسبة ١٤٪، وفي المقابل ارتفع عدد الأيدي العاملة في المشاريع الإسرائيلية من ٢٢,٥ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ٩٨,٦ ألف عام ١٩٨٤ حسب الأرقام الرسمية، مع أنه يقدر أن ٢٠ ألفاً آخرين كانوا يعملون بشكل غير رسمي في المشاريع الإسرائيلية في نهاية ١٩٨٤ .

يحقق الرأسمالي الإسرائيلي أرباحاً طائلة من وراء الأيدي العاملة العربية

هذه فهي :

أولاً :

تعمل في قطاع لا يتطلب خبرات مما سمح بتوجيه الأيدي العاملة داخل إسرائيل لقطاعات أخرى، وكذلك تفرغ أعداد أخرى للحروب العدوانية .

وثانياً :

لاتزيد أجره العامل العربي وسطياً عن ٤٤٪ من أجره العامل الإسرائيلي، وهذا البند لوحده يوفر على أصحاب العمل الإسرائيليين ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار سنوياً فيما لو استخدموا عمالاً إسرائيليين، وهذا الرقم الأخير ليس بالقليل، فهو يعادل ٨٠٪ من قيمة صادرات إسرائيل للصفة والقطاع لعام ١٩٨٤ .

وثالثاً :

وبالرغم من أن أكثر من ٢٥٪ من رواتب العمال العرب تحسم كضرائب دخل ومخصصات ضمان اجتماعي، فإن هؤلاء العمال لا يتمتعون بأية مكاسب للضمان وبدل الإجازة والمرض والبطالة والتعويض، وهذا مصدر دخل آخر، حيث

قدر حجم هذه الخسومات عبر السنوات الماضية للاحتلال بما يزيد عن ١٠٠٠ مليون دولار، موضوعة تحت تصرف وزارة الحرب الصهيونية، تصرفها على الاستيطان وخدمة شؤون الدفاع بدلاً من أن تصرف على العمال أنفسهم أصحاب الحق فيها.

ومصدر الدخل الأهم هو فائض القيمة من عمل عشرات الآلاف، الذي بدل أن يكون سوجاً لبناء الاقتصاد المحلي فهو موجه لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي. ومع كل هذا فإن هؤلاء العمال العرب يعيشون ظروف عمل شاقة وصعبة، فيوم عملهم يطول بسبب السفر من مكان إقامتهم إلى العمل وراء الخط الأخضر، ويصل إلى ١٢ أو ١٤ ساعة يومياً، وهم يعملون في ظل ظروف عنصرية صعبة، ومناخ متعصب معاد للعرب، وعرضة لاستفزازات الشرطة ورجال الحدود (والزعران) الصهاينة.

عانى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل خاص بعد حرب لبنان العدوانية ضد الشعب اللبناني والمقاومة الفلسطينية، من أزمة اقتصادية أخذت تتفاقم وبلغت ذروتها عام ١٩٨٥، وكان من نتائجها أن تم الحد من الإنفاق على حركة البناء، وإفلاس العديد من المؤسسات الإنتاجية الإسرائيلية، وارتفاع البطالة بين العمال اليهود إلى ما يقارب (١٠٠) ألف عامل أويزيد، مما أدى بالطبع إلى التوجه للتخلص من الأيدي العاملة العربية، وبالتالي فقد شهد عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ موجة واسعة من البطالة بين الأيدي العاملة في إسرائيل، والتي وصلت في العديد من المناطق إلى ما يزيد عن ٥٠٪، بالطبع فإن فصل العمال العرب يتم بشكل تعسفي ودون دفع أي تعويض، بالرغم من أن البعض منهم قد قضى أكثر من عشر سنوات على رأس عمله، وسيساهم هذا في زيادة حدة الوضع الاقتصادي الشاق في المناطق المحتلة.

٥ - تدهور الإنتاج الزراعي

أدى إغراق السوق المحلي بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية، وجذب الأيدي العاملة للعمل في سوق العمل الإسرائيلي، وكذلك مصادرة الأراضي وإغلاقها وفرض الضرائب والقيود على الإنتاج الزراعي، ووضع اليد على مصادر المياه، وتقليص خدمات المستشارين الزراعيين، والتحكم بتربية الماشية والدواجن، إلى

توجيه ضربات قاصمة للإنتاج الزراعي المحلي، بحيث تقلصت الأيدي العاملة في الزراعة مابين بداية عقد السبعينات وبداية الثمانينات بنسبة ٣٤٪ وانخفضت مساحة الأراضي المزروعة في الضفة من ٦, ٢ مليون دونم عام ١٩٦٧/١٩٦٨ إلى ٦, ١ مليون دونم عام ١٩٨٢. وانخفض إنتاج الحبوب بمعدل ٤٥٪ والشمام والبطيخ بمعدل ٦٥٪*.

٦ - تدهور الانتاج الصناعي

كما هو الحال في الزراعة فإن إغراق السوق المحلي بالمنتجات الصناعية الإسرائيلية، خصوصاً تلك الشبيهة بالإنتاج المحلي، وأمام المضايقات المفروضة على استيراد المواد الخام، والعقبات أمام إقامة مؤسسات صناعية جديدة، والحد من دخول مساعدات للتنمية من الخارج، وبالرغم من الجهود الفردية والمضنية في التحدي وإقامة المؤسسات الصناعية الوطنية فإن الانتاج الصناعي في الضفة الغربية بشكل خاص وفي سنوات الاحتلال شهد تراجعاً كبيراً، فقد انخفض عدد المؤسسات الصناعية فيها من ٤٠٠٩ عام ١٩٦٩* إلى ٢٣٨٠ عام ١٩٨٤. وانخفض عدد العمال في الصناعة بنسبة ٥٠٪، وكان التراجع هذا يتم بالاساس ليس نتيجة تمركز الإنتاج، أو تحسين في الآلات، وإنما نتيجة الإفلاس أمام عدم الصمود في وجه الإنتاج الصناعي الإسرائيلي المدعوم من قبل حكومة (إسرائيل).

٧ - ضعف فرص العمل وانتشار البطالة

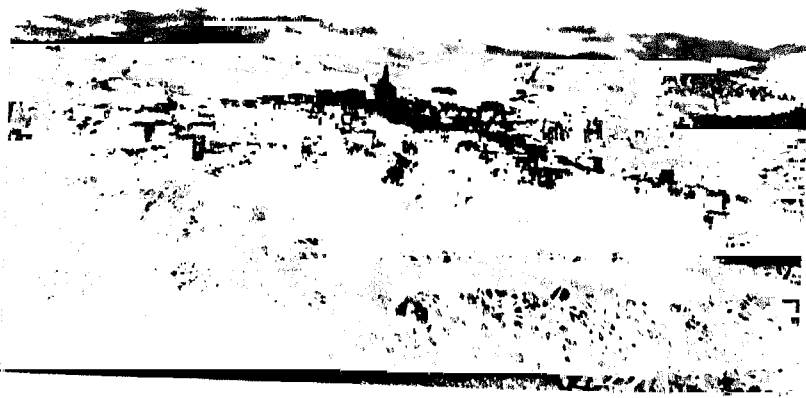
أمام هذا الركود في الوضع الاقتصادي، وتدهور الإنتاج الصناعي والزراعي، وضعف حركة البناء المحلية والحركة التجارية، وعدم توفر فرص عمل كافية في المؤسسات الإنتاجية والزراعية والصناعية، وفي قطاعات الخدمات

* أرقام الانتاج الزراعي مأخوذة عن: النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة رقم ٣ عام ١٩٨٢ مركز الدراسات الريفية - جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص ٥٩. ومن مقال الثروة الحيوانية في الضفة الغربية إلى أين د. عدنان شقير. صامد الاقتصادي عدد ١٩٨٣/٤٦.

** الدكتور بكر أبو كمشك: المسح الصناعي للضفة الغربية وقطاع غزة - عام ١٩٨١ - دراسة للأكوا بالانجليزية.

الرسمية والخاصة، فإن معدلات البطالة أخذت بالارتفاع خصوصاً بين المثقفين وخريجي الجامعات وكليات المجتمع، وقد زاد في تفاقمها وضع عقبات على الجسور أمام الحركة إلى الخارج، لم تكن موجودة سابقاً، كما وأن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها دول الخليج العربي نتيجة تدهور أسعار النفط في السوق العالمية ونتيجة الحرب الإيرانية - العراقية، دفعت أعداداً جديدة وكبيرة للعودة إلى أرض الوطن، ولكن بفرص عمل متواضعة، يضاف إليها ما أشرنا إليه سابقاً من بطالة بين الأيدي العربية العاملة في إسرائيل.

وهكذا فإن الصورة في ظل ممارسات الاحتلال وسياساته الاقتصادية والاستعمارية، هي صعبة في جانبها الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لأبناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة.



بيت ساحور

الصناعة :

٨٢/٥٧

جدول رقم (٨)

توزيع المنشآت الصناعية حسب المنطقة
وحجم العاملين* لعام ١٩٧٨

المنطقة	يعمل فيها ما بين ١ - ١٩ عاملاً	يعمل فيها ٢٠ فما فوق	المجموع
الخليل	٧٦٣	٦	٧٦٩
نابلس	٤٩٨	١٦	٥١٤
القدس	٣٧٠	١١	٣٨١
بيت لحم	٢٤٩	١٥	٢٦٤
جنين	١٨٤	-	١٨٤
ارمحا	٤٩	-	٤٩
طولكرم	١٥٦	٩	١٦٥
المجموع	٢٥١٣	٧٤	٢٥٨٧

* المصدر:

المسح الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
هشام عورتاني / جامعة بيزرنت / ١٩٧٩ - بالانجليزية.

جدول رقم (٩)
تقسيم المؤسسات الصناعية في منطقة بيت لحم حسب
الفرع وحجم الأيدي العاملة لعام ١٩٨٠

نوع البضاعة	يعمل فيها											
	من ١ - ٤		٥ - ٩		١٠ - ١٩		٢٠ - ٤٩		٥٠ فما فوق		اجمالي	
	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م
غذائية	١١	٢٥	٧	٤٢	١	١٠	١	٢٨	-	-	٢٠	١٠٥
نسيج	٦	٢٠	١٧	٤٨	٩	٢٢	٤	١٢٠	-	-	٣٦	٢١٠
أحذية	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
موبيليا وأخشاب وورق	٦١	١٣٩	١٣	٧٨	٦	٧٣	٢	٥٥	-	-	٨٢	٣٤٥
طباعة ونشر	٢	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٧
صناعات كيمياوية	٥	١١	١	٧	-	-	١	٢٣	١	١١٠	٨	١٥١
خزف وطنين صيني	٢١	٤٠	١٠	٦٤	٤	٤٠	-	-	-	-	٣٥	١٤٤
معاون غير حديدية	٩	٢٧	٣	٢١	١	١١	١	٢٥	-	-	١٤	٨٤
آلات كهربائية	-	-	١	٧	١	١٠	-	-	-	-	٢	١٧
معاون حديدية	٤٦	٩٦	٥	٢٨	١	١٨	-	-	-	-	٥٢	١٤٢
صناعات أخرى	٧	١٠	١	٦	-	-	-	-	-	-	٨	١٦
المجموع	١٦٩	٣٧٦	٥٨	٣٠١	٢٣	١٨٤	٩	٢٥١	١	١١٠	٢٦٠	١٢٢٢

* المصدر:

المسح الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الدكتور بكر أبو كشك / جامعة بيرزيت /
١٩٨١ - دراسة معدة لمنظمة «الأكوا» في الأمم المتحدة بالانجليزية.

ملاحظة:

م: تعني عدد المؤسسات.

ع: تعني عدد العمال.

إن الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة متواضع بشكل عام، ذلك أن شروط نمو وتطور هذا الفرع الإنتاجي الهام غير متوفرة نتيجة ما أشرنا إليه من ممارسات استعمارية احتلالية ضد الإنتاج المحلي الفلسطيني، وبالتالي فإن مانشده من تواجد صناعي في المناطق المحتلة، هو نتاج جهود خاصة حثيثة، وتصميم بالحفاظ على البقاء في ظل شروط منافسة شديدة وغير صالح المؤسسات الصناعية العربية، لذلك فإن نصيب الإنتاج الصناعي في مجمل الإنتاج الوطني، لم يتجاوز عام ١٩٨٣ نسبة ٦,٩٪ في الضفة الغربية و٩,٨٪ في قطاع غزة و٧,٧٪ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لنفس العام*.

ومن ثم فإن الطابع العام للإنتاج الصناعي في المناطق المحتلة هو الطابع الصغير، حيث أن ١٦٪ من المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية ١٩٨٤، يعمل فيها عامل واحد فقط، وأن ٦٣,٦٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة والقطاع يعمل فيها أقل من ٤ عمال*

وبالتالي فإن رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، هي ضعيفة بشكل عام، نتيجة عدم توفر الدعم الخارجي المستمر، ونتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة السائدة، وقد تبين أن قرابة ٦٠٪ من المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية مثلاً، لا يزيد رأساها عند التأسيس عن (٥) الاف دينار وأن ٢٤٪ فقط زاد رأساها التأسيسي عن (١٠) آلاف دينار وأن ٤٪ فقط من المؤسسات الصناعية في الضفة يزيد رأساها التأسيسي عن (٥٠) ألف دينار**

ولابد من الإشارة في مجال رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، أن مساهمات اللجنة الفلسطينية - الأردنية المشتركة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٤ في دعم المؤسسات الصناعية وتقديم قروض بفوائد رمزية (١٪)، قد أسهمت بشكل أو بآخر في الحفاظ على بعض المؤسسات الصناعية القائمة، حيث أن حجم هذه القروض وصل عن الفترة المشار إليها سابقاً إلى ٧ ملايين دينار تقريباً.

* كتاب الإحصاء السنوي (الإسرائيلي) ١٩٨٥ - ص رقم ٧١١، ٧٣٧.
 ** الصناعة في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ووافق تطورها دراسة خاصة إعداد المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا ١٩٨٦ - ص ٢٤.

يبين الجدول رقم (٨) موقع منطقة بيت لحم* بين المناطق الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية من حيث الإنتاج الصناعي، بحيث نجد أن منطقة بيت لحم تشغل المركز الرابع بين المناطق الفلسطينية في الضفة، من حيث عدد مؤسساتها الصناعية، فقد تجمع في منطقة بيت لحم ٢, ١٠٪ من عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، وعمل في الصناعة في هذه المنطقة قرابة ٣, ٨٪ من مجمل عدد العاملين في الصناعة في الضفة الغربية لعام ١٩٨١.

إن تحليل المؤسسات الصناعية حسب الحجم في منطقة بيت لحم، في الجدول رقم (٩) يبين أن ٦٥٪ من هذه المؤسسات الصناعية يعمل فيها أقل من ٥ عمال وأن مؤسسة واحدة فقط وهي مصنع البلاستيك في بيت ساحور يعمل فيها أكثر من ٥٠ عاملاً وأن ٩٦٪ من هذه المؤسسات الصناعية يعمل فيها أقل من عشرين عاملاً.

إن فروع الصناعة في منطقة بيت لحم ككافة فروع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يسود فيها طابع الإنتاج الاستهلاكي من غذائية إلى صناعات خفيفة، كالنسيج والأحذية والموبيليا الخشبية والحديدية، إلى صناعات الأراضي المقدسة التي اشتهرت بها مدينة بيت لحم والمناطق المجاورة منذ القدم.

صناعة الأراضي المقدسة:

ونعني بها خاصة (الصدف وخشب الزيتون والتطيرين) هذه الصناعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموقع الأراضي المقدسة، ويعتقد بأن هذه الصناعة دخلت إلى الديار المقدسة، ومن ثم إلى بيت لحم عبر ازدهار وتطور بناء الكنائس، إلا أن هذه الصناعة لم تزدهر وتنتشر إلا مع تطور السياحة في العالم وسهولة التنقل ومن ثم ازدياد عدد الحجاج.

* الاحصائيات المرفقة للصناعة تتناول مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الغالبية الساحقة من المؤسسات الصناعية موجودة في مدينة بيت لحم.

وقد عرضت معروضات بيت لحم الصدفية لأول مرة في الخارج في معرض نيويورك الدولي عام ١٨٥٤ ، حيث لاقت رواجاً واهتماماً كبيراً ، مما ضاعف من حماس أهل بيت لحم وزيادة إقبالهم على هذه الصناعة ، وقد تطورت هذه الصناعة في النصف الأول من القرن العشرين في بيت لحم والقدس ودخلت إلى الجوار في بيت ساحور وبيت جالا . إلا أن الدفعة الحقيقية لهذه الصناعة وتطورها تمت ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٧ ، وذلك مع ازدياد حركة السياحة إلى الأراضي المقدسة ، وكذلك اشتراك أصحاب هذه الصناعات في عدة معارض دولية في بروكسل وروما وميلانو ونيويورك ودمشق وغيرها ، وقد فازت هذه المعروضات بعدة جوائز عالمية ، حتى وصل عدد المصانع الآلية واليدوية التي تتعامل بالصدف وخشب الزيتون إلى ٣٣ مصنعة عام ١٩٦٤ يعمل فيها قرابة ٢٥٠ عاملاً .

إلا أن هذه الصناعة تأثرت بظروف الاحتلال ، لإرتفاع أسعار المواد الخام من صدف وخشب زيتون ، وعدم توفر الأيدي العاملة وانخفاض كميات التصدير ، حيث أغلق العديد من المحلات ، التي أما توجه أصحابها للعمل في فروع صناعية أخرى أو يعملون في المصانع الكبيرة نسبياً .

أ - المتوججات الصدفية :

تكون عادة ذات أحجام مختلفة ، ومواضيعها الفنية مرتبطة بالأساس بالحياة الروحية في المنطقة من مجسمات للجوامع والكنائس ولوحات دينية تعبيرية بالإضافة إلى تحف مختلفة ، والمواد الخام هي الصدف الذي يستورد من الخارج ، وكانت الهند مصدر الاستيراد الرئيسي قبل الاحتلال أما بعد الاحتلال فتتحكم سلطات التجارة الخارجية الإسرائيلية بالمواد الخام ، مصادرها وأسعارها ونوعيتها .

ب - حفر خشب الزيتون :

إن هذه الصناعة هي كالصدفيات أيضاً في تنوعها من ناحية اللوحات الفنية والإبداع الشعبي ، وكان أول انتشارها في بيت لحم ، ثم امتدت إلى بيت جالا وبيت ساحور والقدس ، وقد كان الخشب المحلي هو المستخدم بالأساس في هذه الصناعة ، أما اليوم فيتم استيراد خشب الزيتون من الخارج أيضاً ، مما يرفع من

تكاليف الإنتاج ، يضاف إلى ذلك أشكال فنية أخرى كفن الحجر الأسود (حجر النبي موسى) وهو حجر كلسي مشعب بمواد بترولية يؤتى به من البحر الميت حيث يصقل ويزخرف ، كما ودخلت حديثاً صناعة التحف من الطرق على النحاس ، وأخذت تنتشر بشكل واسع نسبياً .

ج - التطريز :

كان انتشار هذه الصناعة أوسع في الماضي ، أما الآن ولأن اللباس الشعبي الفلسطيني للمرأة قد تراجع نسبياً أمام اللباس الحديث ، فإن هذه الحرفة التقليدية العريقة تراجعت عما كان عليه الحال في بداية هذا القرن مثلاً .

التطريز عمل نسائي بالأساس ، يدوي ويتطلب مهارات خاصة ، وهو عمل منهنك ، تستخدم فيه الإبرة وخيوط الحرير وتتطلب التركيز والخبرة التي يتم تناقلها في العائلة الواحدة من الجدة إلى الأم إلى الابنة وهكذا . وفي ظروف الاحتلال والتهديد الحضاري الذي يواجه الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، شهدت السنوات الأخيرة عودة متأصلة للتراث والتقاليد بما فيها التطريز ، خصوصاً وأن السلطات الصهيونية حاولت سرقة هذا الفن الرفيع لتقوم بترويجه في العالم وكأنه جزء من تراثها هي .

صناعة النسيج :

التطور الأساسي الذي حدث على هذه الصناعة تم أولاً في عقدي الخمسينات والستينات وكذلك في بداية عقد السبعينات ، ومصانع النسيج في بيت لحم متنوعة ومتعددة ، فمن معامل تنتج أقمشة الفرشات والأقمشة الخشنة والمناشف ، إلى معامل التريكو والجوارب والألبسة الداخلية .

وبالطبع فإن هذه الصناعات ، ترتبط بموادها الخام المستوردة عبر (إسرائيل) التي تتحكم بالتزويد بخيوط الخلع .

ومن الجدير بالذكر أن السنوات الأولى للاحتلال ، شهدت تطوراً في صناعة النسيج في بيت لحم والمناطق المحتلة ، لارتباط هذه الصناعة عبر عقود خاصة بصناعة النسيج الإسرائيلية ، التي كانت تستغل الأيدي العاملة الفلسطينية

الرخيصة في المناطق المحتلة، فتقوم بالتوصية بطلبات خاصة لديها وتحضر لها مواد نصف مصنعة، لتعيدها هذه المعامل العربية مصنعة وتقوم الصناعة الإسرائيلية بتصريف إنتاجها.

إلا أن الأزمة التي تعيشها صناعة النسيج بشكل خاص داخل الكيان الصهيوني، انعكست بشكل مباشر على إنتاج صناعة النسيج في المناطق المحتلة، التي لم تستطع الصمود أمام المنافسة الإسرائيلية والضرائب والتحكم في مصادر المواد الخام، فلحظنا تقلصاً في حجم الإنتاج الذي لا يتعدى ٥٠٪ من قدرات هذه المعامل الإنتاجية الآن، كما وانتشرت ظاهرة توزيع (ماكينات) التريكو على البيوت، حيث تقوم ربة البيت في الإنتاج في بيتها، وتقديم الناتج لصاحب مصنع التريكو في بيت ساحور الذي يتولى بدوره تصريف الإنتاج.

تشغل صناعة النسيج موقعاً هاماً بين الصناعات في منطقة بيت لحم، حيث يعمل فيها قرابة ١٧٪ من الأيدي العاملة في المنطقة، كما ونجد أن ٣٦٪ من معامل النسيج يعمل في كل واحد منها أكثر من ١٠ عمال.

الصناعات الغذائية :

تأثرت هذه الصناعة كثيراً بالاحتلال، وذلك بسبب المنافسة الشديدة من قبل إنتاج الصناعات الغذائية الإسرائيلية، وهذا هو الوضع بشكل خاص في الصناعات الغذائية في المناطق المحتلة ككل، بحيث تقلص عددها بشكل كبير بعد الاحتلال، ففي عام ١٩٧٩ كان عدد المعامل الغذائية في الضفة الغربية أقل بـ ٧٥٪ مما كان عليه الحال عام ١٩٦٩، وعدد العمال في هذه المصانع كان أقل بـ ٦٧٪.

إن الصناعات الغذائية في منطقة بيت لحم متنوعة نسبياً، وأهمها على الإطلاق صناعة المعكرونة التي يتم إنتاجها في ثلاثة معامل، اثنان منها موجودان في بيت لحم والآخر في بيت ساحور وهو الأهم، وتقوم هذه المعامل بشكل عام في تغطية استهلاك الضفة والقطاع من المعكرونة ومشتقاتها، إلا أن الإنتاج المحلي يعاني كثيراً من منافسة الإنتاج الإسرائيلي.

وفي منطقة بيت لحم أيضا صناعة التبغ (مصنع السجائر العالمية في بيت جالا) ومصنعان للمشروبات الروحية وعدة مخابز ومصانع لصنع الحلويات والبوظة.

إن الصناعات الغذائية في بيت لحم بالأساس صغيرة الحجم بحيث أن ٩٠٪ من المعامل يعمل فيها أقل من عشرة عمال و٥٠٪ منها وسطي عدد العمال في كل منها ٢,٣ عامل.

أما عدد العمال المشتغلين في الصناعات الغذائية في منطقة بيت لحم فيشكل ٨,٦٪ من مجموع الأيدي العاملة في الصناعة في المنطقة.

الصناعات المعدنية والحرف:

تطورت في عقد الستينات في بيت لحم صناعة الأسرة والأثاث المعدني، وأخذ إنتاجها يغطي جزءاً من مساحة السوق المحلية للأثاث المعدني، ومن الحرف التقليدية التي تطورت في بيت لحم مع تطور حركة البناء واتساع استخدام الآلات وبشكل خاص السيارات، يمكن الإشارة إلى الحدادة (والكراجات) المتعددة، وكذلك ظهرت وتطورت في المدينة المخابز ومطاحن الحبوب ومعاصر الزيتون ومحلات الصباغة للذهب والفضة، وكذلك المناشر ومحلات صنع الأثاث والموبيليا الخشبية.

الزراعة

جدول رقم (١٠)

الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية لعام ١٩٨٢*
ومقارنته بالإنتاج الزراعي في منطقة بيت لحم

بيت لحم		الضفة الغربية		نوع المحصول
الاتاج بالطن	المساحة بالدونم	الاتاج بالطن	المساحة بالدونم	
٣٦٠٣	٥٤١٠	١٨٩٩٨٥	١٣٩٠٣٣	نخضار
٢٨٠٨	٢٥٨١١	٥٠٦٢٤	٥٠٠٩٣٥	محاصيل حقلية
١٦٩٢٢	٣٥٨٩٥	٣٣٨٦٦٢	٩٦٠٥٩٩	أشجار مثمرة
٢٣٣٣٣	٦٧١١٦	٥٧٩٢٧١	١٦٠٠٥٦٧	المجموع

* النشرة الإحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة رقم ١٩٨٢/٣
مركز الدراسات الريفية / جامعة النجاح الوطنية - نابلس.



حقول القمح في بيت لحم في القرن التاسع عشر

جدول رقم (١١)

الثروة الحيوانية في الضفة الغربية لعام ١٩٨٢*

ومقارنة بالإنتاج الحيواني في منطقة

بيت لحم

منطقة بيت لحم		الضفة الغربية		نوع الإنتاج
عدد الرؤوس	عدد المزارع	عدد الرؤوس	عدد المزارع	الحيواني
٥٦٤,٥	٤٠	٧٩٥,٦	٦٦٥	مزارع دجاج لائح
٣٥٨٥٠	٩	١٥٤٩٤٤	٤١	مزارع دجاج بياض
٣٣١٦٥	-	١٦٣٠٤	-	الضأن والماعز
٧٢١	-	١٦٣٠٤	-	البقر

تفرض الطبيعة الجبلية لمنطقة بيت لحم أنماطاً معينة من الإنتاج الزراعي كما تحد من دور الإنتاج الزراعي في اقتصاديات المنطقة ككل. وكذلك من دور منطقة بيت لحم في الإنتاج الزراعي العام في الضفة الغربية.

يتضح من الجدولين السابقين (١٠، ١١) اللذين يعالجان الإنتاج الزراعي للمحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني، أن نصيب منطقة بيت لحم من مساحة الأراضي المزروعة عام ١٩٨٢ لم يتجاوز ٢,٤٪، وأن حجم الإنتاج الزراعي بالطن لنفس السنة لم يتجاوز ١,٤٪ وكذلك حال الإنتاج الحيواني تقريباً. بحيث نجد أن إنتاج الدجاج اللاحم وأعداد الضأن والماعز تشكل ١,٧ و ٧,٧٪ من حجمها في الضفة وعدد الأبقار أقل من ذلك بالضعف تقريباً، والإنتاج الوحيد الواسع هو إنتاج الدجاج البياض حيث بلغ ٢,٢٪ من المجموع العام في الضفة ٦,٢٤٪ من البيض المنتج عام ١٩٨٢.

- * النشرة الإحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة رقم ٣/١٩٨٢
مركز الدراسات الريفية / جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- ** الطاقة الإنتاجية طن / السنة.

الملكية الزراعية وطرق الاستثمار

إن أراضي منطقة بيت لحم جبلية، والزراعة تتم بشكل أساسي على سفوح الجبال، المقسمة بالجدران الحجرية التي تمنع انجراف التربة، والتي هي نتاج مئات السنين من جهد الفلاح الفلسطيني وكده وتعبه واستغلاله لكل بقعة أرض، وتنتشر الزراعة في سرر الوديان، التي تحولت بسبب تضج التضاريس إلى سهول صغيرة، وقد أدت طبيعة الأراضي هذه إلى أن تكون ملكيات الأراضي الزراعية صغيرة لأنها تطلب جهداً كبيراً ومتواصلاً من الفلاح في العناية بأرضه وحمايتها.

وتجد أيضاً طبيعة الأراضي من إمكانية استخدام وسائل الزراعة الآلية، ففي المناطق الجبلية من الصعب استخدام الآلات للحراثة ولجني المحصول، ومن ثم تركت هذه أيضاً أثرها على أساليب الزراعة واستخدام الأرض، فنجد أن الزراعة الأكثر انتشاراً في بيت لحم هي الأشجار المثمرة التي تشكل مساحة الأراضي المزروعة بها عام ١٩٨٢ قرابة ٥٣,٥% من مساحة الأراضي المزروعة في بيت لحم. كما وأن ضعف إمكانيات الفلاح وعدم توفر الدعم المباشر له كان سبباً في الماضي للجوء إلى أسلوب الدورات الزراعية في الاستفادة من الأرض بما يعني زرع الأرض سنة وتركها بوراً في السنة التالية.

وقد جاءت ظروف الاحتلال الإسرائيلي لتزيد الأمور صعوبة ومشقة، وقد كنا أشرنا إليها في مقدمة الحياة الاقتصادية، ومن المهم الانتباه مرة أخرى لموضوع توجه الأيدي العاملة من الريف للعمل في سوق العمل الإسرائيلي، مما أثر كثيراً على الإنتاج الزراعي والعناية بالأشجار المثمرة، فقد كان المردود في ظل منافسة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي لغير صالح الفلاح مما اضطره لترك استخدام الأرض مؤقتاً والذهاب للعمل في سوق عمل آخر. إلا أنه لوحظ بدءاً من عام ١٩٨٥ وبعد تفشي البطالة بين العمال العرب الذين عملوا في سوق العمل الإسرائيلي، عودة لاستثمار الأرض والعناية بها، مما قد يخدم كمؤشر جديد لمزيد من العناية بالأرض والحفاظ على الإنتاج الزراعي المحلي الذي هو ثمرة مئات السنين من الجهد والعرق للفلاح الفلسطيني أباً عن جد.

الانتاج الزراعي (المحاصيل):

إن زراعة المحاصيل في منطقة بيت لحم هي بالأساس بعلية، ولم تتجاوز مساحة الأراضي المزروعة في هذه المنطقة عام ١٩٨٢ قرابة ٥, ١٪ من المساحة المزروعة ويستخدم الري فقط في إنتاج محاصيل الخضار جزئياً، ذلك أن ٧٨٪ من الأراضي المزروعة خضاراً هي أراضي بعلية. وبالتالي فإن الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة يعتمد بشكل واسع على الأمطار، التي كما سبق وأشرنا عند استعراض المناخ في منطقة بيت لحم، تبقى غير ثابتة وتعاني من التذبذب، ومن ثم فمن الطبيعي أن يختلف الإنتاج والمساحات المزروعة ما بين سنة وأخرى ولدى استعراضنا للإنتاج الزراعي سنأخذ معدل أربع سنوات هي ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٢ كي نعطي صورة، أدق لطبيعة الإنتاج.

الأشجار المثمرة:

جدول رقم (١٢)

معدل المساحة والإساج للأشجار المثمرة
في بيت لحم للأعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٢)

النوع	المساحة بالدوم	الإنتاج الكلي بالطن
زيتون	١٣٩٢٤	١٤٣٧
عس	٢٠٥٠١	١٢٩٧١
لوز	١١١٨	٧٠
برقوق	٩٧٥	٦٣٩
ندج	٥٠	٢٢٥
تين	١٣٥	٣٨
مشمش	١٥٥	٨٠
احص	٥٨	٢٩
دراي	٥٣	٣٠
ليمون	١٠	١٥
المجموع	٣٧٥٧٩	١٥٥١٤

* النشرة الاحصائية الزراعية للضفة الغربية وقطاع غزة الاعداد ١، ٢، ٣، للسنوات ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢ م. ت. ف. الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للإحصاء.
- النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة / ١٩٨٢ العدد ٣ مركز الدراسات الريفية / جامعة النجاح الوطنية/ نابلس.

يتضح من الجدول السابق أن كرمة العنب والزيتون هي أكثر أنواع الأشجار المثمرة انتشاراً في منطقة بيت لحم، حيث بلغ معدل نصيب هاتين النبتتين من الأراضي المزروعة في هذه المنطقة ٩١,٦٪.

وتعاني شجرة الزيتون بسبب تذبذب موسم الأمطار وقلة العناية كما يجب من تذبذب كبير في الإنتاج ما بين سنة وأخرى. فمن ٢٠٦٧ طن عام ١٩٧٨ انخفض إنتاج هذه الشجرة المباركة عام ١٩٧٩ إلى ٢٦٥ طن، وهو تذبذب كبير تعاني منه شجرة الزيتون بشكل عام في الضفة حيث يتناوب الموسم الجيد مع الموسم الرديء سنوياً.

وتوجد في بيت لحم معصرتين قديمتين تقومان بعصر الزيت من الزيتون المنتج محلياً وهناك جزء من الإنتاج يتم حفظه ليؤكل حياً. أما شجرة الكرمة فهي المصدر الرئيسي للإنتاج ومساحة الأراضي المزروعة في المنطقة، حيث ثلاثها الطبيعة التضاريسية في المنطقة، ومعظم حقول الكرمة توجد في أسرة الوديان، وهي نبتة تقليدية في المنطقة يستخدم إنتاجها للاستهلاك المحلي في المنطقة ويصدر لمناطق أخرى في الضفة، كما وأن جزءاً من الإنتاج يذهب لمصنع الخمور في بيت جالا.

شجرة الكرمة حساسة ضد المرض الذي يصيبها بسبب عدم توفر الخدمات الزراعية والحماية الملائمة من قبل دائرة الزراعة التابعة للحكم العسكري، مما أدى إلى تقليص المساحات المزروعة بالكرمة من (٢٣١٦٠) دونماً عام ١٩٧٨ إلى (١٧٧٠٠) دونماً عام ١٩٨٢ وهو مؤشر خطر يهدد مستقبل هذه الشجرة التقليدية في المنطقة.

تنتشر فيها عدا الزيتون والكرمة في هذه المنطقة، أشجار التفاح واللوز والتين والمشمش والبرقوق وغيرها ويستهلك معظم إنتاجها محلياً بصورة رئيسية.

المحاصيل الحقلية :

جدول رقم (١٣)

معدل المساحة والإنتاج للمحاصيل الحقلية في
منطقة بيت لحم للأعوام
١٩٧٨ - ١٩٨٢

النوع	المساحة بالدونم	الإنتاج بالطن
قمح	١٢٣٩٩	١٦٢٥
شعير	٩٤٩٦	١٤٠٣
كرسة	٥٩٧٤	٣٢٩
عدس	٢٤٩٦	١٢٧
حمص	٥٨٦	٣٧
فول	١١٨	٩
المجموع	٣١٠٦٩	٣٥٣٠

تشغل المحاصيل الحقلية المركز الثاني بعد الأشجار المثمرة بمساحة الأراضي المزروعة بها في منطقة بيت لحم ، ومن بين تلك المحاصيل نجد أن القمح والشعير قد شغلا في الأعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٢) قرابة ٤ ، ٧٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية .

وبشكل عام يمكن الإشارة إلى أن الصعوبات التي واجهت الإنتاج الزراعي في المناطق المحلية في سنوات الاحتلال ، أثرت بشكل كبير على المحاصيل الحقلية ، بحيث تقلصت المساحات المزروعة بها من ٣٥٠٦٧ دونماً عام ١٩٧٨ إلى ٢٥٨١١ دونماً عام ١٩٨٢ . وقد حدث التقلص الرئيسي على مساحة الأراضي المزروعة بالقمح والشعير بما يعادل ستة آلاف دونم ، وكذلك تقلصت مساحة الأراضي المزروعة بالكرسة والعدس بما يعادل ٣٥٠٠ دونم .

ولم يكن هذا حال منطقة بيت لحم فقط بل حال الضفة الغربية ككل ، حيث انخفضت مساحة الأراضي المزروعة جوباً فيها من ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٨٢ بما يعادل ٥٨٪ ومعدل الإنتاج بـ ٥٦٪ .

* نفس المرجعين السابقين .

إن محاصيل الحبوب بعلية ، وأساليب زراعتها متواضعة نسبياً ، بسبب غياب الدعم الرسمي للفلاح ، ولعدم توفر رؤوس الأموال الكافية ، كما وأن طبيعة الأرض تفرض على الفلاح زراعة أرضه بالحبوب سنة بعد أخرى بالتناوب مع الخضار الصيفية ، أو أن يتركها بوراً ، ومن ثم فإن إنتاجية الحبوب بشكل عام منخفضة إذ تراوح ما بين ١٢٠ - ١٥٠ كغم/ دونم في القمح والشعير أما الحبوب الأخرى فتتخفف فيها الإنتاجية إلى نصف ذلك أو أكثر تقريباً.

إنتاج الخضروات :

حدول رقم (١٤)

معدل المساحة وإنتاج الخضروات في منطقة بيت خم للاعوام
(١٩٧٨ - ١٩٨٢)

النوع	المساحة بالدونم	الإنتاج بالطن
سدوره	٨٣٠	٤٠٩
حيار	١٣٠	٢١٥
فادنجان	١٣١	٢٣٨
فلفل	٤٢	٤٢
دوسا	٩٢٩	٦٠٠
بصل بابس	٣٦	١٧
بصل للبدور	٣٣٦	١٦
بصل أخصر	٦٤	٧٢
حس	٤٨	٦٣
ملعوف	١٨٦	٤٦٥
فربيط	١٣٤	١٣٤
فقوس	١٠٩٤	٧١٦
فول أخصر	١٢٣	٧١
فحل	٥٦	٧٠
فاصوليا	٨٥	٦٧
أخرى	١٨٥	٢٧٥
المجموع	٤٤٠٩	٣٤٧٠

* نفس المرجعين السابقين .

تسمح طبيعة المنطقة في بيت لحم بتنوع الخضار، وهي تزرع بالاساس هنا في موسم الصيف، وأهم هذه المحاصيل على الإطلاق البندورة والكوسا والفقوس، التي تشغل مساحة ٦٤,٧٪ من مساحة الأراضي المزروعة خضاراً. وزراعة الخضار هي الوحيدة بين زراعات منطقة بيت لحم التي تستخدم الري في جزء منها، بحيث زاد معدل الأراضي المروية خلال الفترة الماضية لالف دونم أو مايعادل ٢٣٪ من مساحة الأراضي المزروعة بالخضار، وتصل المياه بشكل رئيسي من منطقة برك سليمان لري الزراعات المحيطة، وبشكل عام يمكن القول أن فرع الخضراوات هو فرع الإنتاج الزراعي الوحيد الذي تطور في السنوات الاخيرة، بحيث زادت مساحة الأراضي المزروعة فيها ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ بنسبة ٨٤,٧٪ وذلك بفضل جهود ودأب الفلاح الفلسطيني في هذه المنطقة.

أثر الاحتلال الصهيوني على الإنتاج الزراعي :

كما قد أشرنا في مقدمة الحياة الاقتصادية أن الإنتاج الزراعي قد تدهور في سنوات الاحتلال، وانخفض نصيبه في مجمل الإنتاج الوطني، ويعود سبب تدهور الإنتاج الزراعي في سنوات الاحتلال العجاف إلى الأسباب التالية :

١ - منافسة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، بحيث فتحت الأسواق المحلية في المناطق المحتلة أمام الإنتاج الزراعي الإسرائيلي المدعوم حالياً من قبل الحكومة الصهيونية، والذي يتمتع بعدة ميزات على الإنتاج المحلي، من حيث نوعية الإنتاج وكذلك الأراضي الزراعية والآلات المستخدمة في إنتاجها والأسمدة المستخدمة وفي توقيت نزوله إلى السوق، مما غمر الأسواق المحلية بالإنتاج الزراعي الإسرائيلي، في نفس الوقت الذي يمنع فيه تسويق إنتاج الضفة والقطاع من الإنتاج الزراعي في السوق الإسرائيلي الا حسب تراخيص خاصة، بحيث لا يستورد السوق الإسرائيلي الا كل ما هو مكمل للاقتصاد الإسرائيلي ويلزم في صناعة المواد الغذائية الإسرائيلية، أو أن زراعته تتطلب أيدي عاملة كبيرة، لذلك فإن ٢٦,٢٪ من استهلاك الضفة والقطاع من الخضراوات للسنوات (١٩٧٨ - ١٩٨١)

- قد غطي من إسرائيل وأن ٩, ٥٩٪ من استهلاك هذه المناطق من الفواكه والبطيخ لنفس الفترة السابقة قد غطي من إسرائيل أيضا".
- ٢ - تناقص عدد العمال في قطاع الزراعة وتوجههم إلى العمل في سوق العمل الإسرائيلي نتيجة الظروف التي سبب وفصلناها في مقدمة الحياة الاقتصادية، ففي الضفة الغربية وقطاع غزة انخفض عدد العاملين في الزراعة من ٥٩ ألفا عام ١٩٧٠ إلى ٤, ٣٧ ألفا عام ١٩٨٤ .
- ٣ - انخفاض مستوى العناية والخدمات واستخدام الأسمدة والوسائل الإنتاجية الحديثة في الزراعة وعدم مكافحة الآفات الزراعية بشكل فعال، وعدم توفر العناية الزراعية من قبل دوائر الزراعة والإهمال مما أدى إلى إنتشار الأمراض واستفحال الأعشاب الضارة.
- ٤ - ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أجرة اليد العاملة وانخفاض إنتاجية المحاصيل .
- ٥ - وجود مشاكل في تسويق الإنتاج خارج الأراضي المحتلة نتيجة القيود والتعقيدات التي ترافق خروج المنتجات الزراعية عبر الجسور.
- ٦ - مصادرة السلطات الصهيونية لمساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ووضع يدها على مصادر المياه والتحكم في توزيعها، مما خفض كثيرا من حصص المياه التي يمكن أن يستخدمها الفلاح الفلسطيني في الزراعة .
- ٧ ستجزؤ صغر الملكية الزراعية للفلاح الفلسطيني، وعدم انتشار الشكل التعاوني في الإنتاج، نتيجة العقبات التي تضعها السلطات الصهيونية أمام تشكيل تعاونيات زراعية جديدة، وصعوبة حصول هذه التعاونيات - ان قامت - على مساعدات مالية من الدول العربية المجاورة.

* د. وليد مصطفى: الآثار الاجتماعية للتحويلات في القطاع الزراعي صامد الاقتصادي العدد ١٩٨٣/٤٦ .

* كتاب الاحصاء السنوي الإسرائيلي العدد ٣٦ لعام ١٩٨٥ ص ٧٢٥ .

الثروة الحيوانية :

أشرنا في المقدمة عن الزراعة في منطقة بيت لحم، إلى حجم الإنتاج الحيواني في منطقة بيت لحم مقارنة بالإنتاج الحيواني في الضفة الغربية، ويبقى أن سبيلنا إلى الصعوبات التي تواجه هذا الإنتاج في المناطق المحتلة ككل، والذي ينطبق بمجمله على منطقة بيت لحم، خاصة تربية الأغنام، حيث أن المناطق المحيطة ببيت لحم كانت تاريخياً ولا زالت مشهورة، عبر السواحية والتعامرة والعبيدية، بتربية الأغنام. وان هؤلاء كانوا باستمرار يتجولون بأغنامهم في مراعي المنطقة ليأتي الاحتلال ويضع العقبات أمام تنقل أصحاب الأغنام بين المراعي التي وضع يده على مساحات كبيرة منها بمختلف الحجج. فمثلاً ٩٠٪ من أراضي السواحية مصادرة ومغلقة**.

وليتأثر هذا الشكل من الإنتاج الحيواني بشكل كبير، حيث كان الاعتماد الأساسي على الغذاء الطبيعي الرخيص في هذه المراعي.

ومن أهم العقبات التي تقف أمام الإنتاج الحيواني في المناطق المحتلة :

١ - منافسة الإنتاج الإسرائيلي الذي يغطي ٢٢٪ من استهلاك لحوم الأبقار والأغنام و٤٣٪ من لحوم الدواجن و٤٠٪ من مشتقات الألبان و٥٨٪ من البيض في الضفة الغربية*.

وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون السياسة الرسمية للاحتلال المحافظة على سوق الاستهلاك هذا، وأن يعملوا كل جهدهم من أجل أن تتردى الحالة الإنتاجية في هذه المناطق لإفساح المجال أمام الإنتاج الإسرائيلي لفرض هيمنته.

٢ - مصادرة أراضي المراعي وإعاقة الاستفادة من المراعي المتوفرة.

٣ - ضعف الإنتاج التعاوني وضعف رؤوس الأموال المستثمرة وعدم توفر الرعاية الرسمية للمزارعين.

**الثروة الحيوانية في الضفة الغربية إلى أين؟ - د. عدنان شقير صامد الاقتصادي العدد ٤٦ / كانون الأول ١٩٨٣.

*الثروة الحيوانية في الضفة الغربية - عبد الرحمن أبو عرفة - الملتقى الفكري العربي - القدس / ١٩٨١ - ص ٢٥٠.

- ٤ - اعتماد الإنتاج الأولي للثروة الحيوانية على المصادر الإسرائيلية التي تتحكم في عملية الإنتاج، وذلك في التزويد ببيض الفقس وطيور الدجاج السالحم، بحيث لا يتم التزويد دائماً بأفضل الأصناف وكذلك توقيت التزويد. وضرب الإنتاج المحلي بطرح كميات كبيرة من الإنتاج الإسرائيلي في فترات ذروة الإنتاج المحلي.
- ٥ - عدم وجود سلالات محسنة ملائمة للهيئة المحلية، وعدم توفر الوقاية من قبل دائرة الزراعة ضد الأمراض.

الثروة الحراجية:

كانت الغابات تغطي مساحات واسعة من منطقة بيت لحم، شأنها بذلك شأن جبال فلسطين في القرن الماضي، إلا أن هذه المساحات تقلصت كثيراً في بداية القرن العشرين عندما كانت الأخشاب تستخدم في تسيير القاطرات. إلا أن فترة الخمسينات والستينات شهدت عناية بأشجار الغابات ومنع قطعها، وكذلك زرع عشرات الآلاف من الأشجار، ومن ثم فإن مساحة الحراج في بيت لحم قد وصلت عام ١٩٨١ إلى ٣٣٩٠ دونماً.

يزيد انتشار الغابة من موقع بيت لحم جماًلاً في الصيف، ويجعل من لاستراحة والتجوال فيها متعة للمصطاف، إلا أن ظروف الاحتلال والمستوطنات المزروعة في هذه المناطق، وكذلك معسكرات الجيش الإسرائيلي المحتل، تقف عقبة أمام استمتاع أهل المنطقة بجمال طبيعتهم وتحرمهم من الوصول إليها بأمان.

الفصل الخامس

السياحة والمعالم السياحية

يعتمد تطور مدينة ما على عوامل متعددة تؤثر بالاساس في نشأتها وازدهارها، فهناك بعض المدن التي يؤثر موقعها على طرق التجارة والمواصلات في نموها وظهورها، وأخرى قربها من مكامن الثروات الطبيعية، وثالثة خصبها وتوسطها أراض زراعية شاسعة ورابعة كونها عقده للمواصلات أو عاصمة إدارية وعلمية وهكذا.

وبيت لحم من بين هذه المدن لما ميزة خاصة، فإذا كان موقعها الصحي هو السبب في أن القبائل الفلسطينية القديمة قطنتها، فإن العامل الأساسي في ازدهار ونمو هذه المدينة في سنوات ما بعد الميلاد، كان العامل السياحي فكون بيت لحم مسقط رأس السيد المسيح، كان هو العامل الأساسي في اهتمام الأنظمة المتعاقبة على فلسطين بمدينة بيت لحم ومن ثم في نموها وازدهارها وأحياناً في النعمة عليها.

وإذا كان هذا هو الحال في التاريخ القديم والمتوسط، فإن هذا هو الحال أيضاً في التاريخ الحديث والمعاصر، حيث أن كون بيت لحم محجاً دينياً كان هو العامل الأهم في تطور بيت لحم الحديثة.

ويمكن القول بدون مبالغة أن السياحة في مدينة بيت لحم هي بمثابة القلب الذي يحرك كافة الفعاليات الأخرى في المدينة، وقد أخذ هذا العامل أبعاده الأشمل في عصرنا الحديث كما سبق وأشرنا، بسبب تطور وسائل المواصلات التي سهلت عملية نقل السياح من كافة أرجاء العالم وبالتالي زادت في أعدادهم .



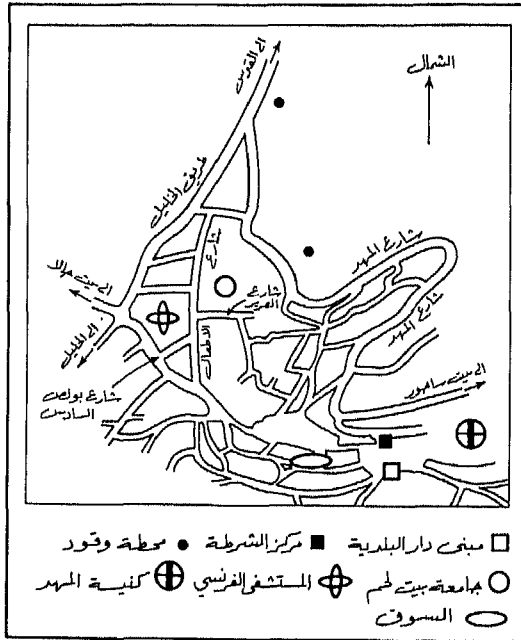
طريق الخليل

لم تكن السياحة إلى بيت لحم في عقدي الخمسينات والستينات مقصورة فقط على السواح الأجانب، بل وكذلك على رعايا البلدان العربية، الذين حرموا بعد احتلال بيت لحم من زيارة المدينة المقدسة، وقدّر عام ١٩٨٤ عدد من زار فلسطين المحتلة من السواح الأجانب بقرابة ٢٦٠, ١ مليون سائح، يعتقد بأن أكثر من ثلاثة أرباعهم زاروا مدينة بيت لحم، وبالتالي فإن حجم وتأثير السياحة على المدينة كبير وتستقطب الخدمات السياحية الفعالية الأساسية للسكان .

سبق وأن أشرنا عند الحديث عن الصناعة بأن صناعة الأراضي المقدسة متطورة هنا بشكل خاص، حيث يذهب جزء من الإنتاج للتصدير، وآخر للبيع في المحلات التجارية الخاصة المقامة في المدينة، بحيث يتشرف في المدينة مثلاً أكثر من ٤٥ محلاً تجارياً لبيع صناعة الأراضي المقدسة للسياح .

كان قرب مدينة القدس من بيت لحم سبباً في عدم إقامة فنادق ضخمة لمبيت السواح في بيت لحم حتى عام ١٩٨٠ ، عندما أقيم فندق ضخم مكان (الكازونوفا) كما توجد فنادق من الدرجة الثانية والثالثة منتشرة بكثرة في المدينة، وكذلك المطاعم والمقاهي ووسائل المواصلات التي تسهر على خدمة السواح وتأمين الراحة لهم .

يبلغ موسم السياحة قمته ليلة عيد الميلاد حيث يحتشد عشرات الالاف من السواح للاحتفال بهذا العيد الديني الكبير، إلا أن الموسم السياحي في مدينة بيت لحم مستمر طوال السنة، حيث تتردد أفواج الحجاج على المدينة في مختلف أشهر السنة، خصوصاً وأن مناخ فلسطين المعتدل نسبياً لا يعيق زيارة السواح في الشتاء والصيف .



مخطط مدينة بيت لحم

لا تستمد بيت لحم أهميتها السياحية من كونها مهد السيد المسيح فقط ، ففي بيت لحم وحوطها مجموعة من المواقع التاريخية الأثرية أيضا ، التي يتوجه إليها السواح ، ويشعبون فيها بهمهم في التعرف على التاريخ القديم العريق ، وفلسطين كالشرق الأوسط ككل ، تعاقبت عليها حضارات خلفت آثارا لها قيمتها وأهميتها السياحية .

أهم المعالم الدينية والسياحية في بيت لحم*

١ - كنيسة المهد :

هي المعلم الديني الأساسي في بيت لحم ، أمرت بنائها الامبراطورة هيلانة أم الامبراطور قسطنطين وبناء على طلبه عام ٣٢٥م ، بعد الاعتراف بالديانة المسيحية كديانة رسمية للإمبراطورية الرومانية ، وقد أقيمت كنيسة المهد في بيت لحم مع كنيسة القيامة في القدس ، إلا أن كنيسة القديسة هيلانة دمرت عام ٥٢٩م من قبل السامريين ، ليعاد بناؤها بعد سنوات على يد الإمبراطور جوستينيان الأول ، لتبقى حتى يومنا هذا . وإنما كانت بين فترة واخرى تجري عليها تصليحات مختلفة لما كان يتم تلفه من الزمن أو العبث .

تمتد كنيسة المهد من الغرب إلى الشرق وتبدو من الخارج كاخضن ، لها مدخل صغير وضيق يضطر داخله إلى الانحناء ليعبر إلى الكنيسة ، من إيوان بسيط وتصل مساحتها إلى ١٢ ألف م^٢ تقريبا ، ويمكن أن تميز فيها الاقسام الرئيسية الثلاثة التالية :

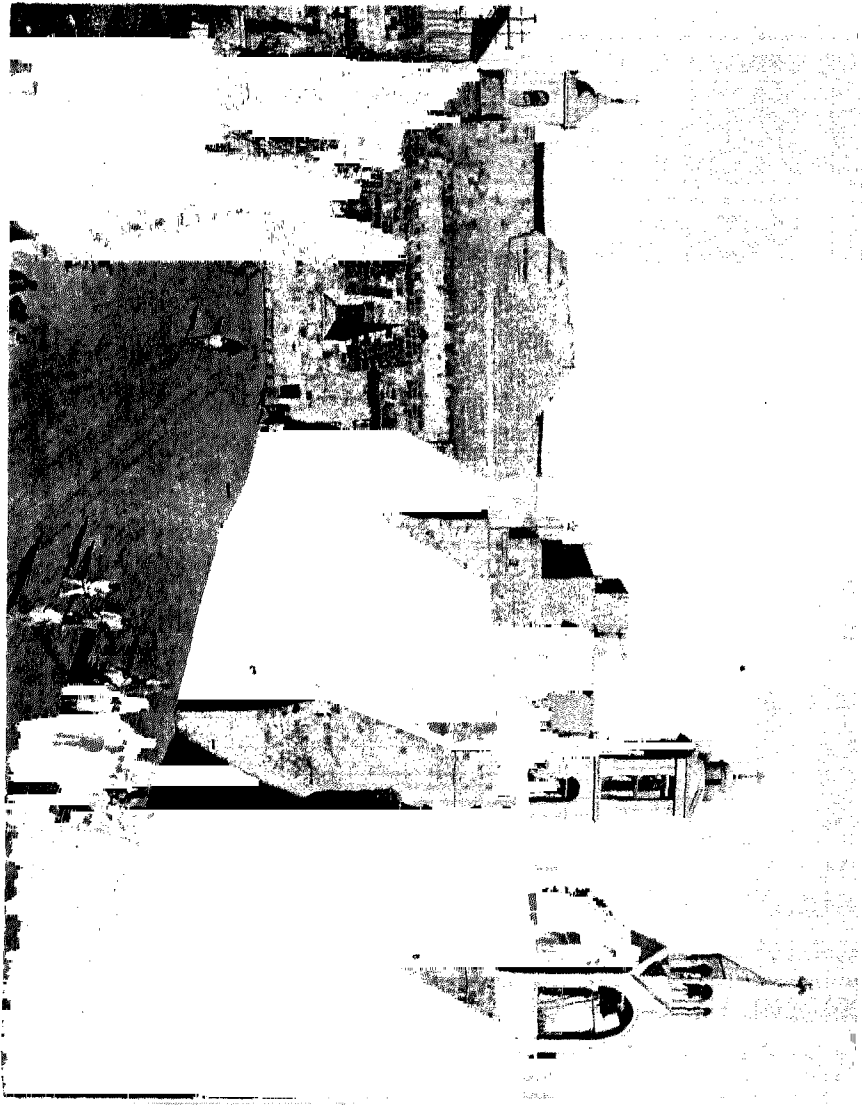
١ - صدر الكنيسة .

٢ - القسم الأمامي .

٣ - مغارة المهد .

* عن كتاب : جولة في تاريخ بيت لحم من أقدم الأزمنة حتى اليوم . الجزء الأول - حنا حنجان ١٩٨٤ - القدس .

وعن : بلادنا فلسطين - الجزء الثامن / القسم الثاني لمصطفى الدباغ / بيروت ١٩٧٤ .



سنة ١٩٥٥

١ - صدر الكنيسة :

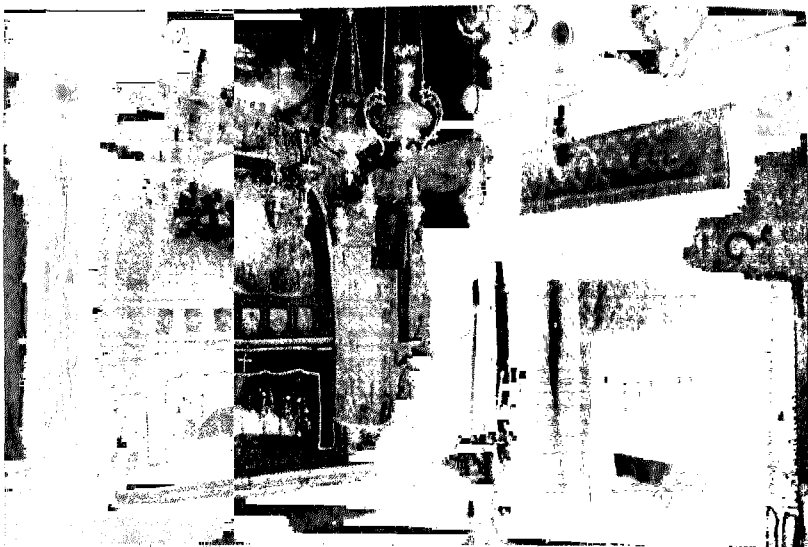
أوسع أجزاء الكنيسة وأكثرها إضاءة، تقسمه ٤ صفوف من الأعمدة الحجرية ورديّة اللون، قطعت زمن جوستينيان من مقالع بيت لحم، وينكون كل صف من هذه الأعمدة من ١١ عموداً، يصله طول الواحد منها مع التاج والفاعدة إلى ٥,٧ م، والتاج كورنثي النقشة له صليب بارز ويقوم فوق صفي الأعمدة جدران خشبياً يتخلل كل واحد منها عشر نوافذ متوسطة الحجم، تضيء داخل الكنيسة، وجدران الكنيسة منقوشة بصور تمثل ميلاد السيد المسيح، وأخرى ليوحنا المعمدان يعمد المسيح في نهر الأردن، وثالثة للعشاء الأخير، وأرض الكنيسة مفروشة بموزاييك بديع.

٢ - القسم الأمامي :

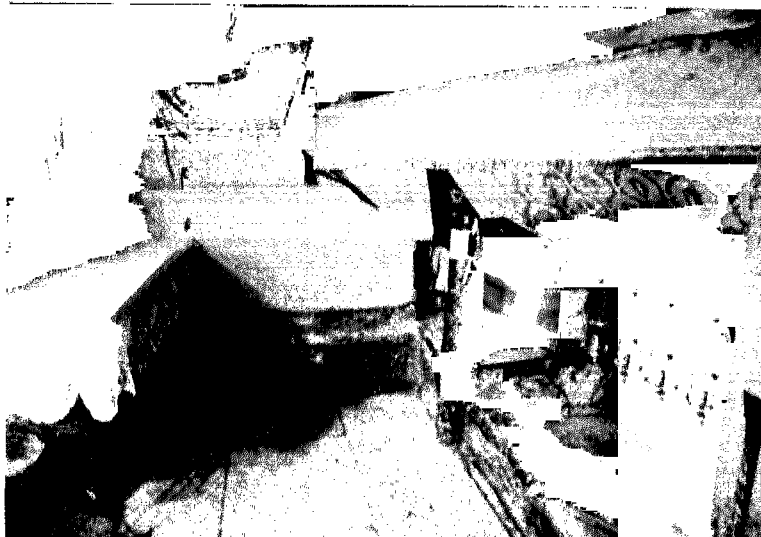
مكون من جدران المعمودية المثمن الأضلاع والمنحوت من الحجر الوردية ومن ثلاث حنيات، والسقف هنا يستند إلى ستة أعمدة حجرية أكبر من أعمدة صدر الكنيسة والأرضية مكونة من الرخام الأبيض.

٣ - مغارة المهد :

تقع تحت الحنية الوسطى (هيكل الكنيسة)، وللمغارة بابين احدهما للنزول وأخر للخروج، ومنها عبر عدة درجات يهبط الزائر إلى المغارة، ويصعد منها، وهما مكونان من الرخام الأبيض المصقول، والمغارة نفسها مستطيلة الشكل ١٢,٣ م × ٣,٥ م معتمة يضيئها ٤٨ قنديلاً، أما جدران المغارة فقد تم تلبس جزء منها بالرخام والجزء الأخر هو الصخور الطبيعية (السقف)، ويوجد في المغارة الهيكل وتحته النجمة التي تشير إلى مكان ولادة المسيح، ويقابل الهيكل تجويف في الصخر ينزل إليه بثلاث درجات وضع فيه مذود من الرخام الأبيض وأمام المذود هيكل آخر كرس باسم المجوس، وهنا ثبتت لوحتان للفنان الايطالي جون فافليوني عام (١٨٨٥) إحداهما للمجوس وأخرى للرعاة.



مغارة المهد



مغارة المهد

٢ - كنيسة القديسة كاترينا :

كان الدخول لهذه الكنيسة حتى عام ١٩٨٠ يمر من المدخل الرئيسي لكنيسة المهدي ومن مداخل أخرى، أما الآن فالدخول للكنيسة يمر عبر رواق القديس جيروم، أقيمت هذه الكنيسة في مكان دير القديس أغسطين الذي بناه الصليبيون في بيت لحم قرب كنيسة المهدي لإقامة الرهبان في القرن الثاني عشر، وتم توسيع هذه الكنيسة عدة مرات كان أهمها عام ١٨٨٢ بمساعدة من امبراطور النمسا جوزيف، الذي زار الأماكن المقدسة عام ١٨٨٠، والكنيسة حالياً منقسمة إلى ثلاث ردهات مفصولة بأقواس حجرية، وفي هيكل كنيسة القديسة كاترينا تتم احتفالات عيد الميلاد في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليل ٢٤ كانون أول من كل عام، ليتنقل بعدها الموكب الديني ليقوم بالدورة التقليدية من الكنيسة إلى مغارة المهدي، وليعود في الثانية بعد منتصف الليل إلى كنيسة القديسة كاترينا. ومن الكنائس الأخرى في بيت لحم والجوار المرتبطة بمولد السيد المسيح، هناك كنيسة مغارة الحليب التي أقيمت في المكان الذي لجأت إليه مريم العذراء بعد مولد المسيح، وقد أقيمت الكنيسة الحالية في الموقع عام ١٨٣٨. وكذلك كنيسة القديس يوسف التي بنيت عام ١٨٩٠ وكنيسة حفل الرعاة التي أقيمت عام ١٩٥٤.



كنيسة القديسة كاترينا

وبيت لحم محاطة بمجموعة من الأديرة المرتبطة باسماء مجموعة من القديسين، من أهمها دير مار سابا قرب بيت ساحور، وهو أشبه بحصن منيع عاش ودفن فيه القديس سابا، وقد بني في نهاية القرن الخامس الميلادي، ويجدر بالذكر أن رفات القديس سابا قد عادت للدير عام ١٩٦٤ بأمر من البابا بولس السادس، بعد زيارته للديار المقدسة في ذلك العام، بعد ما يزيد عن ١٤٠٠ عام من نقله إلى القسطنطينية ثم إلى البندقية.

دير القديس ثيودوسيوس:

يقع شرقي بيت ساحور، أقيم عام ٤٧٦ م وأعيد ترميمه عدة مرات كان آخرها عام ١٩١٤.

دير مار الياس:

يقع على ربوة شمال بيت لحم بني في القرن السادس الميلادي ويقال أن هرقل ملك الروم أعاد بناءه بعد طرد الفرس من المنطقة، تأثر الدير بالحرب الفلسطينية الصهيونية عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، لوقوعه على خط الهدنة، كان آخر ترميم له عام ١٩٧٦.

ومدينة بيت لحم محاطة أيضاً بالعديد من المواقع التاريخية أهمها:



كنيسة الرعاة



كنيسة القديس يوسف

قبر راحيل :

راحيل هي زوجة النبي يعقوب وأم يوسف الصديق ، وقد ماتت في هذا الموقع على مداخل بيت لحم عند ولادتها لابنها الثاني بنيامين ، وضريح راحيل مقام على الطراز الإسلامي وأقيم عام ١٥٦٠م بأمر من والي القدس .
أبار النبي داوود وبئر قاديسمو :

وهي أبار قديمة تاريخية ، الأولى تقع في مدينة بيت لحم حالياً والثانية قرب دير مار الياس على طريق التجارة بين الشام ومصر ، والبئر الأول شرب منه داوود عندما حاصر بيت لحم والثاني شربت منه مريم العذراء وهي في طريقها من الناصرة إلى بيت لحم .
برك سليمان :

تقع على بعد ٤ كم جنوبي بيت لحم وهي ٣ برك ماء صالحة حتى الان ، تفصل الواحدة عن الأخرى مسافة ٥٠ متراً ، كانت ترسل منها المياه لمدينة القدس عبر قناة بعضها منحوت في الصخر والأخر مبنى بشكل متقن
مدت القناة زمن هير ودوس بالأساس ، ورممت زمن العرب . وعام ١٩١٨ جرت هذه المياه إلى القدس بواسطة الأنابيب . وتقوم حول البرك هذه مجموعة من الأثار والحرب القديمة التي تشهد على وجود قلاع وحراسة ومواقع سكنية وفسيفساء وقبور .

تل الفريديس (هيرودوس) :

وهو تل صناعي مخروطي الشكل كالبركان ، قطره يعادل ١٠٠م . يقع جنوب شرقي بيت لحم ، ويشرف من مسافات بعيدة على الأغوار والقدس ومحولها . أقامه هيرودوس وبنى عليه قصوراً وحصوناً منيعة محاطة بخندق . كان يملأ ماء . ووراء الخندق سور مستدير من حجارة ضخمة ، أقيمت فيه أبراج مراقبة . حوله الصليبيون في القرون الوسطى إلى قلعة لجأوا إليها .

الفصل السادس

أزمة المياه في منطقة بيت لحم

في بلاد كبلادنا فلسطين ذات مناخ جاف صيفا وموسم سقوط الامطار قصير نسبياً، يغدو موضوع المياه أمراً حيوياً للغاية . ومن ثم فإن الصراع على الارض ومصادر المياه كان ولا يزال من أسس الصراع الفلسطيني الصهيوني ، وكان وضع اليد على مصادر المياه يشغل مركز الصدارة في المخططات الصهيونية الموسعة ، هكذا كان الحال في بداية هذا القرن بعد ظهور الحركة الصهيونية على المسرح الفلسطيني ، ولا زال هذا هو الحال حتى يومنا هذا .

لم يكن من قبيل الصدفة ، أن يكون الأمر العسكري حول صلاحيات أحكام المياه من أوائل الأحكام العسكرية التي أصدرها قائد قوات جيش الاحتلال ، عندما وطأت أقدامهم أرض الضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، حيث صدر الأمر الأول في ١٩٦٧/٦/٧ تلتته مجموعة أوامر عسكرية تصيغ الخناق على استخدام المياه من قبل المواطنين الفلسطينيين وتحكم قبضة الاحتلال عليها ، وبشكل خاص الأمرين العسكريين ٩٢ بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٧ و ١٥٨ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٧ واللذين تم بموجبهما الغاء امتيازات استخدام المياه السابقة ،

واناط بالحاكم العسكري للمنطقة صلاحية منح تراخيص جديدة، مما ضيق على استخدامات المواطنين الفلسطينيين للمياه، وإطلاق يد المستوطنين في التصرف بمصادر المياه الفلسطينية. وفي التطبيق تبين صعوبة بل استحالة موافقة السلطات الصهيونية على تنفيذ مشاريع مياه جديدة عربية. بل تم الاتساع في مشاريع المستوطنين في استغلال المياه. وفي حالة موافقة السلطات على مشروع مياه عربي، تشترط أن يتم ذلك عبر شركة (ميكوروت) الصهيونية التي تقاومها البلديات والقرى في المناطق المحتلة، وشركة (ميكوروت) شركة حكومية صهيونية مسؤولة عن تنفيذ مشاريع المياه في الكيان الصهيوني، وتساعد في ذلك شركة «تاهل» التي تقوم بالتخطيط لمشاريع المياه. وقد أحال الحاكم العسكري مسؤولية المياه والإشراف على مصادرها في المناطق المحتلة لهاتين الشركتين.

كانت محصلة الممارسات الصهيونية في مجال المياه في الضفة الغربية، أن قدر حجم المياه واستغلالها التي وضعت هذه السلطات يدها عليها عام ١٩٨٤ بقرابة ٧٦٪ من هذه المصادر، حيث يتم سنوياً عن طريق المستوطنات الاستعمارية الصهيونية في الضفة استهلاك ٥٣ مليون م^٣ من المياه في مشاريع الري الزراعية، و ١٢ مليون م^٣ للشرب ويذهب ٥٣٥ مليون م^٣ عبر السفوح القرية بجبال فلسطين الوسطى والجنوبية لتغذية مصادر المياه الجوفية غربي الخط الأخضر، وبالمقابل كان استهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية لنفس العام من المياه كما يلي:

٢٦ مليون م^٣ للري، و ٣٢ مليون م^٣ لأغراض الشرب وغيرها، وبشكل عام كان نصيب المواطن الفلسطيني من المياه وكافة استخداماتها ١٤٥ م^٣ في السنة مقابل ٥٣٧ م^٣ للفرد الاسرائيلي*.

ينعكس وضع أزمة المياه في الضفة الغربية بشكل واضح على منطقة بيت لحم، التي أخذت تعاني باستمرار في السنوات الأخيرة من أزمة مزمنة للمياه،

* تحظر سلطات الاحتلال الصهيوني نشر أرقام عن حجم استهلاك المياه في الضفة والقطاع وعن احتياطي هذه المياه وغيرها. ومع ذلك فإن هذه الأرقام المشار إليها في هذه الدراسة مأخوذة من مجموعة مصادر ودراسات لخبراء حسي الاطلاع والذين بإمكانهم الإشارة إلى أنها قريبة من الواقع كثيرا.

واستهلاك المياه في هذه المنطقة هو للشرب والخدمات، حيث سبق ورأينا أن استخدامات الري في الزراعة في منطقة بيت لحم متواضعة.

تأتي مصادر المياه الأساسية في منطقة بيت لحم من آبار بطن الغول رقم ١ و ٢ و٣ التي تصل طاقة إنتاجها من ٦٢٥ - ٨٤٠ م^٣/الساعة، وهذه الآبار تقع تحت السلطة المباشرة للحكم العسكري وإدارة شركة ميكوروت أما البئر الرابع فيأتي من بيت فجار وطاقته الإنتاجية ١٠٠ - ١٢٠ م^٣/الساعة، وتملكه سلطة مياه بيت لحم.

جرت المياه من بئر بيت فجار إلى مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا عام ١٩٦٣، حيث أسست هذه البلديات مشتركة مصلحة مياه بيت لحم التي تشرف على شبكات المياه في المدن الثلاث وتؤمن التزويد بالمياه.

وكانت هذه المصلحة قبل عام ١٩٦٧ تابعة لدائرة مياه الضفة الغربية، التي كانت تشرف على مصالح المياه في الضفة ككل، وبعد أن قررت سلطات الحكم العسكري ضم جميع مصادر مياه الشرب التي كانت ملكاً لدائرة مياه الضفة الغربية ووضعها تحت إدارة شركة ميكوروت، مما قلص صلاحيات مصالح المياه بها فيها مصلحة مياه بيت لحم التي اقتصرتها مهمتها على جميع أثمان المياه، ذلك أن التزويد بالمياه من الآبار أصبح من صلاحيات الضابط الإسرائيلي المسؤول عن شؤون المياه، وهو في نفس الوقت يضع العقبات أمام وصول المساعدات وتنفيذ مخططات شبكات جديدة وغيره.

كانت محصلة هذه الممارسات أن منطقة بيت لحم تعيش ومنذ سنوات متعددة أزمة مياه خانقة، وهذه الأزمة لا يمكن تفسيرها إلا بأن الاحتلال هو سببها المباشر، فقد رأينا أن الطاقة الإنتاجية للآبار منطقة بيت لحم تتراوح ما بين ٧٢٥ -

٩٦٠ م^٣/الساعة . إلا أن كمية المياه (المضخوخة) للمنطقة لا تتجاوز ٧٠ م^٣/الساعة، فإلى أين يذهب الجزء الرئيسي والأساسي من الطاقة الانتاجية لهذه الابار الجوفية الفلسطينية . ؟؟ ولماذا بالاساس تم تخفيض المياه المضخة للمنطقة من ١٨٠ م^٣/ساعة إلى ٧٠ م^٣/ساعة؟ الواقع أن هذه المياه تذهب إلى مجموعة المستوطنات الاستعمارية الصهيونية التي أقيمت على محاذة خطوط هذه الأبار من الخليل جنوباً إلى القدس شمالاً، وبشكل خاص مجموعة المستوطنات التي أقيمت في منطقة بيت لحم والتي تعرف بمجموعة مستوطنات كفار عتصيون والتي يقدر عددها بـ ١٦ مستوطنة .

الفصل السابع

الخدمات الاجتماعية

١ - الخدمات البلدية :

أصبحت بيت لحم بلدية في بداية عهد الانتداب البريطاني ، وكانت عام ١٩٣٤ واحدة من ٢٢ بلدية في فلسطين ، ومع مرور الزمن وتطور المدينه تطورت الخدمات البلدية ، ويظهر ذلك واضحاً في حجم الميزانية الذي ارتفع من (٦٠٦٦) جنيهاً فلسطينياً عام ١٩٤٥ إلى (٦٤٢٠١) ديناراً عام ١٩٦٣/١٩٦٤ وكان ذلك مرافقاً لاتساع المدينة وزيادة عدد سكانها وتطور قطاع الخدمات البلدية فيها .

بعد الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧ ، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل نفسها لصلاحيات السلطة بموجب الأمر رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٥ ، حيث تمارس صلاحياتها على مستوى الإدارة المدنية التي تضم مرافق الصحة والتربية والتعليم والمواصلات والشؤون الاجتماعية والداخلية والزراعة ، التي يشرف عليها ضابط صهيوني مرتبط بقيادة الحكم العسكري في

الضفة الغربية، ويحكم بموجب أوامر عسكرية تصدرها سلطات الاحتلال بما يخدم تنفيذ سياسات الحكومة الإسرائيلية في المنطقة.

أما شؤون البلدية فقد بقيت من صلاحيات المجالس البلدية، التي هي بموجب قانون البلديات الصادر عام ١٩٥٥ مؤسست أهلية ذات استقلال مالي، يجري انتخابها مرة كل ٤ سنوات، وتعمل على تقديم الخدمات للمواطنين في نطاق حدودها المثبتة قانونياً. ووظائف البلديات كما حددها القانون تتلخص فيما يلي:

- ١ - وضع المخططات التنظيمية وفتح الشوارع وتنظيمها وتجميلها.
- ٢ - تزويد السكان بالمياه والكهرباء والإشراف على المجاري.
- ٣ - مراقبة إنشاء الأبنية ومنح الرخص لها.
- ٤ - تنظيم الأسواق العامة وإنشاؤها ومراقبة الحرف والصناعات ووسائل النقل والفنادق والمطاعم وغيرها من وسائل الترفيه والراحة.
- ٥ - إنشاء الساحات والحدائق والإشراف على أعمال الإطفائية.
- ٦ - القيام بالرقابة الصحية الكاملة والاهتمام بالتنظيفات وإنشاء المقابر والمحافظة عليها وإنشاء الملاجئ والحفاظ على السلامة العامة من الأوبئة ومسبباتها.

دور البلديات في ظل الاحتلال:

أدى غياب السلطة الوطنية في المناطق المحتلة، إلى أن تقوم المؤسسات الوطنية في الأراضي المحتلة بدور إضافي للدور المناط بها القيام به في الأساس، ألا وهو الجمع بين المهام الوطنية والمهام الأساسية التي قامت من أجلها. والبلديات في هذا المجال، ولكونها أكبر المؤسسات الوطنية في الأراضي المحتلة، قامت بدورها الفعال بالربط بين تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان، والمهام الوطنية في النضال ضد الاحتلال ومشاريعه التوسعية، من إدارة ذاتية ومدنية وحكم ذاتي إلى روابط القرى وكامب ديفيد (وتحسين الشروط المعيشية) وغيرها من التسميات، التي تهدف إلى مزيد من الضم للأراضي ومزيد من الاستيطان ومزيد من التدمير للاقتصاد والتجويع ومزيد من الضرائب والتهجير.

وقد أدى هذا إلى إغاطة سلطات الحكم العسكري ، التي عملت كل ما في وسعها من أجل الانتقاض على إرادة الشعب الفلسطيني ، ووضع العراقيل أولاً في وجه المجالس البلدية ، لعدم تمكينها من تنفيذ برامجها وخططها ثم بعد فشلها في ذلك قامت بالبطش بهذه البلديات .

وقد أخذت أساليب سلطات الاحتلال ضد المجالس البلدية أشكالاً متعددة ، منها الإبعاد خارج الوطن لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية ، ومنها الاعتقال وفرض الإقامة الجبرية على مجموعة أخرى من هؤلاء الأعضاء . وبعد فشل كل هذه الأساليب في الحد من دور البلديات قامت بإصدار الأمر العسكري ٨٣٠ بتاريخ ٨/٤/١٩٨٠ الذي يقضي بعدم إجراء انتخابات بلديه جديدة ، وذلك ليس حرصاً على الهيئات الموجودة ، وإنما لإدراكها استحالة نجاح عناصر معادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتمهيداً لخطوتها المقبلة بالاعتداء على حياة رؤساء بلديات نابلس والبيرة ورام الله في ١/٦/١٩٨٠ بهدف تصنيئهم . وقامت بحل عدد من هذه المجالس في نابلس والبيرة والخليل ورام الله ودورا وجنين ودير دبوان وقلقيلية في الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وتعيين عدد من الضباط الإسرائيليين والمتعاونين في رئاسة عدد من هذه البلديات ، ليلها قراراً بتعيين مجالس بلدية من السكان المحليين كما حدث في نابلس في ١٤/١١/١٩٨٥ ومحاولة تعيين مجالس أخرى في مدن البيرة ورام الله والخليل .

وقد كان نصيب مجلس بلدية بيت لحم من هذه الممارسات ، فرض الإقامة الجبرية على نائب رئيس بلدية بيت لحم جورج حزبون أكثر من مرة ومن ثم إقالته عن نيابة رئاسة البلدية ومن المجلس ، بتدخل غير مباشر من الحكم العسكري ، بحجة أنه يرفض التعاون مع الإدارة المدنية التي رفض أبناء الشعب الفلسطيني التعامل معها .

ومن الآثار المباشرة للاحتلال على المجالس البلدية ، التدخل في مجال التخطيط التنظيمي للمدن ، وذلك عبر تشكيله «المجلس التنظيم الأعلى» بالأمر العسكري رقم ٤١٨ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧١ ، والذي أنيط به صلاحية تخطيط المدن وتنظيمها . ويستطيع إلغاء أي قرار يتخذه المجلس البلدي بشأن توسيع الحدود أو إقامة مشاريع سكنية داخل أو خارج حدود البلدية . كما يحق لهذا

المجلس إصدار رخص بناء والإعفاء من واجب الحصول على رخصة بناء، وذلك للمساعدة في تسهيل عملية الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي المحتلة، وفي هذا المجال فإن سلطات الاحتلال ترفض حتى الآن الموافقة على الحدود الشمالية لمدينة بيت لحم وتدعي ملكية بلدية القدس الغربية لمساحات واسعة من أراضي بيت لحم، التي أقيمت عليها واحدة من المستوطنات الاستعمارية الكبيرة (هارجيلو).

ويأتي تدخل سلطات الاحتلال أيضاً عبر مجموعة من الأوامر الإدارية العسكرية التي تحدد صلاحيات رئيس وأعضاء المجلس البلدي، وتعالج قضايا أخرى غالباً ما يغلب عليها طابع الغموض.

أما في مجال الموازنة فكثيراً ما يتدخل ضابط الداخلية في شطب وتعديل الموازنات البلدية، وكذلك يتدخل لمنع وصول دعم مالي من الخارج للمشاريع البلدية.

عانت بلديات الضفة الغربية في ظل الاحتلال كثيراً من قلة الموارد، بحيث لا تكلف سلطات الاحتلال بشكل عام نفسها دعم ميزانيات هذه البلديات، بالرغم من كافة أشكال الضرائب والرسوم التي تجمعها من سكان المدن الفلسطينية، وقد أدى هذا الوضع إلى أن تلجأ هذه البلديات لطلب الدعم من الخارج حيث يأخذ أشكالاً متعددة أهمها:

دعم اللجنة الفلسطينية - الاردنية المشتركة، وجمع التبرعات من الدول العربية، ومن الأفراد خارج المناطق المحتلة، وبشكل خاص من مغربي كل مدينة من هذه المدن، الموزعين في كافة مناطق الشتات الفلسطيني، وتم توقيع اتفاقيات تأخي بين ١٩ بلدية من بلديات الضفة الغربية مع البلديات في الأقطار العربية، بما فيها بلدية بيت لحم التي تأخت مع بلدية أبو ظبي في الإمارات العربية.

وقد شكلت هذه المعونات دخلاً أساسياً تعتمد عليه بلديات الضفة الغربية، في الاستمرار في تقديم خدماتها للجماهير الفلسطينية وإقامة مشاريع

جديدة، لدرجة أن ٩٠٪ من الدخل غير العادي في ميزانيات الضفة الغربية لعام ١٩٨٢/١٩٨١ كان من مصادر خارجية*.

وفيسيا يتعلق ببيت لحم فإن الدخل غير العادي في الميزانية شكل في عام ١٩٨٢ قرابة ٥٩٪ من المدخولات**. ويجدر بالذكر أن اللجنة المشتركة قد قدمت للمجالس البلدية في الضفة والقطاع ما بين الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٥ ما يقارب ٢٣,٦ مليون دينار أردني***، ساهمت بشكل كبير في المحافظة على مستوى معين مقبول من الخدمات في هذه البلديات.

أما الدخل العادي للبلديات فيأتي بالأساس من الضرائب والرسوم المفروضة على الزخص والحرف والصناعة وعوائد مشروع المياه. من أهم المشاريع التي أنجزتها بلدية بيت لحم في سنوات ما بعد الاحتلال كان إقامة سوق جملة تمت إقامته بالأساس بمساعدات خارجية، وهناك الكثير من المشاريع الحيوية التي لم يكن إقامتها ممكناً لضعف مصادر الأموال وغياب التنسيق، مثل تجديد شبكة المياه ومشروع المجاري العام وإقامة محطة مركزية للسيارات وإقامة ملاعب رياضية للمدينة.

٢ - التزود بالكهرباء :

دخلت الكهرباء لأول مرة إلى بيت لحم في بداية الثلاثينات من هذا القرن على يد شركة كهرباء القدس، التي تأسست عام ١٩٢٨ والتي يبلغ نصف قطر منطقة امتيازها ٢٥ كم، تشكل كنيسة القيامة في القدس مركزاً لها. وقد قامت شركة عربية مكونة من مجالس بلديات القدس ورام الله والبيره وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وأريحا مع قرابة ألفي مساهم عربي بشراء امتياز هذه الشركة عام ١٩٥٥.

ومنذ ذلك الوقت وهذه الشركة تقوم بتزويد مناطق الامتياز فيها بالتيار

* النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة رقم ٣ ص ١٤٨.
** المرجع السابق ص ١٦١.
*** ملفات اللجنة الفلسطينية - الأردنية المشتركة.

الكهربائي، وقد قامت السلطات الأردنية عام ١٩٦٢ بتوسيع منطقة امتياز الشركة ليشمل نابلس والخليل أيضاً، إلا أن الاحتلال وقف عائقاً أمام أن يمتدّ امتياز هذه الشركة إلى تلك المناطق. بل وعلى العكس من ذلك، فإن سلطات الاحتلال عملت كل ما في وسعها من أجل التضييق على شركة كهرباء القدس والحيولة دون قيامها بالخدمات المناسبة، بهدف وضع اليد عليها وضمها لشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية.

وتتلخص مضايقات الاحتلال لشركة كهرباء القدس بما يلي:

- ١ - استبدال ممثلي أمانة القدس العرب بممثلين عن بلدية القدس الغربية بدون حق.
- ٢ - محاولات الاعتداء على مناطق الامتياز بتزويدها بالكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية.
- ٣ - عدم الترخيص بتطوير مولدات الشركة مما أدى إلى أن تزود الشركة بـ ٩٢٪* من التيار المولد في منطقة امتيازها عام ١٩٨٥ من الشركة القطرية الإسرائيلية.
- ٤ - إجبار الشركة العربية على بيع التيار الكهربائي بأسعار مخفضة تقل ٥٠٪ عن سعرها الحقيقي دون تقديم أي تعويض للشركة عن ذلك مما يؤدي إلى خسارة أكيدة، علماً بأن السلطات الإسرائيلية المحتلة تعوض شركتها القطرية بفروقات الأسعار.
- ٥ - يتمتع بخدمات الشركة العربية قرابة ٣٠ ألف مشترك صهيوني في منطقة الامتياز من سكان المستعمرات الاستيطانية مما يزيد أعباء الشركة الأصلية، حيث أن الشركة تقدم خدماتها في ١١ مدينة و ١٤٠ قرية عربية لحوالي ٧٠ ألف مشترك عربي.
- ٦ - لا تقدم السلطات الصهيونية أي دعم للشركة بالرغم من أنها تقدم خدمات واسعة وضرورية، مع أن قانون الامتياز يلزم السلطات المشرفة

* معظم الأرقام عن شركة كهرباء القدس الواردة هنا مأخوذة من مقال في جريدة الرأي الصادرة في عمان بتاريخ ٦/٤/١٩٨٦ العدد (٥٧٦٢).

بضمان ربح سنوي ٨٪ على رأسمال الشركة. مما أجبر الشركة للتوجه بطلب الدعم من الخارج، والذي حصلت عليه من أطراف مختلفة بما فيها اللجنة الفلسطينية الأردنية التي قدمت عبر السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٥ لشركة القدس ما لا يقل عن ٣٠ مليون دولار، ومع ذلك وبسبب فرض السلطات الصهيونية على الشركة سياسة أسعار البيع المخفضة دون تعويض، فقد وصلت ديون الشركة العربية للشركة القطرية الإسرائيلية في شهر آذار/ ١٩٨٦ ما يقارب ١٢ مليون دولار.

- ٧ - قامت سلطات الاحتلال بتاريخ ٤/٣/١٩٨٦ بتعيين وكيل لحجز أموال الشركة إلى حين استيفاء الديون.
- ٨ - تنوي السلطات الصهيونية سحب امتياز الشركة في نهاية عام ١٩٨٧ بغير حق، بحجة أن الامتياز أعطي لمدة ٦٠ عاماً مع أن امتياز الشركة هو حق للمواطنين العرب إلى الأبد.

٣ - الخدمات الصحية :

إن الخدمات الصحية كمسؤولية مباشرة للسلطة الحاكمة هي في تدهور مستمر في المناطق المحتلة، بسبب عدم توفير الرعاية اللازمة والدعم المناسب، بل وعلى العكس من ذلك نجد أن سلطات الاحتلال قامت بإغلاق ٧ مستشفيات في المناطق المحتلة، وحولتها إلى مراكز شرطة وحكم عسكري، كما كان الحال مع مستشفى الشيخ جراح في القدس والمستشفى العسكري في بيتن وكذلك في قطاع غزة. وقامت بإغلاق مستشفيات أخرى كما حدث في الهوسبيس في القدس، كما وأن مستوى العناية بالعيادات الطبية والمراكز الصحية في تدهور مستمر يضاف إليها فرض ضرائب باهظة على العيادات العربية والأطباء العرب، ومن ثم يمكن القول لولا المساعدات الخارجية ولولا الإشراف المباشر للمؤسسات الخيرية الأجنبية على العديد من المستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكان الوضع الصحي في ظل الاحتلال أسوأ بكثير مما هو عليه الحال، ولو أخذنا جانب اللجنة المشتركة الفلسطينية الأردنية لوحدها لرأينا أنها قدمت قرابة ٢,٨ مليون دينار

اردني خلال السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٥ ساعدت فيها ٤٢ مستشفى في الضفة والقطاع، بما فيها ١٥ مستشفى تحت اشراف سلطات الاحتلال المباشرة وكذلك ساعدت ٢٤٣ مركزاً طبياً وساهمت في استعاب وتأهيل ما يقارب ١٣٥ طبيباً* .
وكما هو الحال في الضفة الغربية ككل، حيث أن عدد المستشفيات الخاصة يفوق المستشفيات الحكومية، فإن الحال في منطقة بيت لحم كان كذلك أيضاً. فمن بين المستشفيات الستة في منطقة بيت لحم هناك إثنان فقط حكوميان والمستشفيات الأخرى تشرف عليها مؤسسات خيرية محلية وأجنبية وهذه المستشفيات هي :

- ١ - مستشفى الأمراض العقلية (حكومي) وقد انخفض عدد الأسرة فيه من ٤٠٠ قبل الاحتلال إلى ٣٠٠ عام ١٩٨٤ بسبب تقلص الرعاية المادية ويعمل في هذا المستشفى ٩ أطباء وقرابة ٥٠ ممرضاً وموظفاً.
- ٢ - مستشفى الحسين: وهو مستشفى عام حكومي بقي عدد الأسرة فيه كما كان الحال قبل الاحتلال ٦٠ سريراً والأطباء ٩ وعدد الممرضين والموظفين قرابة العشرين.
- ٣ - المستشفى الفرنسي: تحت إشراف راهبات ماريوسف، انخفض عدد الأسرة فيه من ١٠٥ قبل الاحتلال إلى ٦٧ عام ١٩٨٤، يصل عدد الأطباء فيه إلى عشرة والمرضات (١٣) وهو يقدم خدماته العامة الطبية للسكان.
- ٤ - مستشفى الكرتياس: وهو خاص لمعالجة الأطفال بـ ٨٣ سريراً وعدد الأطباء فيه ٤ والممرضين ١٠ تقريباً.
- ٥ - مستشفى جبل داوود: خاص لمعالجة العظام بشكل رئيسي، عدد الأسرة فيه ٧٥ والأطباء ٥ والممرضين ٢٧.
- ٦ - دار الولادة: بإشراف الجمعية الخيرية النسائية وبها ٢٠ سريراً.

* من ملفات اللجنة الفلسطينية - الأردنية المشتركة.

يضاف إلى المستشفيات في بيت لحم وجود عيادات تابعة للوكالة في المخيمات وللأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة، إضافة إلى عيادات خاصة لأطباء اختصاصيين وعموميين وكذلك عدد من الصيدليات الخاصة المنتشرة في أرجاء المدينة.

٤ - الإسكان والمساكن :

إن تأمين السكن هو المسؤولية المباشرة للسكان في المناطق المحتلة ككل، وتفرض الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها هذه المناطق أزمة سكنية حادة يساهم الاحتلال في حدها عبر تحديد منح الرخص وقوانين التنظيم المدني والإداري التي تهدف إلى تسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات الاستعمارية، وإلى هدم البيوت لأسباب مختلفة منها أمنية ومنها التذرع بعدم الحصول على ترخيص للبناء، وكانت محصلة هذا أن الضائقة السكنية في المناطق المحتلة بازدياد مستمر بسبب العقبات الكثيرة، بما فيها المادية التي تقف أمام إقامة السكن الجديد، مما صعّد بشكل كبير أزمة الاكتظاظ في السكن في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث أن ٥٢,٥% من مساكن الضفة و ٤٧,٢% من مساكن القطاع يعيش في الغرفة الواحدة منها ما يزيد عن ثلاثة أفراد*.

إن الأحوال السكنية في بيت لحم بشكل أوبآخر هي انعكاس لما يجري في المناطق المحتلة بالطبع، مع أن وضع البلد الاقتصادي والعلاقات مع المغتربين من أصل (تلحمي) تخفف قليلاً من حدة الأزمة في المدينة بالمقارنة بالمدن الفلسطينية الأخرى.

ويمكن أن نميز في بيت لحم ٣ أنماط من البناء :

١ - البناء القديم .

٢ - البناء الحديث .

٣ - المخيمات .

* مشكلة السكن في الأرض المحتلة : ابراهيم الدقاق - المؤسسة العربية للدراسات والنشر -

بيروت / ١٩٨١ - ص ٨٢٠

البناء القديم :

يمثل هذا البناء البلدة القديمة التي تتركز الآن في الوسط، ويتميز هذا البناء بسماكة الجدران المصنوعة من الحجر الكلسي المتكتل العائد للتورنيان واسمه الشعبي (مزي حلو) حيث طبقة حجرية من الداخل وأخرى من الخارج، ويوضع بينهما كميات من الأحجار الصغيرة والطين، وتكون الأبواب والشبابيك عادة على شكل قوس.

أما السقف فهو إما نصف قبة يعمل بحيث تأخذ الزوايا الأربع بالاقتراب من بعضها كلما ارتفعت، حتى يكمل التقاؤها. ويوضع على هذه القبة من الخارج بعض التراب والكلس وترص سنوياً قبل موسم الشتاء. وإما أن يكون السقف مستوياً، وهذا نادر حيث تقطعه طولاً وعرضاً الأخشاب وتوضع فوقها اغصان زيتون وتراب، وفوقها مخلوط كلسي ثم ترص وتصيح مقاومة ملساء، ويعتنى بها هي الأخرى كل عام، أما بيوت بعض الأغنياء التي بنيت في نهاية القرن الماضي فتكون سقوفها مغطاة بالقرميد.

تتميز هذه البنايات بأنها ملتصقة مع بعضها البعض، والبلدة مقسمة إلى حارات تشكل كل حارة كتلة واحدة، وتفصل هذه الحارات شوارع ضيقة، والسبب في هذا التكتل في البناء يعود إلى توخيهم بناء المدينة، بشكل يسهل الدفاع عنها.

البناء الحديث :

يستعمل أيضاً في بنائه حجر التورنيان (مزي حلو) ويتميز الحجر في البناء الحديث عن القديم بأنه منحوت بشكل أفضل، أما بناء الجدران فيكون الجدار من الخارج حجراً ومن الداخل إسمنتاً مسلحاً، يقصر ويدهن، ويغلب على الشبابيك والأبواب شكل المستطيل، أما السقف فمن الإسمنت المسلح والحديد،

ونجد هذا النوع من الأبنية في الأحياء الحديثة على السفحين الشرقي والغربي للجبل الممتد من الشمال والجنوب وخصوصاً على السفح الغربي حيث وصل البناء إلى طريق القدس - الخليل والتقى ببيت جالا .

المخيمات :

عبارة عن أكواخ صغيرة مبنية بمعظمها من الاسمنت المسلح ، لا تتعدى مساحتها ٤,٥ × ٣ م ، يحوي كل كوخ غرفة أو غرفتين تقطنها عائلة بأكملها . أما عدم استعمال الحجر في البناء في المخيمات ، فيعود إلى أن وكالة الغوث وجدت من الأفضل لها أن تبني هذه البيوت من الاسمنت ، على أن تبنيها من الحجر ، كما وأن صغر حجم البيت المنفرد لا يعطي مجالاً للبناء بالحجر ، وتمثل هذه المخيمات قمة المأساة والتحدي ، وتستمر في الوقت نفسه مراكز اشعاع ونضال وتصدي .

الفصل الثامن

التعليم

أثر الاحتلال على المستوى التعليمي :

إن المنجزات في حقل التعليم في الأراضي المحتلة وفي بيت لحم، هي نتيجة الجهود الذاتية الجبارة لأبناء الشعب الفلسطيني الذي رأى في العلم سلاحاً، عليه أن يملكه حتى يستطيع أن يستخدمه في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة في فلسطين.

والعلم هو السلاح الآخر الذي استخدمته الصهيونية بالإضافة إلى سلاح الدعم الإمبريالي في تسهيل اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني، ومن ثم فإن المعركة حول استخدام العلم في الصراع العربي الصهيوني هي إحدى المعارك الرئيسية التي علينا الانتصار بها أيضاً.

لقد أدرك الشعب الفلسطيني ذلك مثله مثل الشعوب العربية المكافحة، فسعى للحصول على ملكة العلم والتطور، والصهيونية بدورها تدرك خطر ذلك جيداً، فعملت وتعمل من أجل إعاقعة عملية التطوير العلمي في العالم العربي

ككل وفي المناطق المحتلة خاصة، وأنعكست محاولاتها هذه في مجموعة من الممارسات الإرهابية والعنصرية إزاء المسألة العلمية والتطور العلمي والتربوي في الضفة الغربية وقطاع غزة نلخصها بما يلي:

١ - إجراء تغيير جذري في المناهج المدرسية تم فيها حذف وشطب كل ما يشير مباشرة إلى فلسطين والحقوق الفلسطينية المشروعة ونضال ومقاومة الشعب الفلسطيني.

٢ - حذف وشطب كل ماله علاقة بالنهوض القومي العربي والتصدي للاستعمار والانتصار عليه، وكل ما يحض على محاربة الغزاة ومقاومته وكل ما يمجّد الشهداء.

٣ - تعيين ضابط إسرائيلي للتعليم يشرف على العملية التربوية في المدارس الثانوية بما يخدم المصالح الصهيونية في المنطقة.

٤ - إهمال عملية التطوير في هذه المدارس من ناحية بناء مدارس جديدة، وتزويد هذه المدارس بوسائل الإيضاح الحديثة والمختبرات وصيانة هذه المدارس وتزويدها بالمقاعد وغيرها من اللوازم الرئيسية، وكل ما يبي من مدارس وغرف في الضفة والقطاع جاء بالأساس من تبرعات من أهل البلد أنفسهم، أو بتمويل من الخارج، واللجنة المشتركة لوحدها شملت مساعداتها ٢٤٥ مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة يدرس فيها حوالي ١٠٠ ألف طالب بما في ذلك بناء مدارس جديدة بشكل كامل.

ومع ذلك فأزمة الاكتظاظ في المدارس على أشدها، خصوصاً الحكومية منها حيث أن المعدل العام لعدد الطلاب في الصف الواحد هو ٥٠ طالباً*.

٥ - ممارسة كافة أشكال البطش ضد طلاب المدارس بالقتل والضرب والاعتقال والتشويه، وضد المعلمين بالاعتقال والإبعاد والنقل التعسفي والإحالة الجبرية على التقاعد، وضد المدارس بالإغلاق لفترات طويلة قد تصل إلى ثلاثة أشهر وأحياناً لمدة سنة.

* الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة: عبد الجواد صالح، مركز القدس للدراسات الإنمائية، عمان ١٩٨٥ ص ٣٤.

- ٦ - عدم تعويض المدرسين عن تآكل الدخل وانخفاض مستوى المعيشة ، مما خفض الدخل الحقيقي لهؤلاء المدرسين خلال السنوات الماضية ، خصوصاً في الفترة التي تلت حرب لبنان العدوانية عام ١٩٨٢ ، إلى أكثر من ٥٠٪ نتيجة انخفاض قيمة العملة الإسرائيلية ، وارتفاع الأسعار ، وتطبيق سياسة تقشف في تعيين معلمين جدداً في المدارس الحكومية .
- ٧ - رفض تأسيس نقابة للمعلمين في المدارس الثانوية تقوم بتبني حقوق المدرسين والدفاع عنهم ، وذلك كجزء من حملة سلطات الاحتلال على أي شكل من أشكال التنظيم والعمل المشترك وخوفها المتواصل من تآظم العمل المنظم .
- ٨ - أدى كل ذلك إلى أن يحدث هناك نقص كبير في عدد المعلمين ذوي التخصصات الهامة ، وانخفاض المستوى بشكل عام في المدارس لدى الطلبة ولدى المعلمين على السواء .
- ٩ - مصادرة ومنع توزيع وتداول ما يزيد عن ١٣٠٠ كتاب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي كتب في مختلف التخصصات والإبداع ، بما فيها كتب للأطفال وفي التاريخ والجغرافيا والشعر والقصة لكتاب عرب وأجانب ، دون تمييز ، بحيث ، يتم منع تداول كل كتاب يتحدث عن الاحتلال والمقاومة وعن النهوض الوطني وعن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية . . . الخ .
- ١٠ - إصدار الأمرين العسكريين ٦٥ لعام ١٩٦٧ و٨٥٤ لعام ١٩٨٠ . اللذين يعتبران الترخيص الذي حصلت عليه الجامعات مؤقتاً لا يتجدد إلا بموافقة السلطات المختصة سنوياً ، ويعطي صلاحيات واسعة لضباط التربية والتعليم في مقر الحكم العسكري ، للتدخل في الشؤون الأكاديمية للجامعات ، بما في ذلك تعيين المحاضرين وقبول الطلبة والتدخل في المناهج ، وبأخذ هذا التدخل طابع الدوافع السياسية البحتة ولا علاقة له بالعملية الأكاديمية .
- ١١ - محاولة خنق مؤسسات التعليم العالي ، كونها تشكل مركز نشاط وطني ضد مخططات الاحتلال ، ونواة التقدم العلمي في المنطقة ، فقامت بتكرار أوامر

إغلاق الجامعات لفترات متفاوتة يزيد بعضها عن الثلاثة أشهر، وكذلك أبعدت أعداداً كبيرة من المدرسين تطبيقاً للأمر العسكري ٨٥٤ وتقوم باعتقال الطلبة وفرض الإقامة الجبرية على البعض منهم، وتقيم باستمرار الحواجز أمام الجامعات والمعاهد العليا وتعيق وصول الطلبة إليها.

١٢ - مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة إنجاز كبير تم تحقيقه بدون أن يكون لسلطات الاحتلال دور في ذلك، إلا الإعاقة ووضع العقبات، ومن ثم فإن هذه المؤسسات العلمية قامت بجهود ذاتية لمجموعة من الأفراد والمؤسسات الوطنية وبدعم من الخارج عربي وأجنبي. وقد قدمت اللجنة الفلسطينية - الأردنية المشتركة لوحدها مؤسسات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين (١٩٧٩ - ١٩٨٥) ما يزيد على ٣٢,٥ مليون دينار أردني ذهب الجزء الأكبر منها لمؤسسات التعليم العالي.

التعليم الثانوي في منطقة بيت لحم :

إن الوضع التعليمي في منطقة بيت لحم ذو ميزة خاصة، بالمقارنة بالوضع التعليمي في الضفة الغربية، من ناحية كثرة المدارس الخاصة التي نشأت في هذه المنطقة مع ظهور الإرساليات في المدينة، وأقيمت أقدم مدرسة في بيت لحم منذ أكثر من ١٢٥ عاماً.

ويجدر بالذكر أن ٦٨٪ من عدد طلاب هذه المدارس الخاصة هم في رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية، ومع ذلك فإن الأزمة العامة للتعليم تنعكس بشكل واضح في منطقة بيت لحم وخاصة على مدارس الحكومة ومدارس الوكالة التي تعاني هي الأخرى من تقليص وكالة إغاثة اللاجئين لخدماتها، بحيث نلاحظ أن ازدحام الطلبة في الصفوف في مدارس الحكومة والوكالة كان فوق ٣٣ في الصف الواحد، وأن هذا المؤشر كان في المدارس الخاصة لا يتجاوز ٢٥، أما فيما يتعلق بالمعلمين فهناك نقص كبير نسبياً في المدارس الابتدائية حيث يصل المعدل ٣٥ تلميذاً لكل مدرس.

أما فيما يتعلق بتعليم الإناث فيلاحظ أن النسب كانت متقاربة بين الذكور والإناث في التعليم حتى نهاية المرحلة الابتدائية، بحيث كانت نسبة الإناث لمجموع الطلبة تعادل ٤٧٪ لتتخفص قليلاً في المرحلتين الاعدادية والثانوية إلى ٤٢٪ من مجموع تلاميذ تلك المرحلتين.

أما فيما يتعلق بالتعليم المهني فهو كما الحال في الضفة الغربية ككل متواضع، بحيث توجد في منطقة بيت لحم مدرسة مهنية واحدة هي مركز التدريب المهني في بيت جالا، حيث يعد الطلبة لمهن متعددة منها الحدادة والنجارة والميكانيك والكهرباء.

جدول رقم (١٥)

مقارنة المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية ومنطقة بيت لحم والأغوار لعام ١٩٨٢

المجموع الكلي			مؤسسات خاصة			مؤسسات وكالة			مؤسسات حكومية		
تلاميذ	صفوف	مدارس	تلاميذ	صفوف	مدارس	تلاميذ	صفوف	مدارس	تلاميذ	صفوف	مدارس
٢٦٨٤٢٤	٧٩٢١	١٠٣٦	٢٢٢٩٠	٧٩٤	١٤١	٣٧٢٦٧	١٠٥٨	٩٣	٢٠٨٨٧	٦٠٦٩	٨١٢
٣٣١٣٣	١٠٣٤	١١٣	٧٧٢٧	٣٠٩	٣٤	٥٠٥٢	١٥٢	١٢	٢٠٣٥٤	٥٧٣	٦٧

* المرجع: النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٨٢ رقم ٣ - مركز الدراسات الريفية - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - ص ١٣٤.

جدول رقم (١٦)

المستوى التعليمي في منطقة بيت لحم
والأغوار حسب المرحلة التعليمية
لعام ١٩٨٣

العلمون	المدارس		التلاميذ						
	المجموع	انثى	ذكور	المجموع	انثى	ذكور			
روضة	٤٨	-	٤٨	٦	٣	٣	١٤٨٥	٧٧٩	٧٠٦
اسداني	٦١٥	٣١٨	٢٩٧	٣٧	٢١	١٦	٢١٥٥٢	١١٣٩	١٠١٦٢
اعدادي	٢٩٩	١٧٧	١٢٢	٤١	٢٣	١٨	٧٠٠٦	٤٠١١	٢٩٩٥
ثانوي	٢٨٥	١٥٣	١٣٢	٢٨	١٥	١٣	٣٥١٣	٢٠٠٤	١٥٠٩
إجمالي	٢٩	٢٩	-	٣	٣	-	١٨٤	١٧٩	٥
المجموع	١٤٠٤	٧٦٣	٦٤١	١١٦	٦٦	٥٠	٣٣٧٤٠	١٨٣٦٣	١٥٣٧٧

جامعة بيت لحم:

هي واحدة من (٦) جامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ظهرت جميعها في عقد السبعينات، ويشكل عدد طلاب الجامعة في العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ قرابة ١٠٪ من مجموع الطلبة الجامعيين في الضفة والقطاع. وهي عضو في اتحاد الجامعات العربية منذ عام ١٩٨١ والدرجات العلمية الممنوحة من قبل الجامعة معترف بها محلياً ودولياً.

* المصدر ملفات وزارة التربية والتعليم الأردنية / عمان.

** هناك مدرسة واحدة مختلطة.

١ - نشأة الجامعة وأهدافها

توجهت لجنة علمية مكونة من معظم مديري مدارس الضفة الغربية وبالتنسيق مع القاصد الرسولي في القدس إلى الفاتيكان لتحويل مدرسة الفرير إلى جامعة بيت لحم، انطلاقاً من الحاجة لإقامة مؤسسات للتعليم الجامعي في الضفة والقطاع، تقوم باستيعاب جزء من خريجي المدارس الثانوية في هذه المناطق، وإعدادهم لخدمة مجتمعهم والمساهمة في تطويره ودعم صموده أمام التحديات الكبيرة التي تواجهه.

وكان تجاوب الفاتيكان مع هذا التوجه إيجابياً بحيث بدأ التدريس في الجامعة الجديدة بدءاً من ١٠/١/١٩٧٣ في مبنى مدرسة الفرير الثانوية وقد سجل ٨٠ طالباً في الجامعة لدى افتتاحها.

ورد في دليل عام الجامعة أن غاية جامعة بيت لحم في أوسع معانيها خدمة الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإشباع العقل البشري بالمعرفة، وتزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بمركز علمي، يحصل فيه الطلبة على التعليم العالي، بمستويات جيدة دون الحاجة للسفر للخارج.

وحول الوظائف الرئيسية للجامعة ورد في دليل الجامعة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ أنها التعليم والبحث والخدمة عبر برامج كاديمية ذات مستوى رفيع، والمساهمة عبر البحث العلمي والدراسة في رفع مستوى المجتمع المحلي والمشاركة في حياة المجتمع عبر مجموعة نشاطات اجتماعية وأكاديمية.

٢ - شروط القبول والشهادات:

الجامعة مؤهلة لمنح درجة البكالوريوس في كلية الآداب، والعلوم، وإدارة الأعمال، والتمريض، ودبلوم في التربية، وإدارة الفنادق، بالإضافة إلى دورات قصيرة في تطوير المجتمع.

تم الدراسة في الجامعة بالأساس عبر الانتظام في كلياتها جميعاً، ما عدا البرامج الخاصة بالمعلمين أثناء خدمتهم، والذين لا يستطيعون الانتظام بشكل متفرغ في الجامعة.

يقبل في كليات الجامعة الطلبة الحائزون على شهادة الدراسة الثانوية، على أساس الاختيار، على أن لا يكون المعدل العام أقل من ٧٠٪ في امتحان

شهادة الدراسة الثانوية، وأن لا يكون قد مر على إنهاء المدرسة ٤ سنوات، وتتم الدراسة في الجامعة على أساس الساعات المعتمدة وهو نظام أمريكي ذو متطلبات متعددة ومتنوعة. ويدفع الطالب رسوماً محددة عند كل فصل، مع تطبيق سياسة المنح للطلبة المتفوقين والمحتاجين.

٣- كليات الجامعة:

توزع طلبة جامعة بيت لحم في تشرين الأول / ١٩٨٤ على كليات الجامعة

كما يلي*:

٥٤٣	الأداب
٣٣٩	العلوم
٢٦٤	إدارة الأعمال
١٠٢	التمريض
٧٩	معهد الفنادق
٢٢٢	دائرة التربية

كلية الآداب:

أكبر الكليات في الجامعة وأقدمها وتضم الدوائر التالية:

دائرة اللغة العربية - دائرة التربية - دائرة اللغة الانجليزية - دائرة الدراسات الانسانية التي تقدم خمس برامج للدراسات الثقافية واللغات الاوروبية والفنون الجميلة - والفلسفة والدراسات الدينية - والموسيقى - ودائرة العلوم الاجتماعية في علم النفس وعلم الاجتماع - والخدمات الاجتماعية.

كلية إدارة الأعمال:

وتركز على المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد والإدارة العامة.

* نشرة الجامعة: التي تصدر عن مكتب العلاقات العامة في جامعة بيت لحم عدد تشرين الأول ١٩٨٤، ص ٧.

كلية التمريض:

تعد محتر في التمريض بالإضافة إلى إعطاء الطلبة أهم أسس العلم وخدمة المجتمع، بها في ذلك الصحة في الريف وعلم الاجتماع الصحي - ومكافحة الأمراض السارية - وتطوير المجتمع - والتخطيط الصحي .

كلية العلوم:

وتعطي تخصصات رئيسية وفرعية في نفس الوقت في حقل العلوم بالإضافة إلى عقد دورات صيفية لمعلمي العلوم في المدارس الثانوية، وتحوي الكلية دائرة الكيمياء ودائرة الأحياء ودائرة الرياضيات وعلم العقل الإلكتروني ودائرة الفيزياء .

معهد إدارة الفنادق:

هو أحد أقسام الجامعة، يعد طلبة متدربين للعمل في الفنادق مع تدريب مستمر في إحدى فنادق القد، مع إتاحة الفرصة للتدريب في فنادق أوروبا صيفياً، ويأخذ الطلبة دورات في فن الخدمة وكذلك في المحاسبة والاقتصاد وعلم النفس واللغات والإدارة.

٤ - مؤسسات الجامعة:

في ظل غياب السلطة الوطنية، قامت مؤسسات التعليم العالي في الضفة والقطاع، بتطوير أشكال من التنظيم والتعاون تسهل تسيير العملية التربوية، والقيام بها على نحو أفضل، ولذلك تشكل مجلس التعليم العالي، الذي يضم كافة الجامعات وكليات المجتمع، وله لجنة تنفيذية تنتخب سنوياً تقوم بالتنسيق بين كافة مؤسسات التعليم العالي في الضفة والقطاع، أما في داخل كل جامعة فإن التنظيم الأساسي فيها يأخذ أشكالاً متعددة هي:

أ - مجلس الأمناء:

وهو مكون من ١٣ شخصاً برئاسة رئيس بلدية بيت لحم وعضوية رئيس الجامعة أو نائبه، وبمجموعة من المرين ورجال الدين والأعمال. ومهمة هذا المجلس تأمين الحماية للجامعة ورعاية لمصالحها المالية العليا وتوفير الدعم لها.

ب - إدارة الجامعة :

وهي التي تتولى الشؤون الأكاديمية والإدارية في الجامعة، وتتكون من رئيس الجامعة ونوابه للشؤون الأكاديمية والمالية والإدارية والتسجيل والعلاقات العامة وغيرها.

ج - عمادة الكليات ورؤساء الدوائر :

في كل كلية وقسم، تتولى العمادة والدوائر لإدارة الشؤون الأكاديمية والإدارية في الكلية والقسم.

د - نقابة أساتذة وعاملي الجامعة :

يتم انتخابها سنوياً من قبل الأساتذة والعاملين في الجامعة، مهمتها الأساسية رعاية العاملين والتنسيق مع إدارة الجامعة ومجلس الطلبة لحماية الجامعة وتطويرها.

هـ - مجلس الطلبة :

يتم انتخاب المجلس سنوياً بشكل مباشر من قبل الطلبة، ويتألف المجلس من الرئيس ونائبه وسكرتير وأمين صندوق، ويمثلي نوادي التراث الفلسطيني والنادي الاجتماعي والرياضي والفني والثقافي.

ومهمة المجلس التنسيق بين الطلبة والإدارة والقيام بالنشاطات الاجتماعية والسياسية المختلفة، والدفاع مع الأجسام الأخرى للجامعة عن مسيرة الجامعة التربوية.

و - الهيئة التدريسية :

وصل عدد أعضاء الهيئة التدريسية في العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ إلى ١٢٠ بالإضافة إلى ١٣ مبعوثاً للدراسات العليا إلى الخارج أو من هم في إجازة دراسية، ومن بين هؤلاء ٣٤ يحملون درجة الدكتوراه.

٦ - نياذج من معاناة جامعة بيت لحم من قبل سلطات الاحتلال

- إغلاق الجامعة في ٧٩/٥/٣ لمدة أربعة أيام.

- إغلاق الجامعة لمدة شهر في حزيران ١٩٨٠.

- إغلاق الجامعة لمدة شهر في آذار ١٩٨٢.

- إغلاق الجامعة من ٨٣/١١/٢ - ٨٣/١٢/٥ - ١٩٨٣.

- في ١١/١/١٩٨٤ إقامة حواجز اسمنتية من قبل قوات الأمن الإسرائيلية قرب الجامعة وإعاقة الوصول إليها.
- محاصرة الجامعة في ٢٩/١٠/١٩٨٤ وإطلاق الغازات المسيلة للدموع على الطلبة.
- إغلاق الجامعة لمدة ٤ أيام بدءاً من ١/١١/١٩٨٤.
- إغلاق الجامعة لمدة يومين في ٢١/٤/١٩٨٥.
- محاصرة الجامعة لأيام متعددة ومضايقة الطلبة بتاريخ ٢٠/٥ و ٧/٥ و ٨/١٠ و ٩/٨ و ٩/٨٥.
- محاصرة الجامعة لمدة خمسة أيام ما بين ١٥ - ٢٠/١/١٩٨٦.
- كما تقوم سلطات الاحتلال بالإعتداء المباشر على الطلبة بفرض الإقامة الجبرية والاعتقال والتعذيب، وقد قدمت جامعة بيت لحم في صيف عام ١٩٨٠ الشهيدة الطالبة تغريد البطمة، وفي ٢/٤/١٩٨٥ أصيب الطلاب في الجامعة حسين دراسته، وسامي عبد صافي، وسعيد أبوغوش وعلي محمد، نتيجة إطلاق الجنود الإسرائيليين عليهم النار.

الفصل التاسع

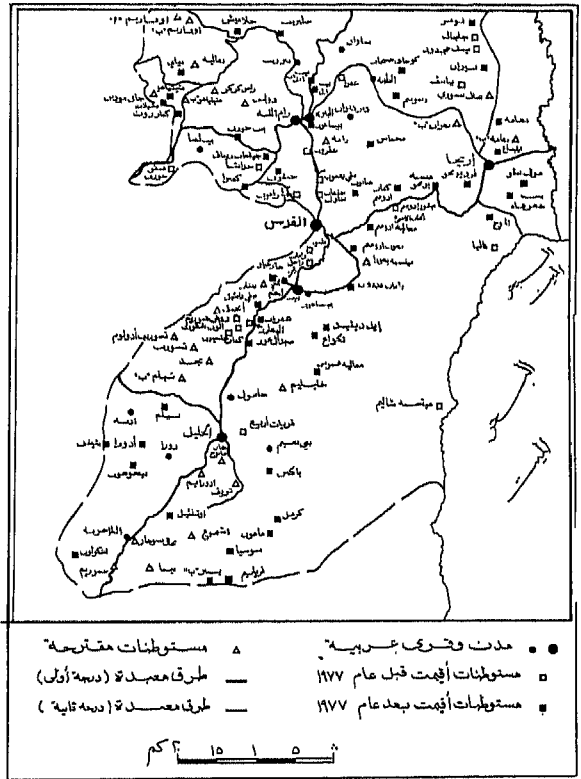
الآثار المباشرة للاحتلال على مدينة بيت لحم

عند استعراضنا فيما مضى لجوانب الحياة الاقتصادية والتعليم والصحة وغيرها، كنا نشير بشكل واضح إلى الأثر المباشر للاحتلال على مختلف جوانب الحياة في المناطق المحتلة ككل، وفي بيت لحم بالذات، وستتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب الأخرى المباشرة للاحتلال على سكان مدينة ومنطقة بيت لحم، والمعاناة اليومية لسكان بيت لحم في ظل الاحتلال.

١ - الاستيطان الاستعماري:

أشرس ما يواجه أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة هو الاستيطان الاستعماري الصهيوني، الذي وضع يده على ما يزيد عن ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية والقطاع، وأغلقها في وجه أصحابها الحقيقيين، ليطلق بالمقابل يد المستوطنين وسائبهم في هذه المناطق، بحيث أقيم في نهاية ١٩٨٤ على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ١٦٦ مستعمرة استيطانية صهيونية قطنها في نهاية ذلك العام قرابة ١٥٦ ألف مستعمر صهيوني، أي ما يعادل ١١,٢٪ من سكان المناطق المحتلة.

والاستيطان الصهيوني الاستعماري هذا، قسم المناطق العربية المأهولة إلى أقسام يسهل السيطرة عليها أمنياً، ومن آثاره المباشرة التأثير السيء على الإنتاج الزراعي، وخاصة الإنتاج الحيواني. بالإضافة إلى قيام سكان المستوطنات بنهب الثروات الطبيعية في هذه المناطق وهي من حق أهلها الحقيقيين فقط، يضاف إلى ذلك الأثر الديموغرافي ازدياد وانتشار نسبة السكان اليهود بين السكان العرب، وارتفاع عدد مستوطناتهم الاستعمارية، لتشكل مايعادل ٣٠٪ من مجموع عدد قري ومدن الضفة والقطاع، خصوصاً وأن أنماط الاستيطان الاستعماري الصهيوني يأخذ أشكالاً متعددة منها المدن الصناعية والقري الزراعية والمستوطنات الحربية.



المستوطنات الإستعمارية الصهيونية، في المنطقة الوسطى والجنوبية من الضفة الغربية.

والاستيطان الإستعماري هذا هو أخطر الأسلحة التي تواجه السكان الفلسطينيين، وهو يعني بكل بساطة حرمان الشعب من أرضه، والإعداد لتهجيره، والحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الثرى الوطني. وهو يعني المزيد من التوسع على حساب أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الحلقة المكملة لحلقات تدمير الاقتصاد الوطني ومصادرة الثروات الطبيعية والحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي. والاستيطان يعني مما يعني خنق الشعب الفلسطيني وحصره في بقع محددة «جيتوات» وبالمقابل إطلاق يد المستوطن الاستعماري الصهيوني، وجلب المزيد من المهاجرين، وتفريغ الازدحام والكثافات السكانية الصهيونية ما وراء الخط الأخضر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتضح هذا بشكل واضح، من أن ١,٤ مليون نسمة فلسطيني عليهم أن يواصلوا الحياة على ٤٠٪ من أرضهم في الضفة والقطاع والأصح القول على أقل من ذلك، لأن حملة مصادرة الأراضي لم تتوقف، وبالمقابل فإن ١٥٦ ألف مستعمر صهيوني يتمتعون بشكل فعال بإمكانيات ٦٠٪ من الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع. وهذا يعني بالمعدل العام أن تحت تصرف كل مستوطن استعماري صهيوني، مساحة من الأرض تعادل ١٣,٥ مرة ما هو تحت تصرف صاحب الأرض الحقيقي ابن الشعب الفلسطيني.

الاستيطان الاستعماري في منطقة بيت لحم

أقيمت في الضفة الغربية مجموعات استيطانية حسب المنطقة، ففي الشمال أقيمت مجموعة مستوطنات (شومرون - السامرة) وفي الوسط مجموعة (بنيامين) إضافة إلى منطقة القدس وفي الخليل مجموعة (هارحبرون) وفي الأغوار مجموعة (بيقعوث هايردن وميجوليت) أما مجموعة المستوطنات الاستعمارية في منطقة بيت لحم فتسمى مجموعة (غوش عتسيون).

وقد أقيم حتى نهاية ١٩٨٥ في منطقة بيت لحم ١٦ مستوطنة يعيش فيها ما يزيد عن ٤٢٩٢ مستوطناً صهيونياً على ما يزيد عن عشرة آلاف دونم من أراضي منطقة بيت لحم وتشكل مستوطنة عفرات مركزها وأكبرها.

هذا ويخطط لإقامة ٩ مستوطنات أخرى حتى عام ٢٠١٠ تقام فيها (٦٠٢٠) وحدة سكنية تضم ما يزيد عن ٢٥ ألف مستوطن، وفي نفس الوقت يتم التخطيط لتسعين المستوطنات القائمة بحيث يصل عدد الوحدات السكنية فيها حتى عام (٢٠١٠) إلى (٨٧٧٠) وحدة سكنية يقطنها قرابة ٣٥ ألف مستوطن.

هذا يعني أن المخططات الصهيونية تطمع في أن يصل عدد مستوطناتها الاستعمارية في بيت لحم في بداية القرن القادم إلى (٢٥) مستوطنة يزيد عدد سكانها عن ٦٠ ألف مستوطن صهيوني وهو ما يعادل (١٤) ضعف المستوطنين الصهاينة الحاليين.

وفيما يتعلق بهذه المستوطنات يخطط لأن تكون أربع منها على شكل مدن وهي عفرات بحيث يزيد عدد سكانها عن ١٦ ألف حتى عام (٢٠١٠) وكذلك معاليه عموس ورامات قدرون ويهودا بحيث يصل عدد مستوطني كل منها إلى (١٠) آلاف مستوطن استعماري صهيوني.

إن المخططات الصهيونية لمنطقة بيت لحم في الاستيطان، تهدف إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود في المنطقة من ٦٪ عام ١٩٨٥ بالنسبة للسكان الفلسطينيين في المنطقة إلى ٤١٪ فيما إذا حافظ معدل الزيادة السكاني الحالي عند السكان الفلسطينيين على معدلاته الحالية. ولم يتعرض هؤلاء السكان إلى حملات تهجير قسرية كما تخطط لذلك الأوساط الصهيونية التوسعية.

وفيما يلي قائمة بالمستوطنات الاستعمارية الصهيونية القائمة :

جدول رقم (١٧)

قائمة بالمستوطنات الاستعمارية الصهيونية التي أقيمت في منطقة بيت لحم°

المساحة بالدونم	عدد السكان	عدد الوحدات		اسم المستوطنة سنة التأسيس
		السكنية		
٤٧٠	١١٥٠	٢١٣		آلوت شفوت ١٩٧٠
٣٥٠	٦٨	٣٢		ايل ديفيد ١٩٨٢
٨٥٠	١٦٣	٥٠		ايلعازر ١٩٧٥
١٠٦٧	٢٣٨	٧٨		تكواع ١٩٧٧
٤٠٠	٢٦٨	٥٥		روش تسوريم ١٩٦٩
٢٣٥٠	١٢٥٠	٣٣٠		عفرات ١٩٨٠
٨٧٠	٤٠٨	٨٠		كفار عتسيون ١٩٦٧
٢٣٥٠	١٠١	٦٠		معاليه عموس ١٩٨١
٦٥٠	١٦١	٥٠		مجدال عوز ١٩٧٧
-	١٠٧	٣٠		نفي دانثيل ١٩٨٢
٢٨٤	٢٣٨	٨٠		هارجيلو ١٩٧٨
-	-	-		بيتار ١٩٨٥
-	٤١	-		تسوريت ١٩٨٤
-	١٠٠	-		ميتساد ١٩٨٤
-	-	-		بنيثون ١٩٨٥
-	-	-		جبعوت**
٩٦٤١	٤٢٩٢	١٠٥٨	-	المجموع

** مستوطنة عسكرية.

٢ - مخيم الدهيشة رمز التصدي والمعاناة :

إن أفضل تعبير عن سكان المخيمات هو أنهم بلا وطن في وطنهم ، ومخيم الدهيشة الذي تشير إحصائيات الوكالة بأن عدد سكانه قرابة ٦ آلاف نسمة ، يقطنه عدد قد يصل إلى ضعف هذا الرقم ، ذلك لأن إحصائيات الوكالة تتعامل فقط مع من له اتصال مباشر بها ، بينما هناك العديد من سكان المخيم لاتشملهم خدمات الوكالة .

ينتشر المخيم على مساحة صغيرة من الأرض جنوب بيت لحم ، ومعظم سكانه تجمعوا فيه عام ١٩٤٨ من القرى الفلسطينية التي هاجروا منها عام ١٩٤٨ ، وهي بيت جبرين وبيت شمس وخلده وزكريا ورأس أبوعمار وجراش . وهي قرى أزالتها السلطات الصهيونية عن الوجود ، وأقامت مكانها أو بالقرب منها مستوطنات استعمارية صهيونية . والمخيم مكون بالأساس من غرف صغيرة وقائمة وطرق ترابية ، قامت سواعد قاطنيها التي لاتكفل بمحاولة تحسين شروط الحياة الصعبة ، بمد المياه والكهرباء إليها وزراعة بعض الشجيرات . مساحة الغرف لاتزيد عن ٦م^٢ وتمنع الوكالة القيام بأي توسع في المخيم ولا تتورع عن استدعاء الشرطة لكل من يحاول ذلك .

إن مخيمات الدهيشة وبلاطة وقلنديا وعسكر والجلزون وجباليا وغيرها ، عناوين واضحة للجرح الفلسطيني الدامي ورمز لقضية هذا الشعب وحقوقه ، وبالتالي فقد كانت هذه المخيمات ولا زالت نبع التصدي للاحتلال ، وطلبة التكاثر الجماهيري في إفشال مخططات الاحتلال ، بالضم وفرض الحكم الذاتي والتهجير والتجريح ، وهي علامة المعارك الكفاحية المجيدة التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني ، ضد سلطات الاحتلال الصهيوني وسائبة المستوطنة ، من الفاشست ، وهي علامة بارزة على الظلم الاجتماعي وتعبير عن مستقبل القرى الكادحة التي تشكل غالبية سكان المخيمات .

وبقدر ما هي (هذه المخيمات) في هذا الموقع المتقدم من الكفاح الوطني ، بقدر ما هي هدف للبطش والعسف الصهيوني ، بأبشع أشكاله ومخططاته . ومخيم

الدهيشة يحتل باستمرار موقع الصدارة نتيجة النضال العنيد لسكانه ضد الاحتلال ونتيجة العسف الصهيوني ضده .

وقد اقترح الوزير الصهيوني مردخاي بن بورات في مشروعه الذي قدمه في بداية ١٩٨٤ حول إعادة توطين سكان المخيمات، البدء بنقل مخيم الدهيشة وتشتيت سكانه في مواقع مختلفة .

ويتعرض المخيم باستمرار لفرض حظر التجول والمداهمة من قبل قوات جيش الاحتلال والمستوطنين، ويتعرض مواطنوه للاعتقال والتعذيب وفرض الإقامة الجبرية والقتل وإطلاق النار. وغالباً ما تقوم سلطات الاحتلال أثناء فرض منع التجول، بتجميع السكان في ساحة المدرسة والتنكيل بهم وإجبارهم ليلاً في فصل الشتاء، على خلع ملابسهم والبقاء تحت الأمطار ومهب الرياح، أو في فصل الصيف التعرض للشمس الحارقة. وتقوم قوات الجيش أثناء فرض حظر التجول بإطلاق النار بشكل عشوائي لإرهاب السكان، وكذلك إطلاق النار على خزانات المياه لتفريغها، وإذا ما حاول أحد الحصول على المياه يتعرض للاعتقال. كما وسدت معظم مداخل المخيم بالإسمنت لتقييد حركة السكان، وغالباً ما تقام نقاط التفتيش حول المخيم لإعاقة وصول السكان إلى أعمالهم صباحاً، كما يدخل سائبة المستوطنين إلى المخيم أثناء منع التجول وتحت حماية سلطات الاحتلال للاعتداء على ممتلكات المواطنين وتدميرها.

ولإعطاء فكرة عن معاناة المخيم نشير أنه ما بين ١/١٠/١٩٨٤ - ١/١٢/١٩٨٤ فرض عليه منع التجول ٦ مرات بتاريخ ٢/١٠ و ١٨/١٠ و ٢٣/١٠ و ٢٦/١١ و ١/١٢ .

وتكرر مدامات قوات جيش الاحتلال الصهيوني وسائبة المستوطنين وإقامة الحواجز اسبوعياً، وفي نفس الوقت فإن السكان عرضة للاعتقال والتعذيب باستمرار وفرض الغرامات المالية الباهظة، وسكان الدهيشة وخصوصاً فتيانه من رواد سجن الفارعة الرهيب الدائمين، هذا السجن الذي فتح خصيصاً لمعاقبة الفتيان بحجزهم (١٨) يوماً يذوقون فيها كافة صنوف العذاب الفاشي الذي تخصص به الصهاينة، وتعرض المؤسسات الجماهيرية في المخيم للقمع والمتابعة باستمرار فمركز الشباب في المخيم مغلق منذ عام ١٩٨١، ونشاطاته محظورة،

وكذلك الحال مع لجان المرأة والتطوع واللجان الطلابية والفنية وهكذا، وقد كان نصيب مناضلي مخيم الدهيشة من العسف الصهيوني إبعاد (٩) مناضلين إلى خارج الوطن كان آخرهم الصحفي حسن فرارجه .

٣ - معاناة مناضلي بيت لحم

يطال الاحتلال ببطشه كافة السكان دون استثناء، والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية شاملة تقريبا، والممارسات التعسفية للعقاب الجماعي تمارس على سكان بيت لحم والمنطقة باستمرار، وهي من مظاهر الاحتلال وسياته الرئيسية كاحتلال استعماري عنصري بكل معنى الكلمة .

ومع هذا فإن العقاب الخاص والحقد الفاشي الصهيوني يصب جام غضبه على طليعة الشعب الفلسطيني ومناضليه بشكل خاص، بمن فيهم بالطبع مناضلي بيت لحم .

إن أساليب الاحتلال القمعية بتعدد أشكالها، تهدف بالأساس إلى كسر شوكة نضال هذا الشعب المناضل، وفرض روح اليأس والاستسلام عليه، لتسهيل تنفيذ مخططاتها بالضم والتجويع والتهجير . وكلما زاد الاحتلال من قمعه كلما صعد الشعب من تصديه، وهذا أمر طبيعي فجدور هذا الشعب عميقة وعريقة مستمدة من تاريخ الأمة العربية المجيد، ونضالاتها المستمرة عبر القرون، في الدفاع عن نفسها وحقوقها، وكلما صعد الشعب من تصديه وتصميمه على نيل حقوقه الوطنية، كلما فقد المحتل صوابه وزاد من بطشه، ولكن دون أن يحقق نتيجة تذكر وبالتالي تعدد أساليب البطش ويتعدد أسلوب التصدي .

إن أكثر الأساليب الوحشية التي يمارسها الاحتلال الصهيوني في المناطق المحتلة، هي نفرين الأرض من القيادة الوطنية بإبعادها، وذلك بهدف عزل هذا الشعب عن قياداته، وزرع اليأس في نفسه، ولكن كلما أبعاد مناضل برز العشرات مكانه، ومن الأساليب التعسفية نسف وإغلاق منازل المناضلين عقاباً لأهلهم وإلقائهم إلى قارعة الطريق، ومن هذه الأساليب أيضاً إطلاق النار على المتصددين والمتظاهرين العزل، وقتل وجرح أكبر عدد ممكن منهم، وفي نفس الوقت مداومة منازل المناضلين واعتقالهم وتعذيبهم وفرض الإقامة الجبرية على الكثير منهم .

المراجع

١ - الاحصاء والموسوعات :

- ١ - المجموعة الاحصائية الفلسطينية
الاعداد ١ ، ٢ ، ٣ للأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ .
منظمة التحرير الفلسطينية - الدائرة الاقتصادية - المكتب المركزي للاحصاء .
دمشق الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .
- ٢ - النشرة الاحصائية الزراعية للضفة الغربية وقطاع غزة .
الاعداد ١ ، ٢ ، ٣ للأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ .
منظمة التحرير الفلسطينية - الدائرة الاقتصادية - المكتب المركزي للاحصاء .
دمشق الأعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .
- ٣ - النشرة الاحصائية الصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة / ١٩٨٣ .
منظمة التحرير الفلسطينية - الدائرة الاقتصادية - المكتب المركزي للاحصاء .
العدد الأول - دمشق ١٩٨٣ .
- ٤ - النشرة الاحصائية التعليمية للضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة قبل
١٩٦٧ .
الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ للأعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .
منظمة التحرير الفلسطينية - الدائرة الاقتصادية - المكتب المركزي للاحصاء .
دمشق ١٩٨٣ .

- ٥ - احصاء نفوس فلسطين - سكان المدن والقرى لعام ١٩٣١ - القدس ١٩٣٢ .
- ٦ - النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة، رقم ٢ ، ٣ الأعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .
- مركز الدراسات الريفيه - جامعة النجاح الوطنية نابلس ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .
- ٧ - الموسوعة الفلسطينية - اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية دمشق / ١٩٨٤ .
- 8- Village Statistics- 1954- Sami Hidawy- Beirut 1970.
- 9- Statistical Abstract of Israel 1985 No. 36 - Central Bureau of statistics- Jerusalem 1985.
- 10- Judaea, Samaria and Gaza Atea staitics Vol. Xiv 1,2/1984 Central Bureau of statistics- Jerusalem 1984.

ثانياً - التاريخ :

- ١ - جولة في تاريخ بيت لحم من أقدم الأزمنة حتى اليوم - الجزء الأول .
تأليف حنا عبد الله جقمان - القدس - ١٩٨٤ .
- ٢ - بلادنا فلسطين - الجزء الثامن - القسم الثاني : في ديار بيت المقدس .
مصطفى مراد الدباغ - دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت - ١٩٧٤ .
- ٣ - تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي : د. ماهر الشريف .
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٨٥ .
- ٤ - التطور الاقتصادي في فلسطين : أحمد سعد دار الاتحاد للطباعة والنشر - حيفا ١٩٨٥ .
- ٥ - تهويد فلسطين : إعداد إبراهيم أبو لغد - بيروت - مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢ .

ثالثاً - السكان والاقتصاد :

- ١ - سكان فلسطين - ديموغرافيا وجغرافيا - د. حسن عبد القادر صالح - دار شروق للنشر والتوزيع / عمان ١٩٨٥ .
- ٢ - السكان والهجرة في فلسطين المحتلة (١٩١٤ - ١٩٨٣) ، إعداد د. موسى سمحة وآخرون - اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عمان / ١٩٨٤ .

- ٣ - مشكلة السكن في الأرض المحتلة - ابراهيم الدقاق . المؤسسة العربية للدراسات والنشر / عمان / ١٩٨١ .
- ٤ - مشكلة الإسكان في الضفة الغربية - نضال رشيد صبري . جامعة بيرزيت / مكتب الوثائق والأبحاث اذار / ١٩٧٨ / بيرزيت .
- ٥ - دراسة - تركيب الأعمار لسكان الضفة الغربية - حسين أحمد يوسف مجلة الكاتب القدس .
- ٦ - دراسة الخدمات البلدية في الضفة الغربية - أسامة شهبان . الملتقى الفكري العربي - القدس / ١٩٨١ .
- ٧ - اقتصاد الصمود - د. انطوان منصور - ترجمة حنا الغاوي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر / عمان / ١٩٨٤ .
- 8- Industrial survey in The West Bank and Gaza Strip - Dr. Baker Abu Kishk O F.r U.N Economic Comission for Wester Asia- 1981.
- 9- A Survey of Industries in the West Bank and the Gaza Strip- Hisham Awartani - Birzeit University Publications O 1979.
- ١٠ - الصناعة في الأراضي المحتلة وافاق تطورها - إعداد المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا - ١٩٨٦ - القدس .
- ١١ - تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل - اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عمان / ١٩٨٥ .
- ١٢ - مكتب العمل الدولي جنيف - تقرير المدير العام للدورة ٧٠ / ١٩٨٤ ، والدورة ٧١ / ١٩٨٥ - مكتب العمل الدولي - جنيف / ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .
- ١٣ - دراسة الطاقة الكهربائية في الضفة والقطاع - موسى شومان . الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
- ١٤ - دراسة النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود . غسان حرب الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
- ١٥ - دراسة البطالة العمالية في الأراضي العربية المحتلة - دائرة شؤون الوطن المحتل م . ت . ف عمان / ١٩٨٦ .
- ١٦ - مدينة بيت لحم - دراسة إقليمية - رسالة جامعية لنيل إجازة الأداب - وليد مصطفى - جامعة دمشق ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

١٧. مشاكل الأمن الغذائي في الضفة الغربية قطاع غزة - دراسة غير منشورة معدة بالانجليزية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي اسيا/ ١٩٨٥ .
١٨. دراسة الثروة الحيوانية في الضفة الغربية إلى أين؟ - د. عدنان شقير مجلة صامد الاقتصادي العدد ٤٦ / ١٩٨٣ .
١٩. الأثار الاجتماعية للتحويلات في القطاع الاقتصادي - د. وليد مصطفى مجلة صامد الاقتصادي العدد ٤٦ / ١٩٨٣ .
٢٠. مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال
- مجلة صامد الاقتصادي العدد ٥٢ / ١٩٨٤ .
٢١. دراسة السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة - الملتقى الفكري العربي القدس / ١٩٨١ .
٢٢. دراسة - الأبعاد الحقوقية للأراضي والمياه في فلسطين المحتلة .
عاصم الأنصاري - الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
٢٣. دراسة - الواقع الزراعي في المناطق المحتلة وضرورات التنمية .
داوود استانبولي وعبد الرحمن عرقه ويونس العزه - الملتقى الفكري العربي القدس / ١٩٨١ .
٢٤. دراسة - أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتل مشاكلها والمراقيل التي تحول دون تطويرها، د. بكر أبو كشك - الملتقى الفكري العربي / القدس ١٩٨١ .
٢٥. دراسة - الإنسان الزراعي - داوود استانبولي - الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
٢٦. التعاونيات الزراعية - عدنان عبيدات - الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
٢٧. البستنة في الضفة الغربية المحتلة حاضرها ومستقبلها - عبد الغني محمود التايه - الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
٢٨. الثروة الحيوانية في قطاع غزة المحتل - د. محمد مكي .
الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
٢٩. دراسة - الثروة الحيوانية في الضفة الغربية - عبد الرحمن عرفه - الملتقى الفكري العربي / القدس / ١٩٨١ .
٣١. مخطوطة كتاب - المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الصهيوني - دائرة شؤون الوطن المحتل / م. ت. ف.

رابعاً - التعليم والثقافة والأوضاع الاجتماعية

- ١ - الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة - عبد الجواد صالح - مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان/ ١٩٨٥ .
- ٢ - مجلس التعليم العالي - دائرة التربية والتعليم العالي . م.ت. ف عمان / ١٩٨٦ .
- ٣ - أوضاع الخريجين الجامعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلات وحلول - دائرة شؤون الوطن المحتل م.ت. ف عمان/ ١٩٨٦ .
- ٤ - التعليم الصناعي في الضفة الغربية - حسن القيق / القدس/ ١٩٧٩ .
- ٥ - جامعة بيت لحم - الدليل العام ١٩٨٤ - ١٩٨٦ - منشورات جامعة بيت لحم/ ١٩٨٤ .
- ٦ - سلسلة أعداد من نشرة الجامعة إصدار مكتب العلاقات العامة لجامعة بيت لحم .
- ٧ - الثقافة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة - الواقع والدلالات - والتحديات - محمود شقير مجلة صامد الاقتصادي العدد ٥٩/ ١٩٨٦ .
- ٨ - قضايا التعليم في الوطن المحتل - محور خاص لمجلة صامد الاقتصادي العدد ٥٩/ ١٩٨٦ .
- ٩ - تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ١/٧/ ١٩٨٤ - ٣٠/٦/ ١٩٨٥ .
- الجمعية العمومية - الدورة الأربعون - الملحق رقم ١٣/أ/ ١٣/٤٠ - منشورات الأمم المتحدة / نيويورك/ ١٩٨٥ .
- ١٠ - الرعاية الصحية في الأرض المحتلة - الخبراء العرب في الهندسة والإدارة - ١٩٨٥ .
- ١١ - تقرير الخدمات الصحية في الضفة الغربية - وزارة الصحة - المملكة الأردنية الهاشمية - ١٩٧٧ .
- ١٢ - صحف الوطن المحتل - الطليعة - الفجر - القدس - الاتحاد . مجموعة أعداد للعام ١٩٨٥ .

خامساً - الممارسات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة

- ١ - الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - عبد الرحمن أبو عرفة . المؤسسة العربية للدراسات والنشر - دار الجليل للنشر / عمان ١٩٨١ .
- ٢ - الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة (١٩٦٧ - ١٩٨٤) د . شريف كناعنه - رشاد المدني - مركز الوثائق والأبحاث / جامعة بيرزيت / ١٩٨٥ .
- ٣ - دراسة عن المستوطنات في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة عبد الجواد صالح - د . وليد مصطفى - المرفق السادس / تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان سكان الأراضي المحتلة - مذكرة الأمين العام الدورة التاسعة والثلاثون البند ٧١ من جدول الأعمال - منشورات الأمم المتحدة / ١٩٨٤ .
- ٤ - المستوطنات والمستوطنون - مواقع وأرقام - أوريال بن عامي - تقرير رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٥ - دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية .
- 5- Index of Settlements- West Bank and Gaza Vol. 1,2 Existing July 1983 O planned, April, 1983 The West Bank Data Base project. Jerusalem 1983.
- 6- 1986 Report O Dimographic, Economic, Legal, Social, Social and Political developments in the West Bank- Meron Benvenisti American Enterprise Institute - The West Bank Data Base Project, Jerusalem 1986.
- ٧ - دراسة الممارسات الصهيونية العنصرية ضد شعبنا في الوطن المحتل . د . وليد مصطفى - مجلة صامد الاقتصادي العدد ٤٢/١٩٨٣ .
- ٨ - ممارسات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة . لعام ١٩٨٥ - دائرة شؤون الوطن المحتل / م . ت . ف / عمان / ١٩٨٦ .
- ٩ - صحف الوطن المحتل - الظليمة - الفجر - القدس - الاتحاد مجموعة أعداد للعام ١٩٨٥ .

صدر عن سلسلة المدن الفلسطينية :

- ١ - يافا
- ٢ - عكا
- ٣ - نابلس
- ٤ - رام الله والبيرة
- ٥ - الرملة
- ٦ - القدس
- ٧ - بيسان
- ٨ - بئر السبع والصحراء الفلسطينية
- ٩ - بيت لحم

يصدر عن هذه السلسلة :

- | | |
|-------------|--------------------|
| ١ - الخليل | ٢ - حيفا |
| ٣ - الناصرة | ٤ - طولكرم |
| ٥ - أريحا | ٦ - اللد |
| ٧ - صفد | ٨ - المجدل وعسقلان |
| ٩ - طبريا | ١٠ - جنين |
| ١١ - غزة | ١٢ - خان يونس |

حين يكون الوطن بعيداً أو أنت مبعّد
عنه

وحين تستمر أجيال الوطن في التوالّد
بعيدا عن أرضه دون أن تلمس ترابه أو
تشم نواه المجبول بالدم والمعطر برائحة
البرتقال والزيتون

وحين يكون الحنين لفلسطين مدنا
وقرى وبحرا وسهلا وجيلا يتردد صداه
غناء وبكاء في كل بيت وصدر
فلسطيني

وحين يعمد العدو الغاصب - ويعد أن
اقتلع الشعب من وطنه - إلى اقتلاع
حجارة الوطن وأشجاره ليمحومده وقراه
وأشاره بهدف تغيير معالم الوطن ورسم
صورته على هواه

وحتى تظل فلسطين تاريخاً وتراثاً
وحضارة ونضالاً حية في عقل كل فلسطيني
وعربي

وحتى تظل فلسطين مجسدة بجبالها
وسهولها ومعالمها في عيون كل الأجيال
الفلسطينية والعربية وهي تناضل من أجل
تحريرها واستعادتها . . كان علينا أن
نقربها، أن نقرب الوطن البعيد من الأجيال
التي لم يكتب لها أن تراه حتى الآن،
فكانت هذه السلسلة من الكتب التي
جاءت ثمرة تعاون بناء بين المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم ودائرة الثقافة
بمنظمة التحرير الفلسطينية .

عبد الله الحوراني

الثنى : الأردن ١ دينار ، الإمارات العربية المتحدة ١٠ دراهم ، المملكة العربية السعودية ١٠ ريال ،
قطر ١٠ ريال ، الكويت ١ دينار ، سورية ولبنان ٢٥ ل.س ، والبلدان الأخرى ٢ دولار .